علوم الحديث ومصطلحه

عرض ودراسة

تأليف

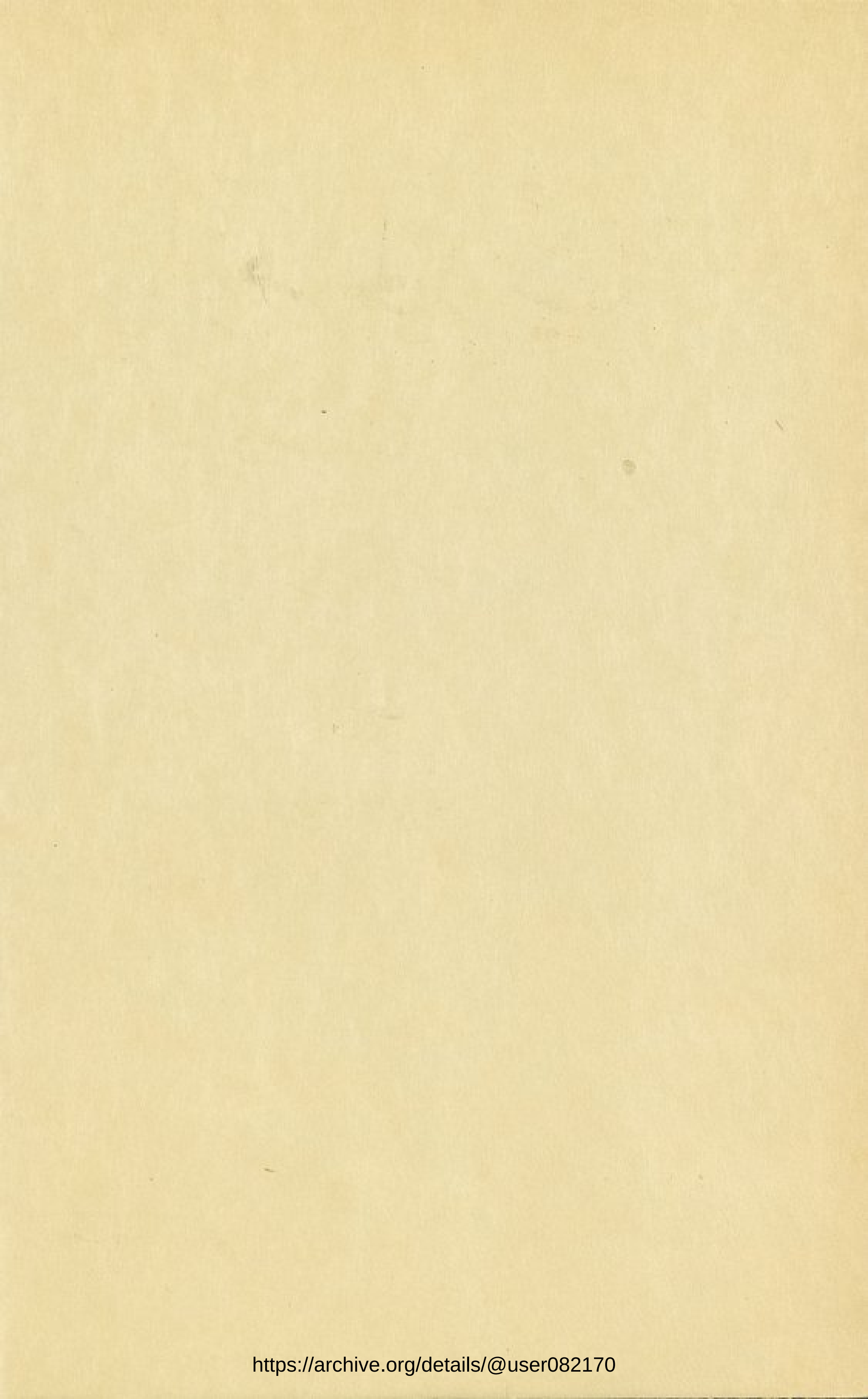
الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الإسلاميات في كلية الآداب
بجامعة دمشق

الطبعة الثانية

مطبعة جامعة دمشق

دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م



عُلومُ الحَديثِ
وَمُصْطَلحُهُ

عرض ودراسة

تأليف

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الإسلاميات في كلية الآداب
بجامعة دمشق

الطبعة الثانية

١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

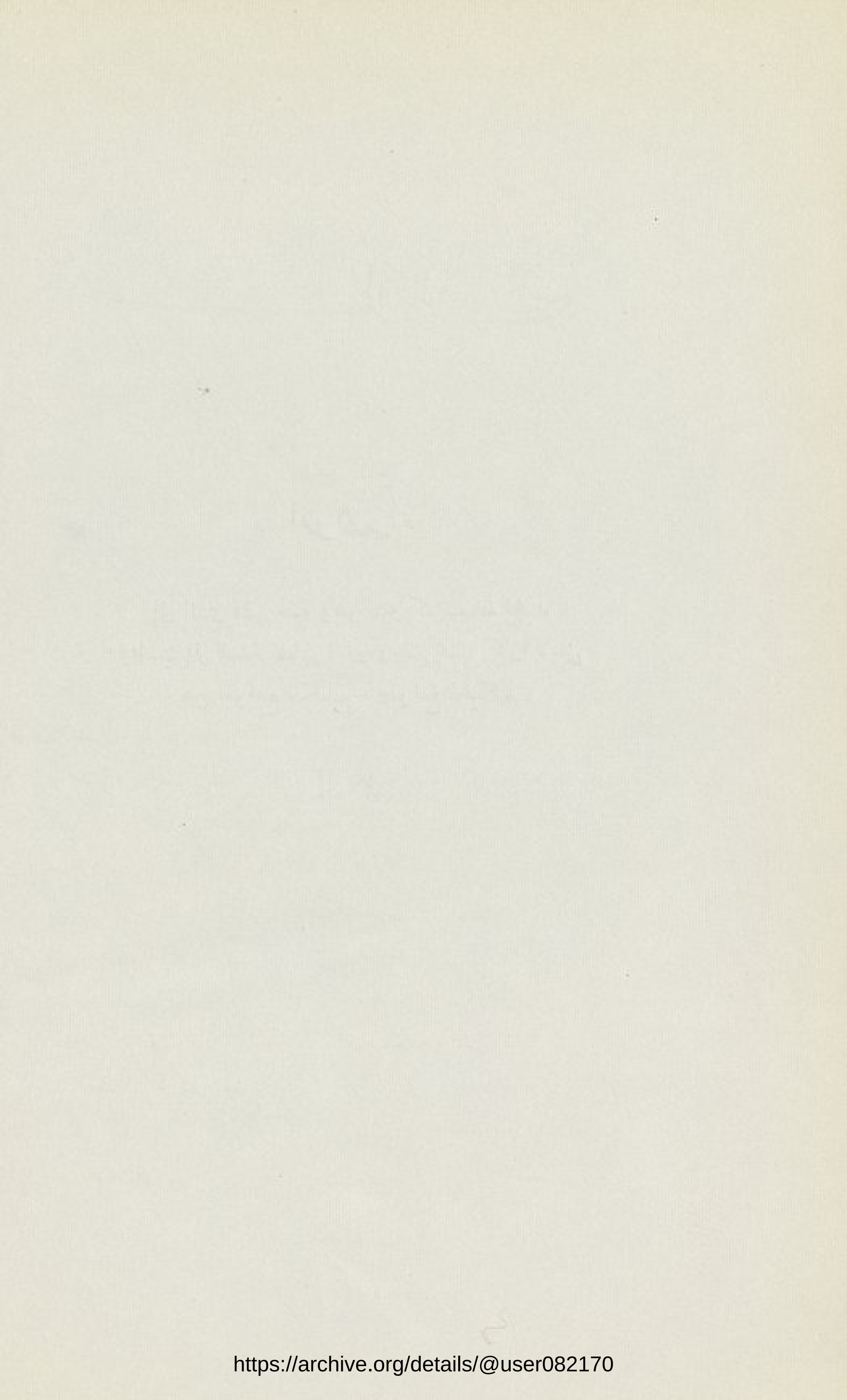
مطبعة جامعة دمشق

الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩ م
الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

الإهداء

إلى الذي قضى نحبه وهو يتلو كتاب الله المجيد
وحبب إلي السنة المطهرة ،وأورثني بحبها كنزاً لايفنى
من جوامع الكَلِم ، ونوابغ الحِكَم

إلى أبي





كلمة المؤلف

للطبعة الثانية

لا يسعني – وقد منّ الله عليّ بطبعة ثانية لهذا الكتاب – إلا أن أصارح قرائي الأعزاء بأني أعدت طبعه بمباحثه نفسها ، وأني لم أستشعر الحاجة الى إجراء أي تعديل جوهري فيه . ولولا التبويب الجديد الذي أدخلته عليه ، والحرف الجميل الذي اخترته لطباعته ، والثوب القشيب الذي ألبسته إياه ، لما عرف أحد أنه طبع الطبعة الثانية .

والحقّ أن اقتصاري فيه على المادة العلمية الرصينة جعل من الصعوبة بمكان كل نقص منه أو زيادة عليه . ولقد خيل اليّ – حين نفد الكتاب واحتجت الى إعادة طبعه – أن في وسعي اضافة بعض المباحث إليه ، بإثارة بعض الموضوعات التي تعمدت تركها في الطبعة الأولى ، كمكانة الحديث من التشريع الإسلامي ، والبلاغة النبوية ، أو بإثارة بعض المشكلات الجديدة : كأثر الحديث في كتب الرواية الأدبية ، والاحتجاج بالحديث ، ولكن الذي منعني من ذلك أن أهم نقد وُجّه إلى هذا الكتاب تشعبُه وتكاثر مادته ، فقد اشتمل في آن واحد على تاريخ الحديث ، وعلوم الحديث ومصطلحه ، وإن أي زيادة عليه – مهما تكن طفيفة – لابد أن تزيل عنه صفة الدقة والاختصاص ، مع أني منذ ألفته قصدت به الى التبسيط ولم أقصد به قط الى التعميم .

وانه لمن الغريب حقاً أن بعض الزملاء في جامعة دمشق نصحني بحذف بعض مباحث هذا الكتاب ، أو بالنقصان منه على الأقل، وخص بالذكر فصل « تدوين الحديث » ، على حين تعمدت الإطالة في هذا البحث لما نعانيه في طائفة من شبابنا المثقف من الارتياب في هذا التدوين وإثارة الشكوك حوله. ونصحني زملاء آخرون بحذف بعض العبارات ، وقد اقتنعت بوجوب حذفها ، فملت بذلك الى النقصان لا إلى الزيادة ، وعسى أن أكون وُفّقت الى إرضاء ربي ونفسي والناقدين بالعمل العلمي الرصين.

وكما سألت الله أن يمنحني حسن القبول بالطبعة الأولى ، أتضرع إليه راجياً أن يجعل هذه الطبعة الثانية قربة خالصة لوجهه الكريم ، وأن يمكنني من خدمة السنة النبوية المطهرة باليد والقلب واللسان .

دمشق في ١٧ رمضان ١٣٨٢هـ / ١١ شباط ١٩٦٣م

صبحي الصالح

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه

وبعد ، فكتابنا هذا في «علوم الحديث» - كصنوه «علوم القرآن» الذي أخرجناه في العام الماضي - طائفة من المباحث العلمية تنفض غبار السنين عن تراثنا الخالد ، وتعرض أنفس روائع الفكر بأسلوب واضح بسيط أقرب إلى ذوق العصر .

ويخيل إلى كثير من الناس أن هذا اللون من الدراسة سهل ميسر ، وأن طريقه آمن معبد ، وأن الأقدام فيه ثابتة لاتزل ، لأن علماءنا السالفين الأبرار مهدوه كل ممهد ، وماتركوا لأمثالنا شيئاً نزيده ، فما علينا إلا أن نغترف من بحرهم قانعين بتلخيص تصانيفهم وأقوالهم .

نرى لزاماً علينا أن نبادر إلى تصحيح هذا الخطأ الشائع ، جازمين بأن هذا اللون من الدراسة أشد وعورة وأحوج إلى طول الجهد والعناء من تحقيق النصوص ونشر المخطوطات ، لأنه يجمع في آن واحد بين التأليف والتحقيق ، ويحاول إحكام الربط بين النتاج القديم والمنهج الجديد .

لامفر من تحقيق النصوص في تصنيف يتعلق بعلوم الحديث ، فما كان لكتابنا أن يستوفي أهم المباحث التي ينشدها المختصون لولا عكوفنا على أمهات المخطوطات في هذه العلوم ، ننقلها بأمانة ، ونلخصها بدقة ، ونجمع شتاتها في

كتاب واحد يضمها بين دفتيه . ومن المعلوم أن المكتبة الظاهرية بدمشق من أغنى مكتبات العالم في الحديث وعلومه ومصطلحه ، وقد أتيح لنا أن نطلع على الكثير من أمهاتها المخطوطة ، وفي حواشي كتابنا ما يشير إلى شدة تعويلنا عليها، كما أنّ في « جريدة المراجع » سرداً لأسمائها ووصفاً واضحاً لها .

غير أننا لم نقف عند النقل الأمين ، والتخليص الدقيق ، فقد درسنا آثار السلف في علوم الحديث دراسة تاريخية تحليلية ، ووازنّا بين مؤلفيها وآرائهم من غير أن نشغل القارىء بالعقيم من جدلهم ، وحاولنا أن نستخلص المقاييس النقدية التي نادوا بها من خلال المصطلحات الكثيرة المتفرقة في النفيس النادر من تصانيفهم .

ليس هذا الكتاب إذن تلخيصاً أو اختصاراً ، بل هو عرض ودراسة ، ولم يكن يضيرنا لو كان تلخيصاً بحتاً أن نصرح به ، فإنه ليشرفنا أن نكون في « علوم الحديث » عالةً على نقادنا العظماء ، وسلفنا الطاهرين ، الذين ملؤوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ . وإنّ طبيعة الموضوع أيضاً لتفرض علينا وعلى غيرنا من الباحثين فيه التعويل على النقل والتخليص ، إذْ ماعسى أن يضيفه اليوم أحدنا إلى تلك الأصول المؤصلة ، والقواعد المقررة ، والمناهج الواضحة التي وضعها قادة الدنيا وسادة العالمين ؟ لكنا نظن أن العرض الجديد لا ينافي النقل الدقيق ، وأن الموازنة بين النصوص لاتعارض التحقيق : وبهذا الروح ، مع تهيّب شديد وحذر أشد ، خضنا في كثير من البحوث الشائكة مُدْلين غالباً بالرأي الذي نختاره أو نرجحه ، فأوردنا ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العظيم ﷺ ، واستشهدنا بالكثير من الصحف والمدونات والوثائق التاريخية ، وانتهينا إلى أنّ القوم لم يعوّلوا على الذاكرة وحدها في حفظ السنة ، بل كتبوها مثلما حفظوها في صدورهم في عهد مبكر ؛ وانتقلنا إلى عرض تاريخي تعقبنا فيه الرحلة في طلب الحديث ، والتحول منها إلى صور أخرى من تحمل العلم وأدائه ، وناقشنا تلك الصور ووازنا بينها ، ثم خلصنا

منها إلى كلمة عجلى في أهم التصانيف في علوم الحديث المختلفة ، ودرسنا الفرق بين الحديث والسنة في إطارهما التاريخي ، وحققنا القول في شروط الراوي ، ورأينا ما في هذه الشروط من المقاييس الانسانية المسلّمة في القديم والحديث ، ثم مضينا إلى أقسام الحديث نستقي مصطلحاتها الدقيقة من أوثق الكتب وأهمها ، فابتدأنا بـ « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي » الذي كان أول من ألف في مصطلح الحديث كما هو الشائع ، وانتهينا « بقواعد التحديث » لعلامة الشام السيد جمال الدين القاسمي .

ولقد أطلنا في بحث « تدوين الحديث » لما نعانيه في طائفة من الشباب العربي المثقف من الانخداع بالمستشرقين الذين ينكرون هذا التدوين ويثيرون الشبهات حوله ، كما أسهبنا القول في « الموضوع وأسباب الوضع » ، واستخلصنا القواعد المنهجية التي كان علماؤنا القدامى يستندون إليها في التمييز بين الصحيح والموضوع .

وفي تضاعيف مباحثنا هذه كلها حرصنا على أن نؤكد أن مصطلح الحديث يقوم على فلسفة نقدية دقيقة روعي فيها الجوهر قبل العرض ، والمعنى قبل المبنى ، والمتن قبل السند ، والعقل والحس قبل المحاكاة والتقليد ، ولم يكن من السهل علينا دائماً أن نوضح هذه القضية الشائكة كل التوضيح في غضون المباحث والفصول ، لأن القارىء كان فيها لا يزال يتابعنا ليعرفها أولاً ويطلع على شواهدها وأمثلتها ، فجاءت خاتمة الكتاب إذن تتميماً وتوضيحاً وتركيزاً لهذه الحقيقة ، ففي الخاتمة استخلصنا مقاييس النقد عند المحدثين من المادة نفسها التي احتوى عليها كتابنا ، ولم نُبح للقلم آنذاك أن يلتمس هذه المقاييس من كتب أخرى ينسخها ويسجلها وينقلها من مكان إلى مكان ، فلقد اتضحت معالم الطريق أمام القارىء وبات يتوقع النتيجة الطبيعية التي لا مناص من الاعتراف بها : ألا وهي تبوّؤ مصطلح الحديث أسمى مكان في فلسفة المصطلحات على اختلاف العصور .

وإننا الآن على يقين أن القارىء العربي الذي لا يفرض على عقله أن يعيش

غريباً في أمته ، « مستعاراً » في ثقافته وطريقة تفكيره ، سوف يمضي من تلقاء نفسه – بعد اقتناعه بدقة المصطلح – إلى دراسة علم الحديث رواية ، فليقرأنّ الكتب الصحاح ، وليغذينّ بها ثقافته اللغوية والأدبية ، وليجدنّ فيها مرآة صادقة لعصر النبي عليه السلام ، مرآة تعبر عن حياة هذا الرسول العظيم ومكارم أخلاقه ، وإرشاده أصحابه إلى بناء مجتمع مثالي يقوم على الحق والخير والجمال.

وفي الحديث – بلا ريب – جوانب أخرى جديرة بالعرض والدراسة لم نتصدّ قط لبعضها لخروجها عن نطاق بحثنا الأساسي ، وأوجزنا الكلام في بعضها الآخر لضيق المقام ، وأومأنا في طائفة ثالثة منها إلى الخطوط الرئيسة وأمهات المصادر لنضع الباحث في أول الطريق .

فمن المباحث التي تعمدنا تركها « مكانة الحديث من التشريع الإسلامي » ، إذ رأينا الأصوليين والفقهاء أجدر منا أن يبحثوه ، وهو على كل حال موضوع مستقل ربما ألفت في شأنه المجلدات الضخام ثم لم تُوفِ منه على الغاية .

ومن المباحث التي تركناها أيضاً « البلاغة النبوية » فإنها كذلك جديرة بأبحاث طوال لو عرضنا لها في هذا الكتاب لأدخلتْ عليها علومُ الحديث الضيمَ ، ولجاءت قلقة في موضعها ، غير منسجمة مع الغاية التي من أجلها ألفنا كتابنا .

وكدنا نبحث بشيء من التفصيل « طبقات الرواة » ونلحق بها تراجم المكثرين من الصحابة وطائفة من كبارهم وكبار التابعين وأتباعهم ، ثم آثرنا العدول عن ذلك لسهولة الرجوع إلى هذه الفصول في مصادرها المطبوعة ، فلا يكون عملنا فيها إلا تكراراً أو تلخيصاً لما في كتب التراجم . ولقد عوضنا عن هذا في حواشي الكتاب بتراجم موجزة جداً عن أشهر الرواة والعلماء والأئمة الذين وردت أسماؤهم في هذه المباحث والدراسات .

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أقدم الشكر خالصاً جزيلاً لكل من آزرني في هذا الكتاب . وأخص بالذكر الصديق الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي الذي كان في نظري الرائد الأول في تحقيق تدوين الحديث منذ نشر صحيفة همام بن منبه التي أفدت منها الكثير ؛ والصديق الدكتور يوسف العش الذي فتح أمامي – بتحقيقه العلمي الدقيق لـ «تقييد العلم للخطيب» أوسع الآفاق في تدوين الحديث أيضاً ، كما أنه أتاح لي الاطلاع على مختارات من الكتب النادرة والمخطوطات النفيسة ، وترك بين يديّ بعضها كـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب أيضاً » ؛ والصديق العالم الأديب الأستاذ أحمد عبيد الذي يسر عليّ الرجوع إلى المصادر والأمهات ، ولا سيما في تراجم الرجال .

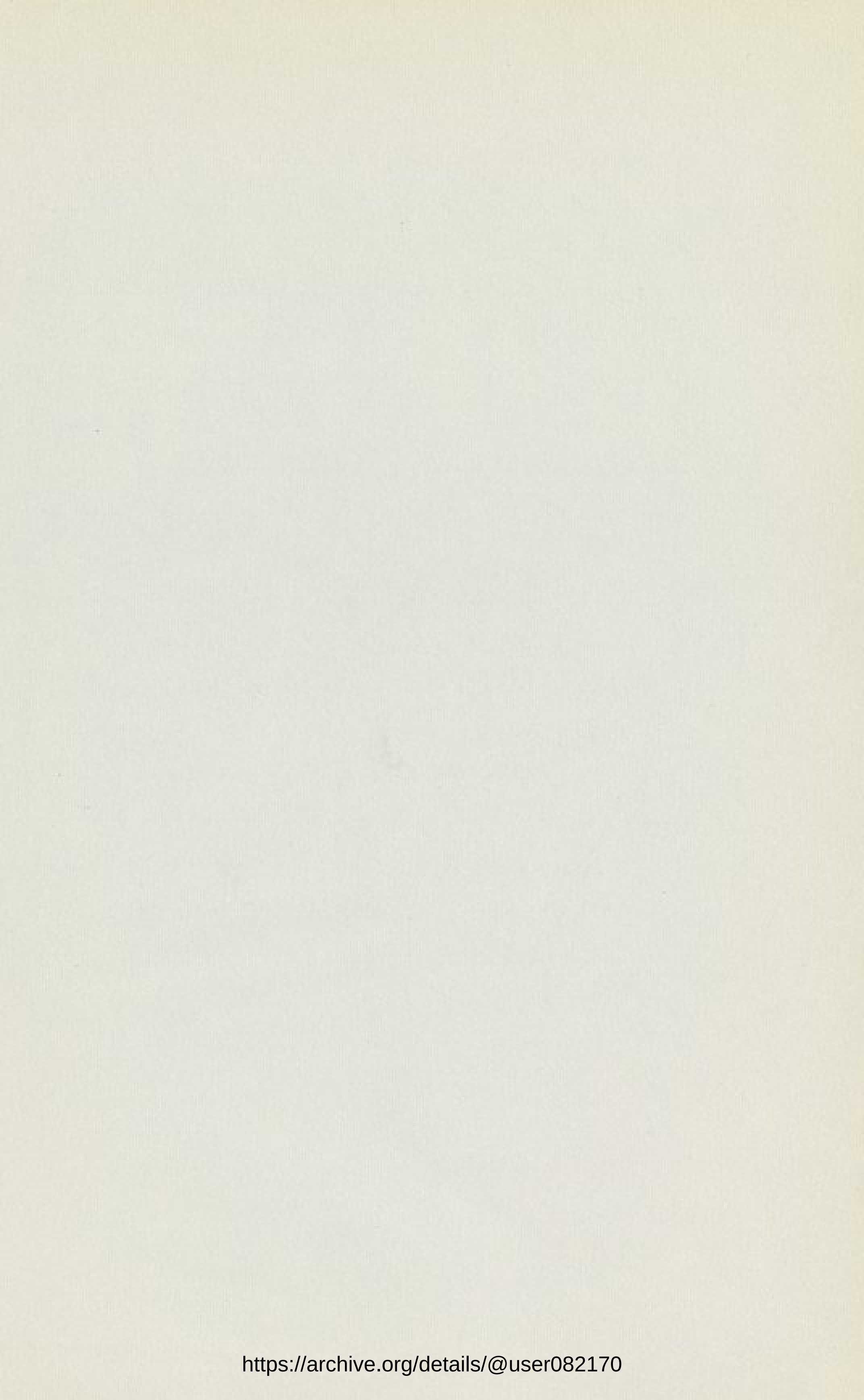
وأشكر كذلك القائمين على إدارة مطبعة جامعة دمشق وموظفيها ومستخدميها وعمالها لما بذلوا جميعاً من عناية بالكتاب حتى كاد يخلو من التطبيع .

ولا يفوتني أن أثني خيراً على طلابي في شهادة علوم اللغة العربية لهذا العام لما تجشموه من نسخ بعض المخطوطات من الظاهرية ومقابلة بعضها بالآخر ، ولا سيما السيد عبد العزيز رباح والسيد محمد عيد جاد الله العباسي .

والله أسأل أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم ، ويمنحني به حسن القبول ، ويغفر لي ما وقع فيه من الخطإ والزلل ، وهو ولي التوفيق .

دمشق ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٧٨ / ١ كانون الثاني ١٩٥٩

صبحي الصالح



الباب الأول

تاريخ الحديث



الفصل الأول

الحديث والسنة

واصطلاحات أخرى

الحديث والسنة

لو أخذنا بالرأي السائد بين المحدثين ، ولا سيما المتأخرين منهم ، لرأينا الحديث والسنة مترادفين متساويين ، يوضع أحدهما مكان الآخر : ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي ﷺ . بيد أنَّ رد هذين اللفظين إلى أصولهما التاريخية يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحاً .

فالحديث — كما لاحظ أبو البقاء [1] — « هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سُمي به قولٌ أو فعل أو تقرير نُسب إلى النبي عليه الصلاة

---

(١) أبو البقاء هو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، كان من قضاة الأحناف وتوفي سنة ١٠٩٣ وهو قاض بالقدس (انظر هدية العارفين ١/٢٢٩ وإيضاح المكنون ١/٢٥١ ، ٣٨٠) .

والسلام »[1] . ومعنى « الإخبار » في وصف الحديث كان معروفاً للعرب في الجاهلية منذ كانوا يطلقون على « أيامهم المشهورة » اسم « الأحاديث »[2] . ولعل الفراء[3] قد تنبه إلى هـذا المعنى حين رأى أن « واحـد الأحاديث أحدوثة ، ثم جعلوه جمعاً للحديث »[4] . ومن هنا شاع على الألسنة : « صار أحدوثة »[5] أو « صار حديثاً »[6] إذا ضرب به المثل . واستعمل الشاعر أبو كلدة في بيت واحد المثل والأحدوثة كأنما ليشير إلى ترادفهما فقال :

ولا تصبحوا أحدوثة مثـلَ قائلٍ
بـه يَضربُ الأمثالَ من يتمثّـلُ[7]

وكيفما تُقلّب مادة « الحديث » تجد معنى « الاخبار » واضحاً فيها حتى في قوله تعالى : «فليأتوا بحديثٍ مثله »[8] ، وقوله : « الله نزّلَ أحسن الحديث كتاباً متشابهاً »[9] .

وقد استشعر بعض العلماء في مادة « الحديث » معنى « الجدة » ، فأطلقوه

---

(١) كليات أبي البقاء ص ١٥٢ (ط. الأميرية سنة ١٢٨٠ هـ) .
(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٩ .
(٣) هو يحيى بن زياد الديلمي ، أحد نحاة الكوفة وأئمتها المشهورين في اللغة . له كتاب في معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ (انظر طبقات الزبيدي ١٤٦) .
(٤) انظر قواعد التحديث ٣٥ .
(٥) الأغاني ٢١/١٥٠ .
(٦) الأغاني ١٤/٤٧ .
(٧) الأغاني ١٠/١٢٠ .
(٨) سورة الطور ٣٤ .
(٩) سورة الزمر ٢٣ .

على ما يقابل القديم ، وهم يريدون بالقديم كتاب الله ، وبالجديد ما أضيف إلى رسول الله . قال شيخ الاسلام ابن حجر في « شرح البخاري » : « المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي ﷺ ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم »[١] وهذا يفسر لنا — إلى حد كبير — تورع كثير من العلماء من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله واستبدالهم « كلام الله » بحديث الله . وفي « سنن ابن ماجه » رواية لحديث نبوي تكاد تقطع بضرورة هذا الورع وهذا الأدب في التعبير : عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إنما هما اثنتان : الكلام والهدْي . فأحسن الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هديُ محمد »[٢] . وإذا وجدنا في جُلّ كتب السنن « إنّ أحسن الحديث كتاب الله » ثم لاحظنا تفرّد ابن ماجه برواية « أحسن الكلام » أدركنا أنه ليس بمستبعد أن يكون الورع حمله على إيثار هذا التعبير ، وكان أقل ما نستنبطه من ذلك أنّ في العلماء من تحرّج من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله القديم .

والنبي ﷺ سمّى بنفسه قوله « حديثاً » وكاد بهذه التسمية يميّز ما أضيف إليه عما عداه ، حتى كأنه وضع الأصول لما اصطلحوا فيما بعد على تسميته « بالحديث » . جاءه أبو هريرة يسأله عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة ، فكان جوابه عليه السلام : « أنه علم أنْ لن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل أبي هريرة لحرصه على طلب الحديث »[٣] .

---

(١) التدريب ٤ .

(٢) سنن ابن ماجه ١/١٨ رقم الحديث ٤٦ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الرقاق ، رقم ٥١ .

والسنة — في الأصل — ليست مساوية للحديث ، فانها — تبعاً لمعناها اللغوي — كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة ، لأن معنى السنة لغةً الطريقة . فاذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي وفعله ، فالسنة خاصة بأعمال النبي عليه السلام . وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً : « هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والاجماع » ، أو قولهم : « إمام في الحديث ، إمام في السنة ، وإمام فيهما معاً »[1] وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر ، كأنهما متغايران من كل وجه ، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان : « كتاب السنن بشواهد الحديث »[2] .

وحين عبّر الاسلام عن الطريقة بالسنة لم يفاجىء العرب ، فلقد عرفوها بهذا المعنى كما عرفوا نقيضها وهي البدعة[3] . وكان في وسعهم أن يفهموا منها هذا المعنى حتى عند إضافتها إلى اسم الجلالة في مثل قوله تعالى : « سنةَ الله في الذين خلَوْا من قبل »[4] . أما الذين سمعوا لفظها من النبي ﷺ في مثل قوله : « عليكم بسنتي »[5] فما كان لهم حينئذ أن يترددوا في انصرافها إلى أسلوبه عليه السلام وطريقته في حياته الخاصة والعامة .

---

(١) من ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدي (– ١٩٨) من أن سفيان الثوري إمام في الحديث ، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً . « انظر الزرقاني على الموطأ ١/٤ وقارن بـ Trad. Islam., 13,14 » .

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٣٠ .

(٣) انظر الأغاني ١١٩/٧ وفيما يتعلق بالبدعة ١١٤/٧ .

(٤) سورة الأحزاب ٦٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ١٦/١ رقم الحديث ٤٢ .

والمدينة المنورة كانت — كما سنرى — أحرص البلاد على السنة النبوية حتى سميت « دار السنة »[1] . وفي جنباتها المشرفة بدأ مفهوم « السنة » يأخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً ، إلى جانب الشكل الديني الأساسي : فالرسول ﷺ يصرح بأن من أحدث في المدينة حدَثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[2] ، وكأن في هذا الحديث إيماء إلى براءة الله ورسوله من كل منشق على الجماعة ، خالع يد الطاعة ، مؤثر البدعة على السنة . وفي هذا الموضع جاء الحدَث مرادفاً للبدعة ، وكلاهما نقيض السنة : فلينصح الأب ابنه : «يابني إياك والحدَث » ، وليستجب الابن لأبيه مكبراً تقيده بالسنة المطهرة : « ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغض إليه الحدَث في الاسلام »[3] ، وليقل المتهم في دينه مدافعاً عن نفسه : « ما أحدَثت في الاسلام حدَثاً ولا أخرجت من طاعة يداً »[4] .

ما أسرع ما انتقل المسلمون إذن من المعنى الاقليمي الضيق إلى المعنى الشامل الواسع ! إنهم لايخشون إحداث الحَدَث في المدينة وحدها « دار السنة» ، بل يخشون الحَدَث في الاسلام كله ، في كل بلد بلغته الدعوة المباركة ، فالمبدأ عام شامل ، وقد وضعه الرسول ﷺ بنفسه منذ قال : «شرّ الأمور محدثاتها »[5] وقال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد »[6] .

---

(١) راجع فصل الرحلة في طلب الحديث من هذا الكتاب .
(٢) صحيح البخاري ، الاعتصام ، رقم ٦ .
(٣) سنن الترمذي ٥١/١ .
(٤) الأغاني ١٤٤/٢١ .
(٥) سنن ابن ماجه ١٧/١ رقم ٤٥ .
(٦) سنن أبي داوود ٢٨٠/٤ رقم ٤٦٠٦ .

ولم يكن لهذا المبدأ النبوي الصريح إلا نتيجة واحدة حاسمة : فعلى قدر الخوف من إحداث الحدث في الاسلام كانت الرغبة في المحافظة على سنة رسول الله . وإن كلّ مؤمن لايظل قلبه و نظره معلقين بشخص الرسول ، ولا يصوغ نفسه وعمله وفق الخلق النبوي ، ووفق ماجرت به السنة [1] أو مضت عليه [2] ليس صادق الايمان ولا هو من المقربين . وإذا كان هذا الرجل من المشتغلين بالحديث النبوي زادت تبعته ، فما يفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، بل يتردد في كثير من الأمور قبل الاقدام عليها ليعرف أقربها إلى السنة، من تشميره ثيابه [3] ، وطرقه الباب للاستئذان على المحدث [4] ، وإفشائه السلام غير مجاوز القدر المستحب من رفع الصوت به [5] ، وجلوسه حيث ينتهي به المجلس [6] ، وامتناعه من الجلوس في صدر الحلقة أو وسطها [7] أو بين اثنين بغير إذنهما [8] ، وما شابه هذه الخصال النبوية التي اشتمل عليها كتاب الأدب في جميع كتب « السنن » .

وحين بعد العهد بالوحي وبرسول الله ﷺ أضحى التشبه بالسلف الصالح

---

(١) البخاري ، الاعتصام ، رقم ٤ .

(٢) سنن أبي داوود ٣٦٨/٢ رقم ٢٢٥٠ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٢٢/٢ .

(٤) الجامع ٢٤/٢ .

(٥) الجامع ٢٦/٢ .

(٦) الجامع ٢٨/٢ .

(٧) الجامع ٢٨/٢ أيضاً .

(٨) الجامع ٢٩/٢ .

ضرباً من التأسي بالسنة النبوية . وصار هؤلاء المتشبهون بالسلف ينسبون إليه فيسمون « السلفيين »[1] ، وباتت حياتهم وقفاً على إحياء السنة وإماتة البدعة[2] ، وكان المتدينون الصادقون ينظرون إليهم نظرة إجلال وإكبار في مختلف العصور ، غير أنهم لم يسلموا من أذى المبتدعة وأهل الأهواء ، ولا من غلاة المتصوفين ، ولا من الأدباء المتظرفين ومضى السلفيون لايبالون بشيء من أذى العامة ، فحسبهم شرفاً أنهم حفظوا سنن الهدى حين ضيعها الناس !

ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث ، فان الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما - على الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث ، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول صلوات الله عليه يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموّجهة ؟ وهل موضوع الحديث يغاير موضوع السنة ؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد ؟ألا ينتهيان أخيراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله ، وفي أعماله المؤيدة لأقواله ؟

حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأساً في أن يصرحوا

---

(١) المشتبه في أسماء الرجال للذهبي ، نشر جنغ Jong ، ٢٦٩ .

(٢) وعلى طريقة المستشرقين في إحصاء الجزئيات واستقراء التفصيلات ، قام جولدزيهر بجمع طائفة حسنة من المعلومات عن إحياء السنة في مختلف العصور الإسلامية ، وليس لنا اعتراض على النتيجة التي خرج بها من دراسته لهذه الناحية بالذات ، فقد أثبت أن إحياء السنة كان يرادف غالباً العمل على نشرها وتثبيتها في نفوس الأفراد والمجتمعات . وانظر :

Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklich Keit (Zeitschrift f. vergleich). Rechtswissenschatt, VIII, 409 sq.

بحقيقة لا ترد : إذا تناسينا موردَيْ التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً ، فليقل أكثر المحدثين : إنهما مترادفان .

الخبر والأثر

والخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث ، فما التحديث إلا الإخبار ، وما حديث النبي عليه السلام إلا الخبر المرفوع إليه . غير أنّ إطلاق اسم الإخباري على من يشتغل بالتواريخ ونحوها حمل بعض العلماء على تخصيص المشتغل بالسنة بلقب « المحدث » لتمييزه عن « الإخباري » وعلى تسمية ماجاء عنه « حديثاً » ، لتمييزه عن « الخبر » الذي يجيء عن غيره . وهذا يفسر قولهم : « بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر ، ولا عكس » [1] .

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا ـ إلى جانب المدلول اللغوي المتماثل بين اللفظين ـ أنّ الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إلى النبي ﷺ ، بل عُنوا معه بنقل الموقوف على الصحابي والمقطوع على التابعي : فقد رَوَوْا إذن ماجاء عن النبي وما جاء عن غيره ، والرواية إخبار هنا وهناك ، فلا ضير في تسمية الحديث خبراً ، والخبر حديثاً .

ومن خلال الزاوية نفسها نظروا إلى الأثر ، فهو مرادف للخبر والسنة والحديث ، « يقال : أثرتُ الحديث : بمعنى رويتُه ، ويسمى المحدث أثرياً

---

(١) تدريب الراوي ٤ .

نسبة للأثر » [1] . فلا مسوغ لتخصيص الأثر بما أضيف للسلف من الصحابة والتابعين ، إذ أن الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع ، إلا أن الموقوف يعزى إلى الصحابي ، والمقطوع يعزى إلى التابعي ، بينما ينتهي المرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه . وهنالك اصطلاحات في بيان الفرق بين كل من الخبر والأثر لن نخوض فيها ، ولن نماري فيها أصحابها [2] ، فقد أخذنا برأي الجمهور في تساوي هذه المصطلحات جميعاً في إفادة التحديث والإخبار ، وعليهما مدار البحث في علم أصول الحديث .

الحديث القدسي

وكان رسول الله ﷺ يلقي أحيانا على أصحابه مواعظ يحكيها عن ربه عز وجل ليست وحياً منزلاً فيسموها قرآناً ، ولا قولاً صريحاً يسنده عليه السلام إلى نفسه إسناداً مباشراً فيسموها حديثاً عادياً ، وإنما هي أحاديث يحرص النبي على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها إلى الله ، لكي يشير إلى أن عمله الأوحد فيها حكايتها عن الله بأسلوب يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن ، ولكن فيه - مع ذلك - نفحة من عالم القدس ، ونوراً من عالم الغيب ، وهيبة من ذي الجلال والإكرام . تلك هي الأحاديث القدسية التي تسمى أيضاً إلهية وربانية .

---

(١) التدريب ٤ .

(٢) من تلك الاصطلاحات أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالاثر ، وأن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر : انظر التدريب ٤ .

مثالها ما أخرجه مسلم في « صحيحه » عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . ياعبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم . ياعبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم . ياعبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم . ياعبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم . ياعبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني . ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم مازاد ذلك في ملكي شيئاً . ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم مانقص ذلك من ملكي شيئاً . ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فاعطيت كل إنسان مسألته مانقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر . ياعبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بها . فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » [١] .

والصيغة التي صدر بها النبي ﷺ هذا الحديث القدسي هي ـ كما لاحظنا ـ « قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه » وهي العبارة التي آثرها السلف في رواية هذه الأحاديث . أما الخلف فلهم طريقة خاصة في التعبير عن هذه الأقوال القدسية الربانية ، إذ يقولون : « قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسول الله ﷺ »

(١) رياض الصالحين للنووي ٧٣ .

والمؤدّى واحد في كلتا العبارتين ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو تمييز بين اصطلاحين .

وحكاية النبي ﷺ عن ربه في هذا الضرب من الأحاديث القدسية اتخذت حجة للعلماء القائلين : إن اللفظ في الحديث القدسي من الله عز وجل . غير أن كثيراً من العلماء يرون أنّ الصياغة في « القدسي » للنبي وأنّ المعنى لله . وإلى هذا الرأي جنح أبو البقاء حين قال بصراحة ووضوح : « إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحي جليّ ، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام »[1] .

* * *

(١) كليات أبي البقاء ٢٨٨ .

الفصل الثاني

حول تدوين الحديث

معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام

لن نغلو في وصف العرب ـ قبيل الاسلام ـ بجهل الكتابة وعدم التمرس بها ، لندرة أدواتها المتيسرة لديهم وتعويلهم على الذاكرة في حفظ آثارهم ورواية آدابهم ، فمما لاريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة ، وأن مكة بمركزها التجاري الممتاز شهدت من القارئين الكاتبين قبيل البعثة أكثر مما شهدت المدينة ؛ وإنا لنستبعد ألا يكون في ذلك الحين بمكة ـ كما جاء في بعض الأخبار ـ « إلا بضعة عشر رجلاً يقرؤون ويكتبون » [1] لأن هذه الأخبار إذا صحت أسانيدها لا تبلغ أن تكون إحصاء دقيقاً أو استقراء

---

(١) انظر على سبيل المثال (في صحيفة همام بن منبه ص ٣) كيف لا يزال الدكتور حميد الله يردد هذا الخبر مقتنعاً به . ثم قارن بـ :

H. Lammens, La Mecque à la veille de l'Hégire, Beyrouth 1924, p. 122.

والمؤرخون مولعون بترداد هذه العبارة : « وكانت الكتابة في العرب قليلة » ومثالاً على هذا راجع طبقات ابن سعد ٢/٣ ص ١٤٨ .

شاملاً ، فما فيها إلا دلالة ظنية غامضة لا يحسن معمثلها القطع فيهذا الموضوع الخطير. غيرأننا لانملك من الحجج والبراهين ، العقلية والنقلية ، ما نؤكد به كثرة القارئين الكاتبين في تلك الفترة من حياة العرب ، ولا شيء يدعونا إلى الغلو في أمر الكتابة واعتقاد كثرتها في شبه الجزيرة العربية إلا أن يصيبنا من الجهالة العمياء ما يغرينا باتباع المستشرقين الذين يزعمون أن وصف العرب « بالأميين » في القرآن [1] لاينافي معرفتهم القراءة والكتابة ، فما الأمي عندهم إلا الذي يجهل الشريعة الالهية ، وما كان محمد ﷺ « أمياً » [2] إلا لأنه نبي هؤلاء « الأميين » الوثنيين « الذين لم يصدقوا رسولاً أرسله الله ، ولا كتاباً أنزله الله ، فكتبوا كتاباً بأيديهم » [3] .

والواقع أن هذا الربط المضطرب بين « الأمي » عندما يوصف به النبي عليه السلام وبين « الأميين » وصفاً للعرب ، ليس من المنطق في شيء ، لأنه تجزئة لا مسوغ لها في أصل اللغة ولا وحي السياق للفظ قرآني واحد ينبغي تفسيره

---

(١) سورة الجمعة ٢ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٣) وتفسير « الأميين » على هذا النحو جاء في بعض روايات الطبري عن ابن عباس (٢٩٦/١) في تأويل قوله تعالى : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ) في سورة البقرة . ووجد المستشرقون في هذا التأويل مسوغاً لزعمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاتباً قارئاً ، وأنّ وصفه بالأمية – كوصف العرب بها – لا ينافي معرفة القراءة والكتابة . انظر :

Paret , Encycl . de l'Islam , IV, 1070; Horovitz , Koranische Untersuchungen , Berlin , 1924, p, 52 .

وكان يحسن بالمستشرقين أن يقرؤوا تفسير الطبري في الصفحة نفسها ليروا أنه يضعف هذا الرأي .

بمعنى واحد لا بمعنيين متباينين : فإما أن يكون الأمي هو الذي يجهل الشريعة الالهية ، أو هو الذي يجهل القراءة والكتابة ؛ ومن هنا يكبر خطأ المفسرين الذين أولوا « الأميين » العرب بجهلة الشريعة الالهيـة على حين أوّلوا النبيّ « الأمي » بالذي لا يعرف القراءة والكتابة . أما خطأ المستشرقين فمركب مضاعف ، لأنهم عولوا فيه على رأي ضعيف شطروه شطرين ، ثم آمنوا ببعضه وكفروا ببعض وجاؤوا على الأثر برأيهم الصبياني : فأما العرب ـ بزعمهم ـ فهم أميون لجهلهم الشريعة الالهية ، وأما النبي فأميّ نسبة إلى هؤلاء الجاهلين، لتعليمه إياهم شريعة الله ، فهو نبي هؤلاء الجاهلين، أو نبي هؤلاء الأميين !

فهل بعد هذين التفسيرين من تناقض !

إنما ينقذنا من هذا الهذيان وضوح النص القرآني، فهو أصرح من أن يؤول؛ ولفظ « الأمي » فيه سواء أكان وصفاً للعرب أم للنبي صلوات الله عليه لا يعني إلا الذي يجهل القراءة والكتابة ، وهو ما فهمه جمهور المفسرين وما عليه علماء الأمة إلى يومنا هذا [1] . وحينئذ لا يكون في وصف العرب « بالأميين » غلوّ في جهلهم الكتابة ، إذ الأمية بهذا المعنى كانت غالبة على كثرتهم، وإنما يكون الغلو يقيناً في ادعاء كثرة الكتابة وأدواتها بين العرب ، وفي الزعم القائل إنهم لم يجهلوا الكتابة بل جهلوا شريعة الله ، لأن أحداً من الباحثين لم يأت ببرهان على هذا الرأي العقيم .

* * *

---

(١) راجع تفسير الطبري ١/٢٩٦-٢٩٧ .

وأياً ما تكن معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام ، فان الكاتبين كانوا أكثر عدداً في مكة منهم في المدينة ، يشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى « بدر » المكيين بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة[١] . وحسبنا أن كَتَبَةَ الوحي بين يدي الرسول ﷺ بلغ عددهم أربعين رجلاً[٢] ، وأن كثيراً منهم كانوا مكيين ، وهم الذين كتبوا القسم المكي من القرآن قبل هجرته عليه السلام إلى المدينة . بيد أن المسلمين ما كادوا يستقرون في المدينة حتى بُدِّلت الحال غير الحال ، فكثر فيهم الكاتبون مذ أنشأ الرسول ﷺ في مسجده صفة كان الكاتب المحسن عبد الله بن سعيد بن العاص يعلم فيها الراغبين الكتابة والخط[٣] . وأكبر الظن أن المساجد التسعة التي كانت بالمدينة على عهد رسول الله عليه السلام[٤] اتخذت مدارس لنشر العلم ، يزيدنا اعتقاداً بهذا أن رسول الله كان يأمر الصبيان أن يتدارسوا في مسجد حيهم[٥] . ومن المعلوم أيضاً أن الرسول

(١) انظر الروض الأنف على سيرة ابن هشام للسهيلي ٢/٩٢ وطبقات ابن سعد ٢/١ ص ١٤ .

(٢) راجع كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٦٦ ط ٢ .

(٣) الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر ٢/٣٦٦ (هامش الاصابة لابن حجر ط . مصطفى محمد سنة ١٣٥٨) وعبارة ابن عبد البر : « وأمره – أي أمر النبي عبد الله ابن سعيد بن العاص – أن يعلم الكتابة بالمدينة ، وكان كاتباً محسناً » .

(٤) أنساب الاشراف (مخطوطة القاهرة) ١/٤٢٠ ؛ ذكره حميد الله ، صحيفة همام ص ٦ حاشية ٥) .

(٥) راجع التراتيب الادارية للكتاني ١/٤١ .

ﷺ أمر في السنة الأولى للهجرة باحصاء المسلمين في المدينة رجالاً وأطفالاً ، ذكراناً وإناثاً . ورواية البخاري في (باب كتابة الامام للناس) من صحيحه صريحةٌ في أن هذا الاحصاء كتب ودوّن : فقد قال عليه السلام : « اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس ، فكتبنا له ألفاً وخمس مئة رجل »[1] .

فاذا رأينا ـ بعد ذلك ـ أن تعويل الصحابة في حفظ الحديث إنما كان على الاستظهار في الصدور لا على الكتابة في السطور ، صار لزاماً علينا أن نلتمس لتعليل ذلك غير الأسباب التقليدية التي يشير إليها الباحثون عادةً كلما عرضوا لهذا الموضوع : فما نستطيع أن نتابعهم فيما يزعمونه من أن قلة التدوين على عهد رسول الله ﷺ تعود بالدرجة الأولى إلى ندرة وسائل الكتابة ، لأنها لم تك قليلة إلى هذا الحد الذي يبالغ فيه ، وهي ـ على كل حال ـ قلة نسبية قد تكون أحد العوامل في إهمال الحديث، ولكنها بلا ريب ليست العامل الوحيد، فما منعت ندرة هذه الأدوات صحابة الرسول من تجشم المشاق وركوب الصعاب في كتابة القرآن كله في اللخاف والعُسُب والأكتاف والأقتاب وقطع الأديم[2] . ولو أن بواعثهم النفسية على تدوين الحديث كانت تضارع بواعثهم على كتابة القرآن حماسة وقوة لاصطنعوا الوسائل لذلك ولم يتركوا سبيلاً إلا سلكوها ، بيد أنهم ـ من تلقاء أنفسهم وبتوجيه من نبيهم ـ نهجوا في جمع الحديث منهجاً يختلف كثيراً عن طريقتهم في جمع القرآن .

كانوا من تلقاء أنفسهم منصرفين إلى تلقي القرآن ، مشغولين بجمعه في

---

(١) انظر صحيفة همام ص٩ وقارن بصحيح مسلم كتاب الايمان ، باب جواز الاستسرار بالإيمان للخائف ٢/١٧٨ بشرح النووي .

(٢) راجع كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٦٧ ط ٢ .

الصدور والسطور ، وكان كتاب الله يستغرق جلّ أوقاتهم ، كما يملك عليهم كل مشاعرهم ، وحديث رسول الله حينئذ أكثر من أن يحصوه ، فله في كل حادثة قول ، وفي كل استفتاء توضيح ، وفي كثير من الوحي القرآني تبيان وتفسير، فأنى للكَتَبَة منهم الوقتُ لمتابعة الرسول عليه السلام في كتابة جميع ما يقوله أو يعمله أو يقرّ الناس عليه ! وإذا اندفع بعض هؤلاء الكاتبين إلى تقييد جميع ما سمعه ورآه من النبي العظيم ، ، فهل يمكن أن يتماثلوا كلهم في هذا الاندفاع بحيث لا يفوت أحداً منهم شيء ؟

إن الأقرب إلى المنطق والصواب أن أفراداً منهم وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه — وربما كل ما سمعوه — وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ حين أُمِنَ التباسُ السنة بالقرآن ، على حين كتب أفراد آخرون أشياء قليلة ، وظل سائرهم بين قارىء كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث ، فغدا يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده ، وبين أمي يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر له في صدره ، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة في بدء الإسلام ومطلع فجره .

وانصراف الصحابة إلى القرآن جمعاً له في الصدور والسطور ، واشتغالهم به عن كل شيء سواه ، كان جزءاً من التوجيه النبوي الحكيم لهؤلاء التلامذة الخالدين من الأميين والكاتبين : وهو توجيه متدرج مع الحياة والأحياء ، متطور مع الأحداث التي تعاقبت على المجتمع الاسلامي ، فما كان لهذا التوجيه أن يجمد على صورة واحدة ، بل روعي فيه الزمان ، وروعيت الأشخاص ،

فنهى الرسول ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحي مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن ، ولا سيما إذا كتب هذا كله في صحيفة واحدة مع القرآن [1] ، وقال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» [2] ، ثم أذن بذلك إذناً عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون [3] وأمن

---

(١) وقد أشار إلى ذلك الخطابي في (معالم السنن ٤/١٨٤) فقال : « وقد قيل : إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لئلا يختلط به ، ويشتبه على القارىء فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً ، وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا » .

(٢) صحيح مسلم ٨/٢٢٩ من حديث أبي سعيد الخدري . وانظر مايقاربه في علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وتقييد العلم للخطيب البغدادي ٢٩ إلى ٣٢ حيث يذكر عدداً من الروايات المماثلة كلها من حديث أبي سعيد . وقد أعل بعضهم هذا الحديث ووقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره . ولكن العلامة أحمد شاكر يرى أن هذا غير جيد ، وأن الحديث صحيح (انظر الباعث الحثيث ص ١٤٩) . ويؤكد صحته - في نظرنا - انسجامه مع حديث آخر رواه أبو سعيد نفسه إذ يقول : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن أكتب الحديث ، فأبى أن يأذن لي (تقييد العلم ٣٢ ، وقارن بالالماع للقاضي عياض ، مخطوطة الظاهرية ورقة ٢٧ وجه أول) .

وقد ظل أبو سعيد الخدري متشدداً في أمر كتابة الأحاديث لأنه كان يخشى أن يُضاهى الحديث بالقرآن ، وقد صرح بذلك لأبي نضرة حين طلب منه اكتتاب الحديث فقال : « لا نكتبكم ، ولا نجعلها مصاحف ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم » انظر ذم الكلام للهروي ، مخطوطة الظاهرية ، ورقة ٦٢ الوجه الثاني .

والمشهور أن حديث النهي عن الكتابة رواه أبو سعيد الخدري كما رأينا ، غير أن بعض الصحابة الآخرين - كما يظهر - رووا في هذا الموضوع أحاديث متشابهة ، كما نقل عن أبي هريرة (انظر تقييد العلم ٣٣-٣٤) وابن عباس وابن عمر (مجمع الزوائد ١/١٥٠) وزيد بن ثابت (جامع بيان العلم ١/٦٣) .

(٣) وكان الرامهرمزي يرمي إلى هذا حين علق على حديث أبي سعيد في النهي عن =

اختلاطه بسواه فقال عليه السلام : « قيدوا العلم بالكتاب [1] » ، وحفظ عنه صلوات الله عليه المنعُ من كتابة أحاديثه بوجه عام لأن كلامه كان موجهاً إلى عامة أصحابه ، وفيهم الثقة والأوثق ، والصالح والأصلح ، والضابط والأشد ضبطاً ، والحافظ والأمتن حفظاً ، وأذن في الوقت نفسه لبعض أفرادهم إذناً خاصاً ، لتظاهر الكتابة الحفظ إن كانوا ضابطين [2] أو تساعدهم على زيادة

= الكتابة بقوله: « وحديث أبي سعيد : حرصنا ان يأذن لنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فأبى . فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة ، وحين كان لايؤمن الاشتغال به عن القرآن » المحدث الفاصل ٤/ورقة ٦ وجه أول .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١/٧٢ وتقييد العلم ٦٩ والمحدث الفاصل للرامهرمزي مخطوطة الظاهرية ج٤ ورقة ٢ وجه أول . غير أن السيد رشيد رضا تكلم على الحديث (مجلة المنار ١٠/٧٦٣-٧٦٦) فضعفه من رواية عبد الحميد بن سليمان الخزاعي لأن الذهبي تكلم فيه ، وضعّفه أيضاً من رواية عبدالله بن المؤمل ، وفي هذا الأخير قال الامام أحمد : « أحاديثه مناكير » - انظر مجمع الزوائد ١/١٥٢ .

وكلام السيد رشيد رضا يتناول الحديث من هذين الطريقين ، فلا يلزم منه تضعيف جميع الطرق الأخرى التي ورد بها كالطريق الذي تفرد به إسماعيل بن يحيى عن ابن أبي ذئب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قيدوا العلم بالكتاب » - تقييد العلم ص ٦٩ - .

وسنرى أن هذا الحديث شاع كثيراً على ألسنة الصحابة حتى رواه بعض المحدثين موقوفاً على عدد منهم ، فهو في الاصل مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكنّ تناقله بين الصحابة أوهم وقفه عليهم . ولذلك قال السيوطي في (التدريب ١٥٠) : « وقد رواه الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً » .

ومما يشبه أن يكون إذناً عاماً بالكتابة ما أورده الرامهرمزي في (المحدث الفاصل ج٤ ورقة ٣ وجه ١) والسيوطي في (تدريب الراوي ١٥٠) عن رافع بن خديج أنه قال : قلت يا رسول الله ، إنّا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ قال : « اكتبوا ولا حرج » . وللسيد رشيد رضا رأي في تضعيف هذا الحديث (مجلة المنار ١٠/٧٦٣) .

(٢) كما سنرى في إذن الرسول صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة ، فكانت ثمرة هذا الاذن النبوي « الصحيفة الصادقة » . وسنتكلم عنها وعن ابن عمرو قريباً في موضع أنسب . وقد لاحظ ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٦ ط. مصر ١٣٢٦هـ) =

الضبط إن خيف نسيانهم ولم يوثق بحفظهم [1] ، فكان إذنه لهؤلاء وأولئك أشبه بالاستثناء الذي خص به عليه السلام نفراً من أصحابه لأسباب وجيهة قدّر أهميتها تبعاً للظروف والأشخاص .

والقول بالنسخ في هذا الموضوع — أعني القول بنسخ أحاديث الإذن بالكتابة لأحاديث النهي عنها [2] — لا يراد منه إلا ما أشرنا إليه من التدرج الحكيم في معالجة هذه القضية البالغة الخطورة. وتخصيص بعض الصحابة بالإذن

= أن من الممكن أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خص بهذا عبد الله بن عمرو لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة ، ويكتب بالسريانية والعربية ، وكان غيره من الصحابة أميين ، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان ؛ وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي ؛ فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم ، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له » .

(١) ويذكرون في هذا حديثاً عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيسمع منه الحديث يعجبه ، ولا يقدر على حفظه ، فشكا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « استعن بيمينك » انظر تقييد العلم ص ٦٧ وسنن الترمذي ٢/١١١ ط . مصر سنة ١٢٩٢ ومعالم السنن للخطابي ٤/١٨٤ .

غير أن في سند هذا الحديث الخليل بن مرة . وفيه يقول البخاري : «إنه منكر الحديث». والخطيب يرويه في (تقييد العلم ص ٦٦) بسند ليس فيه الخليل بن مرة هذا . ويذكره السيوطي في (التدريب ص ١٥٠) دون سند ، فلا يحسن التسرع بانكاره وتضعيفه بجميع طرقه .

ولعلنا لا نبعد إذا استنتجنا من مجموعة النصوص والوثائق السابقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسى في سنواته الأخيرة يجيز الكتابة عنه ، كما في حديث أبي شاة رجل من اليمن . فبعد أن فتح الله على رسوله مكة قام في الناس خطيباً ، حتى إذا أتم خطبته قام أبو شاة فقال : « اكتبوا لي يا رسول الله » فقال عليه السلام : « اكتبوا لأبي شاة » راجع تفصيل الخبر ونص الخطبة النبوية في تقييد العلم ٨٩ وقارن بفتح الباري ١/١٨٤ وسنن الترمذي ٢/١١٠ وعلوم الحديث ١٧٠ لابن الصلاح وجامع بيان العلم ١/٧٠ والمحدث الفاصل ٤ الورقة الأولى الوجه الثاني .

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ والباعث الحثيث ١٤٩ .

في وقت النهي العام لا يعارض القول بالنسخ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه. وعلى هذا الأساس نجمع بين الآراء والتوجيهات المختلفة التي يخيل إلى الباحث السطحي أنها متضاربة ،، مع أن التوفيق بينها سهل ميسر كما رأينا ، فالعبرة بما انتهى اليه الموضوع آخر الأمر واستقرت عليه الأمة ، وهو اتفاق الكلمة بعد الصدر الأول على جواز كتابة الأحاديث . ولقد قال ابن الصلاح : « ثم إنه زال ذلك الخلاف ، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة [1] » .

الصحف المكتوبة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

ومن المؤكد — على كل حال — أنّ بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته ﷺ ، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام كما أوضحنا ، بيد أنّ أكثرهم قيدّوا ما جمعوه في السنوات الأخيرة من حياته عليه السلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها [2]؛ ولدينا أخبار عن هذه الصحف تتفاوت أسانيدها قوة وضعفاً، ومع أنّ أسانيد بعضها قوية جداً فنحن لا نملك اليوم شيئاً محسوساً من آثارها

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٧١ .

(٢) ومما يستأنس به على إجازة النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات حياته بالكتابة — بعد أن أمن اختلاط السنة بالقرآن — أنه قبيل وفاته أراد أن يكتب المسلمين كتاباً لا يضلون بعده ، ولم ير بأساً في ذلك . انظر تفصيل الخبر في تاريخ الطبري ١/٤ ص ١٨٠٦-١٨٠٧ وفتح الباري ١/١٨٥-١٨٧ .

وإن كنا لا نرتاب في تحقق كتابتها في حياته صلوات الله عليه، وفي تناقل الناس لها زمناً غير قليل بعد وفاته عليه السلام ولحاقه بالرفيق الأعلى.

روى الترمذي [1] أن سعد بن عبادة الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسننه [2]، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة [3]. ويروي البخاري [4] أنّ هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أوفى [5] الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرؤون عليه ماجمعه بخطه [6].

---

(١) الترمذي هو محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك السلمي - بضم السين نسبةً الى بني سُلَيْم - صاحب السنن الشهير، ويسمى كتابه «الجامع الكبير» أيضاً. توفي سنة ٢٧٩ وقيل: سنة ٢٧٥. ولنا إليه وإلى كتابه عودة عند الكلام على الحديث الحسن وعلى ام كتب الراوية.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد (انظر صحيفة همام ١٦) وقارن بـ:

Goldziher, Etudes sur la Tradition islamique, p. 11

ويؤكد الأستاذ عبد الصمد صارم في كتابه بالهندية (عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن) طبع دهلي سنة ١٣٥٩ ص ١٧٣ وما بعدها أنه رأى ذكر كتاب سعد بن عبادة في مسند أحمد (راجع صحيفة همام ص ١٧). وجدير بالذكر أن ابن حجر في (تهذيب التهذيب ٣/٥٧؛ رقم ٨٨٣) يجزم بأن سعد بن عبادة كان من «كتاب الجاهلية». وقد توفي سعد في حوران نحو سنة ١٥ هـ.

(٣) صحيفة همام ١٦ نقلا عن مناظر أحسن كيلاني في كتابه (تدوين حديث) باللغة الهندية.

(٤) سنعرض لترجمة الامام البخاري في الفصل المناسب عند الحديث عن أم كتب الرواية.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الصبر على القتال، ذكره محمد زبير الصديقي في كتابه (السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث ص ٩).

(٦) كما في عدة أبواب من صحيح البخاري، ويظهر ذلك بوضوح من الرواية =

وسمرة بن جندب (ـ ٦٠ هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه [١] ، وهي — على مايظن — الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه [٢] ، وهي التي يقول فيها ابن سيرين [٣] « في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير » [٤] .

= التالية عن موسى بن عقبــة صاحب « المغازي » : « عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، وكان كاتباً له ، أن عبد الله بن أبي أوفى **كتب فقرأته** – وفي رواية – **كتب** إليه عبد الله بن أبي أوفى حين خرج إلى الحرورية فقرأته . فاذا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس، ثم قام في الناس فقال: « أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية . فاذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف . ثم قال : اللهم مُنزِلَ الكتاب ، ومُجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم » راجع صحيح البخاري ، باب لا تمنوا لقاء العدو ، وباب إذا لم يقاتل اول النهار ، وباب الصبر على القتال .

(١) تهذيب التهذيب ٤/١٩٨ .

(٢) قارن بـ Tradit . Islam ., p . 11

(٣) هو محمد بن سيرين البصري ، ويكنى أبا بكر . كان إمــــام عصره في علوم الدين بالبصرة . توفي سنة ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٩/٢١٤) .

(٤) تهذيب التهذيب ٤/٢٣٦ رقم ٤٠٢ ؛ والمعروف عن محمد بن سيرين أنه كان يكره كتابة العلم ، فقد تحدث عن وجهة نظر الناهين عن الكتابة فقــــال : « كانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلوا بكتب ورثوها » تقييد العلم ص ٦١ وقال يوماً لعبيدة : أكتب منك ما أسمع؟ قال : لا ، قال وجدت كتابا أنظر فيه ؟ قال : لا (انظر تقييد العلم ص ٥ ؛ وقارن بسنن الدارمي ١/١٢١) وانظر عن كراهته الكتابة بصورة عامة (علل الحديث لابن حنبل ورقة ٦ الوجه الأول ، مخطوطة الظاهرية ، مجموع ٠ ؛ والمحدث الفاصل ٤ الورقة ٥ الوجه الأول وطبقات ابن سعد ٧/١ ص ١٤١) .

ولكن ابن سيرين « لم ير بأساً ، إذا سمع الرجل الحديث ، ان يكتبه ، فاذا حفظه محاه » كما روى عنه يحيى بن عتيق في تقييد العلم ص ٦٠ وحماد بن زيد في المحدث الفاصل ٤ الورقة ٥ الوجه الثــــاني . ولعله بدأ في أول أمره يكتب او يقرأ من الكتب ، ولذلك عرف مضمون رسالة سمرة إلى بنيه ، وقدّر ما فيها من العلم الكثير

وكان لجابر بن عبد الله (٧٨ — ﻫ) صحيفة أيضاً [١] ، ويرى مسلم [٢] في صحيحه أنها في مناسك الحج [٣] ، ويحتمل أن يكون في بعض أحاديثها ذكر حجة الوداع التي ألقى فيها الرسول ﷺ خطبته الجامعة ، ويوشك هذا الاحتمال أن يصبح يقيناً إذا عرفنا أن التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨ — ﻫ) كان يكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول : « لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة » [٤] ولا يبعد أن تكون الأحاديث التي رواها سليمان بن قيس اليشكري [٥] — وهو أحد تلامذة جابر — منقولة من هاتيك الصحيفة [٦] . وجدير بنا أن نقيم وزناً للرواية التي تصور لنا وهب بن منبه (— ١١٤) يروي أحاديث جابر من إملائه [٧] حين يعقد جابر حلقة في المسجد النبوي ، فيحتمل أن تكون هذه الأحاديث منقولة من صحيفة جابر أيضاً . وأقل ما يستنتج من هذا أن تلك الصحيفة كانت معروفة مشهورة بين الناس ، وأن من الممكن أن يكون بعض تلامذة جابر قد نسخوها [٨] وإن كنا لا نملك أثراً محسوساً من نسخهم .

---

(١) طبقات ابن سعد ٥/٣٤٤ وتذكرة الحفاظ ١/١١٠ .

(٢) سترد ترجمة الإمام مسلم في فصل (أمهات كتب الرواية) .

(٣) صحيفة همام ١٤ .

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٤/١٨٢ ط . الهند .

(٥) ولا ريب أن سليمان اليشكري كان يكتب الحديث ، فحين قال أبو بشر لأبي سفيان : مالي لا أراك تحدث كما يحدث سليمان اليشكري ؟ قال أبو سفيان : إن سليمان كان يكتب ولم أكن أكتب » تقييد العلم ١٠٨ .

(٦) تهذيب التهذيب ٤/٢١٥ رقم ٣٦٩ .

(٧) تهذيب التهذيب أيضاً ، ترجمة وهب بن منبه (وانظر صحيفة همام ١٤) .

(٨) ومن تلامذة جابر من كبار التابعين محمد بن الحنفية (— ٨٠) ومحمد بن علي =

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي « الصحيفة الصادقة » التي كتبها جامعها عبد الله بن عمر بن العاص (٦٥) من رسول الله ﷺ [1] . وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير [2] ، وإذا لم تصل هذه الصحيفة ـ كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها ، لأنها محفوظة في مسند الامام أحمد [3] حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهده صلوات الله عليه . ويزيدنا اطمئناناً إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعية محتومة لفتوى النبي ﷺ لعبد

= ابو جعفر الباقر (- ١١٤) وعبد الله بن محمد بن عقيل (ترجمته في خلاصة التذهيب) وكان هؤلاء الأعلام الثلاثة « ينطلقون إلى جابر ، فيسألونه عن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن صلاته . فيكتبون عنه ويتعلمون » انظر تقييد العلم ١٠٤ وقارن بطبقات ابن سعد ٥/٤ ؛ ٣ والمحدث الفاصل ٤ ورقة ٣ وجه ١ . والسؤال الذي يجدر بنا ان نطرحه الآن بعد قراءة هذا النص : إذا كان هؤلاء الأعلام يكتبون عن جابر ويتعلمون، افلم يفكر احد منهم بكتابة صحيفته عنه او احاديث منها ؟

(١) وقد صرح عبد الله بن عمرو بكتابة هذه الصحيفة بنفسه فقال : « الصادقة صحيفة كتبتها من رسول الله صلى عليه » تقييد العلم ص ٨٤ وكان ابن عمرو يعظم امر هذه الصحيفة ويقول : « ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان : الصادقة والوهطة . فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه ؛ واما الوهطة فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها» انظر جامع بيان العلم ٧٣/١ وتقييد العلم ٨٤ - ٨٥ وقارن بالمحدث الفاصل ج ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وسنن الدارمي ١٢٧/١ .

وتضعيفُ السيد رشيد رضا لهذا الحديث (في مجلة المنار المجلد ١٠ ص ٧٦٦) - لوجود الليث في إسناده ـ لا ينبغي ان يكون له اثر في إضعاف سائر الروايات التي تصور عبد الله ابن عمرو يُعنى بصحيفته الصادقة عناية خاصة ، ويُعنى ـ بتعبير ادق ـ بكتابة ما كان يسمعه من الرسول عليه السلام فيها ، فقد ثبتت هذه الفكرة في عدد من المصادر الموثوقة ، وقد اشرنا إلى اهمها .

(٢) ابن الاثير في (أسد الغابة) ترجمة عبد الله بن عمرو ، ٢٣٣/٣ .

(٣) انظر مسند عبد الله بن عمرو بن العاص في مسند احمد ١٥٨/٢ - ٢٢٦ .

الله بن عمرو و إرشاده الحكيم له ، فقد جاء عبد الله يستفتي رسول الله عليه السلام في شأن الكتابة قائلاً : أ كتب كلما اسمع ؟ قال: نعم ، قال : في الرضى والغضب ؟ قال : « نعم ، فاني لاأقول في ذلك حقاً »[1]. ويخيل إلينا أنه لابد أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الاحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم، وتلك الصحيفة الصادقة كانت ثمرة هذه الفتوى. وآية اشتغال ابن عمرو بكتابه هذه الصحيفةوسواها من الصحف أيضاً قول أبي هريرة الصحابي الجليل : « ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أ كثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمر فانه كان يكتب وكنت لاأ كتب »[2].

---

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١/٧١ وانظر ما يقارب معناه في مسند احمد ٢/٢٠٧ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ ومستدرك الحاكم ١/١٠٥ والالماع ورقة ٢٦ وجه ٢ والمحدث الفاصل ٤/ورقة ٢ وجه ١ .

وفي بعض هذه الروايات أن عبد الله بن عمرو كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهته قريش لانه بشر يتكلم في الرضى والغضب ، فأمسك عن الكتاب وذكر لرسول الله ذلك فأجابه بنحوه ، وقال له : « اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق » .

(٢) تقييد العلم ٨٢ وقارن بجامع بيان العلم ١/٧٠ ومسند احمد ٢/٢٤٨ والاصابة ٤/١١٢ وفتح الباري ١/١٨٤ ويشير ابن حجر في (الفتح في الصفحة المذكورة) إلى معرفة عبد الله بن عمرو بالكتب ، ومنها ما كان خاصاً بأهل الكتاب . ويظهر أن بعض الطرق التي ورد بها الحديث لا تخلو من ضعف وعلة ، ففي (علل الحديث لابن حنبل ، ورقة ٦ وجه ١) ما يستنتج منه ان إسماعيل بن عُلَيّة البصري (- ٢٠٠) قال : أعوذ بالله من الكذب ، حين ذكر له هذا الحديث برواية محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . غير ان في سياق الخبر ما يوحي بأن ابن علية لم يكن يتهم عمراً بالكذب ، وانما حمله على ذلك كراهيته لكتابة الحديث ، فقد جاء في هذا السياق : « روى إسماعيل عن عمرو بن شعيب ، ولكن كان مذهب محمد بن سيرين وايوب وابن عون ألا يكتبوا» .
وحسبنا ان البخاري أورد هذا الحديث في (صحيحه) في (باب العلم) .

وأكبر الظن أن عمرو بن شعيب (ــ ١٢٠) ــ وهو حفيد عبد الله بن عمرو ــ إنما كان يروي فيما بعد من أحاديث هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها [١] . وقد أتيح للتابعي الجليل مجاهد بن جبر (– ١٠٣) أن يرى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو [٢] .

ولقد شاعت في عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبي عليه السلام نفسه بكتابتها في السنة الأولى للهجرة ، فكانت أشبه شيء « بدستور » للدولة الفتية الناشئة آنذاك في المدينة : وهي الصحيفة التي دون فيها كتاب رسول الله حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة . ولفظ الكتابة صريح في

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٨/٨ – ٥٥ رقم ٨٠ وقارن بصحيفة همام ص ٢ وبجولدزيهر Tradition islamique 11 . وجدير بالذكر انه متى قيل : صحيفة عمرو بن شعيب فهي في الحقيقة صحيفة عبد الله بن عمرو يرويها عنه حفيده ابن شعيب .

(٢) تهذيب التهذيب ٥٤/٨ والمحدث الفاصل ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وطبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٥ . وكان عبد الله بن عمرو – لشدة حرصه على هذه الصحيفة – لا يسمح لأعز الناس عليه بتناولها . ورؤيه مجاهد لها لم تكن إلا عرَضاً فانه قال : اتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه ؛ فمنعني ، قلت : ما كنت تمنعني شيئاً . قال : هذه الصادقة ، هذه ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس بيني وبينه احد ... » الخبر – تقييد العلم ٨٤ .

اما الصحيفة التي ألقاها عبد الله بن عمرو إلى ابي راشد الحُبْراني – وفيها الذي يدعو به المؤمن إذا اصبح وإذا امسى – فيغلب على الظن انها إحدى الصحف الكثيرة التي لم يكن ابن عمرو يمنعها الناس ، فما هي بالصحيفة الصادقة ولا قطعة منها . واقرأ الخبر كله مع صيغة الدعاء المذكور في تقييد العلم ص ٨٥ .

وليس في وسعنا ان نقطع بوصف الطريقة التي كان ابن عمرو يملي بها احاديثه على الناس ، هل كان ذلك من حفظه ام كان ينظر في صحيفته الصادقة او في إحدى صحفه الأخرى الكثيرة . بيد ان مما لا ريب فيه انه كان يملي الحديث ، وقد نُقل عنه كتابات (انظر خطط المقريزي ٣٣٢/٢) بولاق سنة ١٢٧٠ .

مطلعها : « هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم : إنهم أمة واحدة من دون الناس »[1] . وقد تكررت فيها عبارة (أهل هذه الصحيفة) خمس مرات، فلم يكن بد من الاعتراف بكتابتها . ولقد بلغ من شهرة أمرها أنها أصبحت تقرن وحدها بكتاب الله لتواترها وكثرة ما فيها من أحكام الاسلام وكلياته الكبرى. ولعل علي بن أبي طالب لم يكن يقصد سواها حين سئل : هل عندكم كتاب ؟ فاجاب : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم وما في هذه الصحيفة . فلما قيل له : وما في هذه الصحيفة ؟ قال . « العقل[2] ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر »[3] وكانت هذه الأ.ورجزءاً مهماً مما اشتملت عليه الصحيفة المذكورة[4] .

وعبد الله بن عباس (ـ ٦٩) عني بكتابة الكثير من سنة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم[5] . ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه[6] . وكان تلميذه سعيد بن جبير (ـ ٩٥) يكتب عنه مايملي عليه ، فاذا نفد القرطاس كتب على لباسه ونعله وربما على كفه ثم نسخه

---

(١) الرواية هنا عن ابي عبيد وابن هشام . راجع الوثائق السياسية في العهد النبوي للدكتور محمد حميد الله رقم ١ .

(٢) يراد بالعقل هنا المعاقل والديات .

(٣) فتح الباري ١/١٨٢ (باب كتابة العلم) وراجع ايضاً باب فكاك الاسير .

(٤) لأن اكثر ما ورد في هذه الصحيفة يتعلق بالمعاقل والديات ، ويحسن مراجعتها في الوثائق السياسية لحميد الله رقم ١ .

(٥) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٣ وقارن بما ذكره محمد زبير الصديقي في (السير الحثيث ص ٩) نقلاً عن كتاب العلل للترمذي .

(٦) انظر طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ وتقييد العلم ١٣٦ وشذرات الذهب ١/١١٤ .

في الصحف عند عودته إلى بيته[1]. ولا ريب أن صحف ابن عباس ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن ، فقد ورثها ابنه علي[2] ، وتعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها حتى امتلأت كتب التفاسير والحديث بمسموعات ابن عباس ومروياته . ولكننا ـ مع ذلك ـ لا نستطيع تحديد الزمن الذي تلفت فيه تلك الصحف ولا الصورة التي تلفت عليها[3] .

صحيفة أبي هريرة لهمام بن منبه

وكذلك تلفت الصحف الكثيرة التي جمعها الصحابي الجليل أبو هريرة (ـ ٥٨)[4] إلا صحيفة واحدة رواها عنه تلميذه التابعي همام بن منبه[5] المتوفى سنة ١٠١[6] ثم نسبت إليه فقيل : صحيفة همام وهي في الحقيقة

---

(١) كما في سنن الدارمي ١/١٢٨ وابن سعد ٦/١٧٩ .

(٢) طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ «وكان علي بن عبد الله بن عباس إذا اراد الكتاب كتب إلى كُرَيْب : ابعث إليّ بصحيفة كذا وكذا ، فينسخها ويبعث بها» تقييد العلم ١٣٦ .

(٣) ومن المؤسف ان ورع بعض الصحابة كان يحملهم على إتلاف ما كتبوه من الأحاديث لأنفسهم مخافة ان تكون الذاكرة قد خانتهم فلم يوردوه بلفظ بينهم : ففي طبقات الحفاظ ١/٥ ان ابا بكر الصديق جمع احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب فبلغ عددها خمس مئة حديث ، ثم اتلفه مخافة ان يكون كتب شيئاً لم يحفظه جيداً .

(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٢/٢٦٥ رقم ١٢١٦ وكانت صحفه كثيرة جداً ، وقد رآهـــا ابن وهب (فتح الباري ١/١٨٤) وعمرو بن امية الضمري (جامع بيان العلم ١/٧٤) .

(٥) ومن اوهام بروكلمان انه نسب هذه الصحيفة إلى همام بن منده المتوفى سنة ١٥١ هـ ولم يصحح ذلك في الطبعة الثانية ولا الذيل . انظر :

Brockelmann , Geschischte des Arab . Litter. , 1 , 354 .

(٦) آثرنا الأخذ بما في طبقات ابن سعد ٥/٣٩٦ لتحديد وفاة همام ، لأن هذه =

صحيفة أبي هريرة لهمام . ولا يمكننا أن نسلك هذه الصحيفة في عداد ما كتب في العصر النبوي ، لأن هماماً ولد قبيل سنة ٤٠ وتوفي شيخه أبو هريرة سنة ٥٨ ، فلا بد أن يكون تدوينه لهذه الصحيفة قبل وفاة شيخه ـ لأنها سماعه منه بعد مجالسته إياه ـ أي في منصف القرن الهجري الأول ، وتلك نتيجة علمية باهرة تقطع بتدوين الحديث في عصر مبكر ، وتصحح الخطأ الشائع : أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني .

وإنما كانت لهذه الصحيفة مكانة خاصة في تدوين الحديث ، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة ، فكانت جديرة باسم « الصحيفة الصحيحة » [1] على مثال « الصحيفة الصادقة » لعبد الله بن عمرو ابن العاص وقد سبقت الإشارة إليها . وعثر على هذه الصحيفة الباحث المحقق الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين [2] ، وزادنا ثقة بما جاء فيها أنها برمتها ماثلة في مسند أحمد [3] ، وأن كثيراً من أحاديثها مروي في صحيح البخاري في أبواب مختلفة [4] ، وتعداد هذه الصحيفة ١٣٨ حديثاً [5]

= الطبقات هي أقدم المصادر . وعند ابن حجر والنووي وسواهما توفي همام سنة ١٣١ ، ولعله تصحيف لقول ابن سعد (مات سنة إحدى او اثنتين ومئة) وانظر التصحيحات الملحقة بصحيفة همام ص ٢ .

(١) كما في كشف الظنون .

(٢) انظر وصف المخطوطتين في صحيفة همام ص ٢١ - ٢٣ .

(٣) مسند احمد ٢/٣١٢ - ٣١٩ .

(٤) صحيح البخاري ط . مصر سنة ١٣١٣ ج ١ ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٩١ ، ج ٤ ص ٥٦ ، ٦٣ ، ٨٦ ومواضع اخرى ايضاً .

(٥) وهذا التعداد ايضاً يحقق نسبة هذه الصحيفة إلى همام من ناحية ، وتداولها بين =

ولدينا من الأخبار مايؤكد ولوع همام بالكتب واقتنائها وإملائها ، فقد كان « يشتري الكتب لأخيه وهب »[1] وكان يخرج إلى الناس الكتب والكراريس فيملي عليهم منها الأحاديث[2] .

موقف المستشرقين من تدوين الحديث

ليس علينا إذن أن ننتظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة الأولى - كما هو الشائع - بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه . وليس علينا أن ننتظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر جرياً وراء بعض المستشرقين كجولدزيهر Goldziher وسوفاجيه Sauvaget ، لأن كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لاتدع مجالاً للشك في تحقق تقييد الحديث في عصر النبي نفسه وليس على رأس المئة الثانية للهجرة كما يمنّ علينا هذان المستشرقان ، وهي تنطق - فوق ذلك - بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعاً لافي بعضها دون بعض كما يظن دوزي Dozy .

إن هؤلاء المستشرقين لم يتجشموا جمع الأدلة والبراهين على إثبات تدوين السنة لإسداء خدماتهم الخالصة إلينا وإلى أدبنا وشريعتنا ، بل لهم أغراض

= الناس من ناحية ثانية ، لأنه التعداد المحفوظ في الكتب الموثوقة ، فقد جاء في تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦ « فجالس - أي همام - أبا هريرة فسمع منه أحاديث وهي نحو من أربعين ومئة حديث بإسناد واحد » .

(١) تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ، مخطوطة جـ ٨ ورقة ١١٢ .

إليها يهدفون ، ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون .

أما جولدزيهر فعقد فصلاً خاصاً لكتابة الحديث في أبحاثه Muhammedanische Studien التي تُرجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية[1] . وفي هذا الفصل (p.241 - 250) أتى بأدلة كثيرة على تدوين الحديث في أول القرن الهجري الثاني ، وكان في الفصل الأول من الكتاب نفسه (P .10 - 12) قد سرد طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي دونت في عهد الرسول ﷺ، ولكنه أحاطها بكثير من التشكك في أمرها، والريبة في صحتها. وقد رمى بهذا إلى غرضين، أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور، لتعويل الناس منذ القرن الهجري الثاني على الكتابة، والآخر وصم السنة كلها بالاختلاق والوضع على ألسنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحياة . لذلك أطلنا الحديث عن الصحف المكتوبة في عهده صلوات الله عليه لنضع بين يدي القارىء الأسانيد التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشروع في كتابة الأحاديث في حياته عليه السلام ، وتؤكد تسلسل الرواية حفظاً وضبطاً في الوقت نفسه .

وشبرنجر في كتابه « الحديث عند العرب »[2] يحاول تفنيد المعتقد الخاطىء عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها ، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين الأحاديث والتعويل على هذا التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضاً في مطلع القرن

(١) ترجمها Léon Bercher سنة ١٩٥٢ بعنوان :
Etudes sur la Tradition islamique, Maisonneuve , Paris .

(٢) Sprenger , das Traditionswesen bei den Arabern , 1856
1—17 dans Uber das Traditionswesen beiden Arobern .

الهجري الثاني وليس في حياة الرسول عليه السلام . وغايته لا تختلف في شيء عن غاية جولدزيهر .

وأما دوزي فلعله يخدع برأيه المعتدل كثيراً من علمائنا فضلاً عن أوساط المتعلمين فينا ، فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودوّنت في الكتب بدقة بالغة وعناية لا نظير لها « وما كان يعجب لكثير من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث — فتلك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها — بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك (ونصف صحيح البخاري على الأقل جدير بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلواً في النقد) مع أنها تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها »[1] . فلم يكن غرض هذا المستشرق خالصاً للعلم والبحث المجرد حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة ، وإنما كان يفكر أولاً وآخراً بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة ، من نظرات مستقلة في الكون والحياة والانسان ، وهي نظرات لا بد أن عنها استقلالها النقد والتجريح لأنها لم تنبثق من العقل الغربي المعجز ، ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد !

لن نكون عالة على هؤلاء المستشرقين في تحقيق شيء يتعلق بماضي ثقافتنا

---

(١) عبارة دوزي في الأصل أوقح من أن نوردها على حالها . ومن رغب في الاطلاع على آراء هؤلاء الناس فعليه بكتاب :

Dozy , Essai sur l'Histoire de l'Islamisme , traduit par V. Chauvin , p. 124 .

– وسنكون منهم على حذر في كل مايؤرخونه لحضارتنا – فما انتظرنا اعترافاتهم بتدوين الحديث، وما خفيت علينا الغاية من هذه الاعترافات، وسواء علينا أأقروا أم جحدوا، فإن رب الدار أدرى بالذي فيها، وإن كتبنا الأمنية الموثوقة نطقت بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهده عليه السلام، وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في بطون مخطوطات الحديث المبثوثة في مكتبات العالم كما مثلت في مسند ابن حنبل صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة أبي هريرة لهمام!

ومن الآراء التي تخبط فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم أو نقل صحيح أنّ الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم حثاً عليه أو نهياً عنه إنما كانت أثراً من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعتَيْهم المتباينتين. فأهل الحديث ينزعون إلى جواز تقييد السنّة ليكون مستنداً بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها، وأهل الرأي – على العكس – ينزعون إلى النهي عن الكتابة وإثبات عدم تقييد العلم تمهيداً لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به [1]. وقد تولّى كِبرَ هذا الضلال العلمي جولدزيهر Goldziher بعد اطلاعه على مقال في « نشأة

(١) Goldziher, Etudes sur la Tradition Islamique, p. 245—250.

وقارن أيضاً بما كتبته الباحثة روث مكنسون متأثرة فيه برأي جولدزيهر في مقالاتها:

Ruth Mackenson, Arabic books and librairies in the Omayad period (in AJSL, vol. L II-LIV, 245-253; vol. L III, 239-249; vol. L IV, 41-61).

الكتابة وتطورها » لسلفه المستشرق شبرنجر Sprenger الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ كتاب « تقييد العلم » للخطيب البغدادي. غير أن منهج المستشرقين يختلف اختلافاً جوهرياً في هذا الموضوع . أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة الكتابة عند العرب ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور أن الحديث لابد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول ﷺ وكان هذا مايعنيه أولاً وبالذات . وأما جولدزيهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص ، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث ، وبعضها الآخر وضعه أهل الرأي .

وقد قيض الله لهذا الكتاب أن ينشر في دمشق نشراً علمياً دقيقاً ، وإذا بناشره المحقق الدكتور يوسف العش يورد في مقدمته براهين لاتحتمل النقاش على خطإ جولدزيهر في رأيه ، إذ أثبت أن النزاع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضرباً من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأي « لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (ـ ١٨٧) وحماد بن زيد (ـ ١٧٩) وعبد الله بن إدريس (ـ ١٩٢) وسفيان الثوري (ـ ١٦١) وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (ـ١٦٧) والليث بن سعد(ـ ١٧٥)وزائدة ابن قدامة (ـ ١٦١) ويحيى بن اليمان (ـ ١٨٩) وغيرهم . ومن المحدثين من كره الكتابة كابن علية (ـ ٢٠٠) وهُشيم بن بشير (— ١٨٣) وعاصم بن

---

(١) Sprenger, Origin and progress of writing, in the journal of the Asiatic society of Bengal, XXV, 303-329.

ضمرة (ـ ١٧٤) وغيرهم . ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (ـ ١٩٧) وعكرمة بن عمار (ـ ١٥٩) ومالك بن أنس (ـ ١٧٩) وغيرهم » [١] .

ووفق الدكتور العش في تفسيره تطور موقف الصدر الأول من تقييد العلم محبةً وبغضاً ، إلا أنه أوجب تقسيم الأجيال التي مرت على تقييد العلم تقسيما خاصاً ظنَّ أنه يتفق وتطور الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية ، ولسنا نشاطره رأيه في إيجاب هذا التقسيم ، لأنه في ذاته مجرد اقتراح أو اصطلاح ، فقد جعل الأجيال أربعة وحدد لكل جيل أربعين سنة [٢] ، وربما كان هذا التحديد « يوافق المدة التي يستطيع أن ينقطع فيها العالم في حقل العلم ، ويوافق طبقات العلماء ونقل بعضهم عن بعض » [٣] ، ولكنه ـ على كل حال ـ تحديد زمني محصور في نطاق الزمن وحده ، فأقل مايفترض فيه الدقة التامة ـ وهي غير ميسرة ـ فقد تخالف وفيات بعض الرواة هذا التحديد الزمني في قليل أو كثير فلا يسلم القول بهذا التقسيم . ويبدو لنا أنه مايزال في وسعنا الاستفادة من

---

(١) تقييد العلم للخطيب البغدادي ، مقدمة الناشر ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٢) وإليك هذه الأجيال الأربعة كما أوردها الدكتور العش في مقدمة تقييد العلم ص ١٧ .

١ ـ عهد الرسول والصحابة الأولين ، وينتهي نحو سنة ٤٠ هـ بوفاة آخر الخلفاء الراشدين .

٢ ـ عهد الصحابة المتأخرين والتابعين الأولين ، وينتهي حوالي سنة ٨٠ في أواخر عهد عبد الملك بن مروان .

٣ ـ عهد التابعين المتأخرين وينتهي حوالي سنة ١٢٠ في أواخر خلافة هشام ابن عبد الملك .

٤ ـ عهد الخالفين وينتهي حوالي سنة ١٦٠ .

(٣) تقييد العلم ، مقدمة الناشر ص ١٧ .

تقسيمات القدامى مع اعتبار الأطوار الاجتماعية التي تعاقبت على طبقاتهم المعروفة المشهورة ، فجعلتهم يقفون من تقييد العلم مواقف متباينة ، يؤيدون الكتابة تارة ويكرهونها تارة أخرى . فهناك الصحابة والتابعون وأتباع التابعين ، ولقد رأينا أن الكتابة كانت أمراً واقعاً في عهد الصحابة ، في حياته صلوات الله عليه ، ولكنها لم تكن كثيرة ، فالصحف التي وصفناها ـ مهما نطل الحديث عنها ـ كانت قليلة ، وقد عللنا تلك القلة تعليلاً مناسباً . وكان يعنينا شيء واحد هو إثبات خطإ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ وحده .

عصر الخلفاء الراشدين

حتى إذا كان عهد الخلفاء الراشدين لم تتغير الحال كثيراً ، فقد كانت آراء هؤلاء الخلفاء في التشدد في الرواية والتورع عن الكتابة امتداداً لآراء إخوانهم الصحابة في عصر الرسول ، فهذا أبو بكر يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها [1] ، وهذا عمر بن الخطاب لا يلبث أن يعدل عن كتابة السنن بعد أن عزم على تدوينها . « عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك فلبث عمر شهراً يستخير الله في ذلك شاكاً فيه ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم . ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم ، قد كتبوا مع كتاب الله

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/٥ .

كتباً ، فأكبوا عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً ، فترك كتاب السنن »[1] .

والخلفاء الراشدون لم يتشددوا في أمر الكتابة وحدها ، بل بلغ بهم الورع أن راحوا يتشددون حتى في الرواية ، فلم يعط أبو بكر الجدة سدس الميراث إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن الرسول أعطاها السدس[2] ؛ ولم يتساهل عمر مع أبي موسى الأشعري حين روى حديث الاستئذان ، بل هدده بتعزيره إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه ، وقال له : « أقم عليه البينة وإلا أوجعتك »[3] .

فإذا رأينا كلاً من أبي بكر وعمر ـ بعد هذا ـ يكتبان الحديث أو ينصحان بكتابته[4] ، وأن كثيراً من كبار الصحابة في عصرهما كانوا كذلك ينصحون بالكتابة ويأمرون بها أمراً صريحاً ، أدركنا علة ذلك التشدد الذي وصفناه قبل ، وثبت لنا ـ كما قال إسماعيل بن إبراهيم بن عُلية البصري (ـ ٢٠٠) ـ

---

(١) تقييد العلم ص ٥٠ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ١/٦٤ وطبقات ابن سعد ٣/١ ص ٢٠٦ وكنز العمال المتقي الهندي ٥/٢٣٦ .

(٢) المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ص ٧٩ .

(٣) صحيح مسلم ٦/١٧٧ وقد شهد له أبو سعيد الخدري بصحة سماعه .

(٤) انظر مثلاً في مخطوطة (جمع الجوامع للسيوطي ـ الظاهرية حديث ١٩٦) الوجه الثاني من الورقة ١٠٨ كيف أن أبا بكر كتب لأنس كتاباً فيه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، وراجع في مستدرك الحاكم ١/١٠٦ وجامع بيان العلم ١/٧٢ والمحدث الفاصل للرامهرمزي ـ مخطوطة الظاهرية حديث ٤٠٠ : قول عمر ابن الخطاب « قيدوا العلم بالكتاب » . وكذلك علي بن أبي طالب حض على كتابة العلم ، وشاعت عنه العبارة التي يرددها كثير من الصحابة « قيدوا العلم بالكتاب » انظر تقييد العلم ص ٩٠ ومعادن الجوهر للأمين العاملي ١/٣ دمشق ١٣٤٧ .

أن الصحابة « إنما كرهوا الكتابة ، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب ، فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن »[1] وكما قال الخطيب البغدادي « إنّ كراهة من كره الكتاب من الصدد الأول ، إنما هي لئلا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره ، أو يُشتَغَلَ عن القرآن بسواه »[2] .

عصر التابعين وتابعيهم

وإذا انتقلنا إلى عصر التابعين هالتنا تلك الروايات المتضافرة على كراهة كبار التابعين وأوساطهم وأواخرهم للكتابة ، ثم لا نلبث أن نجد كثيراً منهم يتساهلون في أمرها ، أو يرخصون بها ، أو يحضون عليها ، ونجدها أصبحت أمراً « رسمياً » في عصر أوساطهم ، فيخيل إلينا أن التضارب قائم في هذه الروايات ، وأنه لا يمكن أن يستنتج منها حكم تاريخي موثوق ولكن الموضوع أهون من هذا ، فإن الاسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على الكراهة هي التي حملت التابعين عليها ؛ فإذا بطلت أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً ، وأخذوا به وأجمعوا عليه : وهو جواز كتابه العلم ، بل إيثار تقييده والتشجيع عليه .

ففي عصر كبار التابعين حتى آخر المئة الأولى امتنع كثيرون عن الاكتتاب: منهم عبيدة بن عمرو السلماني المرادي (— ٧٢) وإبراهيم بن يزيد التيمي

(١) تقييد العلم ص ٥٧ وقارن بتذكرة الحفاظ ٢٩٦/١ .
(٢) تقييد العلم ٥٧ .

(ـ ٩٢) وجابر بن زيد (ـ ٩٣) وإبراهيم بن يزيد النخعي (ـ ٩٦) وهم قوم لما يجدوا الضرورة الملجئة إلى الإكتاب بل ماتزال الأخبار عن الخلفاء الراشدين وكراهتهم الكتابة قريبة عهد منهم، شديدة الشيوع في عصرهم، توحي بالكثير من ورع هؤلاء السادة الأخيار، فلا غرو أن يتأسوا بهم ويقولوا بقولهم. ولا عجب أن يعد الواحد منهم تخليد كتاب عنه خطأً وإثماً: ولذلك قال عبيدة لإبراهيم: « لاتخلدنّ عني كتاباً » حين علم أنه يكتب عنده [1]. وإذا بإبراهيم يقف عند هذه الوصية ويقول بعدها: « ماكتبت شيئاً قط [2] ».

ومما زاد في كراهة القوم للكتابة أن آراءهم الشخصية بدأت تشتهر، فكانوا يخشون إذا كتب الناس عنهم الأحاديث أن يكتبوا إلى جانبها هاتيك الآراء. ولدينا من الأخبار مايؤكد هذا ويثبته، ولعل من أوضحه في عصر كبار التابعين مارووا من أنه قيل لجابر بن زيد (ـ ٩٣): إنهم يكتبون رأيك، فقال مستنكراً: « يكتبون ماعسى أن أرجع عنه غداً ؟! » [3]

واستنكار هؤلاء جميعاً الكتابة عنهم يعني من طريق غير مباشر أنّ في

---

(١) جامع بيان العلم ١/٦٧ وتقييد العلم ٤٦ وعبيدة هو الذي ورد اسمه آنفاً (عبيدة ابن عمرو السلماني المرادي) وقد دعا عبيدة بكتبه عند موته فمحاها وقال (أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير مواضعها) طبقات ابن سعد ٦/٦٣.وفي جامع بيان العلم ١/٦٧ ما يقاربه. أما إبراهيم فهو ابن يزيد النخعي. وانظر في كراهة إبراهيم التيمي للكتابة سنن الدارمي ١/١٢٢ وفي كراهة جابر بن زيد لها جامع بيان العلم ٢/٣١.

(٢) تقييد العلم ٦٠.

(٣) جامع بيان العلم ٢/٣١ وراجع ما يقوله بهذا الصدد الدكتور يوسف العش في مقدمة نشره لتقييد العلم ص ٢٠.

القوم من بدأ يستسيغ التدوين ، ولا سيما حين يكون مجرداً من الآراء الشخصية مقتصراً على الأحاديث نفسها ، لأن محاولات الكتابة هي التي حملت هؤلاء العلماء على استنكارها ، فهم لم يستنكروها نظرياً من حيث المبدأ بل تشددوا في أمرها عملياً عند التطبيق . فلا يدهشنا بعد ذلك أن نجد لسعد بن جبير (ـ٩٥) نقلين في شأن الكتابة يوهمان التضارب ولا تضارب ، فهو تارة ينقل عن ابن عباس أنه كان ينهى عن كتاب العلم وأنه قال: « إنما أضل من قبلكم الكتب »[1] وتارة ينقل عنه أنه قال : « خير ما قيد به العلم الكتاب »[2] : فالنهي ينصرف إلى ما تشتمل عليه الكتب من آراء خاصة ، والنصيحة بالكتابة تنصرف إلى العلم بسنة رسول الله ﷺ ، ولذلك لم يكتف سعيد بن جبير بالكتابة بل بالغ في الحرص عليها فقال : « كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس ، فكنت أسمع الحديث منهما ، فأكتبه على واسطة الرحل حتى أنزل فأكتبه »[3] .

ولما بدأ الناس يفرقون بين فكرة النهي عن كتابة الأحاديث وفكرة النهي عن كتابة الآراء الشخصية ، أصبح كثير من أوساط التابعين في أول المئة الثانية لا يرون بأساً في تقييد العلم ، ويرخصون لتلامذتهم بتقييده ، كما رخص سعيد بن المسيب (ـ ١٠٥) لعبد الرحمن بن حرملة بذلك حين شكا إليه سوء

---

(١) تقييد العلم ٩٣ ؛ وفي معناه ما جاء في جامع بيان العلم ٦٥/١ .

(٢) تقييد العلم ٩٢ .

(٣) تقييد العلم ص ١٠٣ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٧٢/١ .

وعلى هذا الأساس ، يمكننا التوفيق بين قول كثير بن أفلح (ـ ٦٣) « كنا نكتب عند زيد بن ثابت » ـ تقييد العلم ص ١٠٢ وبين ما علمناه من رواية زيد بن ثابت حديث النهي عن الكتابة (راجع ما سبق أن ذكرناه أول البحث) .

الحفظ [1] . وراح الشعبي (ـ ١٠٤) يردد العبارة المشهورة التي كانت صدى لحديث مرفوع إلى الرسول تناقله الصحابة والتابعون: « الكتاب قيد العلم » [2] . وينبه على فائدة الكتابة فيقول : إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط [3] » ، ويظهر أنه كتب بنفسه بعض العلم ، فقد وجدوا له بعد موته كتاباً في الفرائض والجراحات [4] . أما مجاهد بن جبر المكي (ـ ١٠٣) فكان يصعد بالناس إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه فينسخون منها [5] ؛ ومضى عطاء بن أبي رباح (ـ ١١٤) يكتب لنفسه ويأذن بالكتابة لسواه [6] ؛ وقتادة بن دعامة السدوسي (ـ ١١٨) لم يتردد في إجابة الذي استفتاه في الكتابة بقوله الصريح له : « وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب: « قال علمها عند ربي في كتاب ، لا يضل ربي ولا ينسى » [7] .

وأغلب الظن أن الخليفة الورع التقي عمر بن عبد العزيز (— ١٠١) حين أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء ، ولعله لم يقدم

---

(١) جامع بيان العلم ١/٧٣ وتقييد العلم ٩٩ .

(٢) تقييد العلم ص ٩٩ والعبارة المشهورة عن الرسول في هذا هي كما رأينا (قيدوا العلم بالكتاب) .

(٣) تقييد العلم ص ١٠٠ .

(٤) تاريخ بغداد ١١/٢٣٢ .

(٥) انظر سنن الدارمي ١/١٢٨ وتقييد العلم ١٠٥ . على أن في سنن الدارمي نفسها ١/١٢١ ما يشير إلى كره مجاهد أن يكتب العلم في الكراريس .

(٦) انظر الالماع للقاضي عياض ورقة ٢٧ الوجه الاول وسنن الدارمي ١/١٢٥

(٧) سورة طه ٥٢ وانظر تقييد العلم ١٠٣ ويروي عنه الدارمي في سننه ١/١٢٠ - مع ذلك - ما يفيد كراهته الكتابة .

على ذلك إلا بعد أن استشارهم أو اطمأن - على الأقل - إلى تأييد كثرتهم[1]، وإن كانت الأخبار المتضافرة توحي بتفرده في هذه الفكرة لما له في القلوب من منزلة، ولاسيما بين معاصريه الواثقين بتقاه وورعه.

ويتضح من جملة الأخبار المروية في هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذي حمله على الأمر بالتدوين، فإنه كتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنة ماضية، أو حديث عَمرة، فاكتبه، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله»[2]. وعمرة المذكورة هنا هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وقد ضُمّ إليها في بعض الروايات اسم القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (- ١٠٧) وكلاهما من تلاميذ عائشة، فكانا أعلم الناس بأحاديثها عن رسول الله. ولقد قام أبو بكر بن حزم بما عهد إليه عمر، ولكن هذا الخليفة العظيم لحق بربه قبل أن يطلعه عامله على نتائج سعيه[3].

على أن عمر كان قد كتب إلى أهل الآفاق وإلى عماله في الأمصار بمثل ما كتب إلى ابن حزم[4]، وكان أول من استجاب له في حياته وحقق له غايته عالم

(١) وإنما قلنا (تأييد كثرتهم) لأن بعض العلماء أظهروا كراهتهم للتدوين في وجه عمر بن عبد العزيز، فقد رووا عن عبيد الله بن عبد الله (- ١٠٦) أنه دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قوماً يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم قال له عمر: صنعنا شيئاً، قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: كتبت ما قلت، قال: وأين هو؟ قال: فجيء به فخرّق. تقييد العلم ٥٤.

(٢) انظر طبقات ابن سعد ٢/٢ص ١٣٤.

(٣) انظر مفتاح السنة لمحمد عبد العزيز الخولي ص ٢٠ (الطبعة الثالثة).

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٤.

الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني (— ١٢٤) الذي دوّن له في ذلك كتاباً [١] ، فغدا عمر يبعث إلى كل أرض دفتراً من دفاتره [٢] . وحُقّ للزهري أن يفخر بعمله قائلاً : « لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني [٣] » .

ويخيل إلى الباحث عندما يبلغ هذه المرحلة من الدراسة أن فكرة كره التدوين قد اختفت إلى الأبد ، وأنها في هذا العصر بدأت تنسى ، ثم لا يلبث أن يسمع بنغمتها الرتيبة تتعالى حتى على لسان الذين رخصوا في التدوين أو حضوا عليه أو أسهموا فيه . بل ليسمعنّ الباحث معها نغمة جديدة من الندم والحسرة عند الذين شاركوا في التدوين خاصة ، فكأنهم لم ينهضوا بالأمر من تلقاء أنفسهم ، بل بتحريض الأمراء وائتماراً بأمرهم . قال الزهري : « كنا نكره كتاب العلم ، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء ، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين » [٤] . وهو في الواقع ما منع أحداً من المسلمين كتابة شيء ، ولا منع نفسه حين كان يغلو في الكتابة حتى ليكتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته [٥] ، غير أن عاملاً آخر ربما شارك إكراه الأمراء في

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

(٢) جامع بيان العلم ١/٧٦ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

(٤) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٣٥ وفي كتاب الأموال للقاسم بن سلام ص ٥٧٨ (طبعة مصر ١٣٥٣) تخصيص اسم عمر بن عبد العزيز من بين الأمراء ، ومثل ذلك في جامع بيان العلم ١/٧٦ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١/١٠٣ وتقييد العلم ١٠٧ . وليست الصحيفة المحفوظة عنه — التي يقول فيها الخطيب البغدادي إنها تحوي ثلاث مئة حديث — إلا نموذجاً من صحفه الكثيرة التي قيد بها علمه الغزير (انظر تاريخ بغداد ١٤/٨٧) .

الإقبال على كتابة العلم والإذن بها، وهو تمييز حديث رسول الله مما وضع في فيه ولم يقله، وإنه لأمر أقض مضجع الزهري، فانطلق يقول كاظماً غيظه «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابه»[1].

ولقد يكون رأي الزهري هذا هو رأي أكثر العلماء في ذلك العصر، فالحرص على كلام رسول الله أن يضيع كالخوف عليه أن يشيع فيه غير الصحيح كانا عاملين كبيرين في توجيه العلماء نحو القول بكتابة الحديث تارة والنهي عنها تارة أخرى. فإذا كنا رأينا اسمي سعيد بن المسيب والشعبي بين أسماء المرخصين في الكتابة فلن نعدم روايات تصورهما لنا مستنكرين لها[2]، وقل مثل ذلك في مجاهد وقتادة[3]، حتى القاسم بن محمد بن أبي بكر (ـ ١٠٧) الذي أمر عمر بن عبد العزيز بجمع ما عنده من الأحاديث والروايات عن عائشة اشتهر عنه القول بكره التدوين[4]، وهكذا جمعوا ودونوا عن أشخاص كانوا يكرهون الجمع والتدوين. ولقد عبّر عن خوفهم من نتائج هذا التدوين الضحاك بن مزاحم الهلالي (ـ ١٠٥) حين طفق ينادي الناس: «لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس

---

(١) تقييد العلم ص ١٠٨ .

(٢) انظر في كراهة سعيد بن المسيب للكتابة تذكرة الحفاظ ١/١٠٥ وفي كراهة الشعبي لها المحدث الفاصل ٤/٥ الوجه الأول .

(٣) انظر في كره مجاهد كتابة العلم في الكراريس سنن الدارمي ١/١٢١ وقد سبق أن نبهنا على أن في سنن الدارمي نفسها ١/١٢٨ ما يشير إلى عناية مجاهد بالكتابة . وانظر في كره قتادة للكتابة سنن الدارمي أيضاً ١/١٢٠ .

(٤) انظر جامع بيان العلم ١/٦٧ وتقييد العلم ص ٤٦ .

المصاحف »[1] مع أنه حين لا موضع للخوف أملى على الناس مناسك الحج[2].

وإذا كان أوساط التابعين قد بدؤوا يحذرون وضع الوضاعين فإن أواخر التابعين أمسوا يصادفون كثيراً من نماذج الوضاعين وصور وضعهم تأييداً للفرق والشيع المختلفة، فقد أمسى لزاماً أن يشيع التدوين وينتشر في عصرهم حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثين. وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين: كما في موطأ مالك إمام المدينة (ـ ١٧٩).

وفي عصر أتباع التابعين، ممن كانوا على رأس المئتين، عُني العلماء بتأليف المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، مقصورة على السنة النبوية وحدها. وأول من ألف تلك المسانيد أبو داوود الطيالسي (ـ ٢٠٤)[3]. ويعتبر مسند أحمد بن حنبل (ـ ٢٤١) أوفى تلك المسانيد وأوسعها، إلا أن هذا الامام معدود من أتباع أتباع التابعين، لأن وفاته بعد العشرين والمئتين.

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع أتباع التابعين ممن عاصر البخاري. وفي هذا العصر ألفت الكتب الستة الصحيحة. وسندرس مايتعلق بها وبأصحابها (البخاري ومسلم والترمذي وأبي داوود وابن ماجه والنسائي) في فصل « أهم كتب الرواية ».

أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم — في نهاية المطاف — تهذيباً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة، فيجمع أبو عبد الله

---

(١) تقييد العلم ٤٧ .
(٢) جامع بيان العلم ٧٢/١ .
(٣) وقد طبع هذا المسند في حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢١ .

الحميدي (— ٤٤٨) الصحيحين على ترتيب المسانيد ، ثم أبو السعادات مبارك ابن الأثير (— ٦٠٦) الكتب الستة بترتيب الأبواب ، ثم نور الدين علي الهيثمي (— ٨٠٧) مازاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في مجمع الزوائد [1] ، وأخيراً السيوطي (— ٩١١) الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفاً في جمع الجوامع المسمى «بالجامع الكبير» [2].

وهكذا ، مر الحديث النبوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً ، وساعدت الطباعة الحديثة على نشر هذا التراث الاسلامي العظيم .

* * *

(١) وقد نشره حسام الدين القدسي سنة ١٣٥٢ .

(٢) انظر في الظاهرية ، حديث ١٩٦ مخطوطة (جمع الجوامع) . والموجود منه ج٣ .

الفصل الثالث

الرحلة في طلب الحديث

الطابع الاقليمي في نشأة الحديث

في المدينة المنورة « دار السنة »[1] التي عظم الرسول ﷺ حرمتها ما بين حرتيها وحماها كله[2] نشأ الحديث نشأته الأولى، فكان الصحابة يتناقلونه فيها مشافهة وتلقيناً، وإليهم كان يفزع التابعون ليأخذوه من أفواههم بالتلقين أيضاً، فاتسم الحديث ـ في مطلع فجره ـ بالطابع الاقليمي.

وظلت رحاب المدينة مقدسة في عيون الرواة، ومافتئت تهفو إليها القلوب، لأنها الاقليم المبارك الذي اتسعت فيه آفاق الدعوة الاسلامية بعد الهجرة النبوية. وأضحى أبناء الأقاليم الأخرى إذا حجوا بيت الله الحرام لايلبثون أن يولوا وجوههم شطر المدينة ليسمعوا من أفواه أهلها[3]، وقد يرحلون إليها

(١) تاريخ الطبري ص ١٨٢٠.

(٢) راجع في مسند أحمد، ط. شاكر، ج ٢ ص ١٩٨ و ١٩٩) الحديث رقم ٩٥٩ وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن ابراهيم حرّم مكة، وإني أحرم المدينة، حرمٌ ما بين حرتيها وحماها كله، لا يُختلى خلاها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها » الحديث... وإسناده صحيح.

(٣) كما رووا عن أبي العالية أنه قال: « كنا نسمع الرواية عن أصحاب =

من الأمصار النائية ليأخذوا ماتفرد به رواتها [1] ، وأمسى بعض الأئمة لا يرون بأساً في الاعتراف بأنهم حجوا بيت الله ابتغاء السماع من علماء الحجاز ، وهم يقصدون علماء المدينة الثقات الضابطين [2] . ولعل علي بن المديني [3] كان يرمي إلى هذا حين قال :

« حججت حجة وليس لي همة إلا أن أسمع ! » [4] .

وإذا كان أهل المدينة قد تفردوا ـ أولَ نشأة الحديث ـ برواية أكثر السنة النبوية [5] ، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تتفرد كذلك ـ في عصر

= رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعنا من أفواههم » انظر مخطوطة الجامع لأخلاق الراوي ٩/١٦٨ وجه ٢ .

وأبو العالية هو التابعي الجليل رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٣ .

(١) ومن أوضح الأمثلة على ذلك ماحكي عن عبد الملك بن حبيب أنه « حج فأخذ عن عبد الملك بن الماجشون وأسد السنة وأصبغ بن الفرج وطبقتهم ورجع الى الاندلس بعلم جم » تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٧ ط./٣ وإليها جميع إحالاتنا في هذا الفصل ، ولزيادة الايضاح ارجع الى جريدة المراجع في آخر الكتاب.

وعبد الملك بن حبيب هو عالم الأندلس وفقيهها الكبير ، ويكنى أبامروان السلمي ثم المرداسي الاندلسي القرطبي . توفي نحو سنة ٢٣٨ .

(٢) وذلك يعني أن السماع في المدينة كان أكثر منه في مكة . وهو ماقصده المؤرخون من وصف المدينة بأنها « دار السنة » . فلاينبغي أن يستنتج من كلامنا تحديد أي البلدين كان له السبق في تدوين الحديث ، فالسماع بالتلقين غير الكتابة مع التدوين .

(٣) هو علي بن عبد الله بن جعفر ، ويكنى أبا جعفر ، سعدي بالولاء ، وكان أحد شيوخ البخاري ، توفي سنة ٢٣٤ (شذرات الذهب ٢/٨١) .

(٤) سنن الترمذي ١/١٩٦ .

(٥) ولذلك نصادف كثيراً في كتب السنن « وهذا مما تفرد به أهل المدينة » كما في سنن أبي داوود ٢/٣٧٠ رقم الحديث ٢٠٤ (راجع ط/٢ سنة ١٣٦٩ هـ . بتحقيق محيي الدين عبد الحميد وإليها جميع إحالاتنا) . =

مبكر - بطائفة من الأحاديث تشتهر في إقليمها أولاً ، ثم تستفيض بعد مدة تطول أو تقصر على ألسنة الرواة في كثير من البلدان : وفي بطون كتب الحديث ألوان من التعبير توحي بهذا التفرد الإقليمي في رواية السنن ، فهذا مما تفرد به أهل البصرة [1] ، وهذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيه أحد [2] ، وهذا حديث حمصي [3] .

ولم يكن بد من أن يختلف المحدثون حول هذا التفرد في الرواية ، تبعاً للإقليم الذي اختص بها ، فالراوي الواحد يقبل حديثه ويعد مقارباً للصحة إذا أخذه أهل هذا المصر ، ويرد ويعتبر منكراً إذا تلقاه أهل مصر آخر . وذلك يفسر لنا تفسيراً منطقياً واضحاً موقف الإمام البخاري من زهير بن محمد حيث يقول : « زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير ، ورواية أهل العراق عنه أشبه » [4] ، فقد اختلف حكم البخاري على هذا الرجل تبعاً لاختلاف الإقليم الذي أخذ عنه ، لأن هذا الإمام العظيم - بمعرفته الرجال ، وتشدده في شروط الرواة والمرويات - كان أقدر علماء عصره على تجريح شخص

= ومن ذلك قول أبي داوود : « أهل المدينة يقرؤون (ملك يوم الدين) وإن هذا الحديث حجة لهم » انظر سنن أبي داوود ١/١٦ ، رقم الحديث ١١٧٣ .

(١) انظر سنن أبي داوود ١/٧٦ رقم الحديث ١٥٥ و ١/١٤٠ حديث رقم ٣٣٣

(٢) سنن أبي داوود ١/٥٦ رقم الحديث ٩١ .

(٣) عن ابن شهاب أنه كان إذا ذكر له أنه نهي عن صيام يوم السبت ، يقول ابن شهاب « هذا حديث حمصي » . سنن ابي داود ٢/٤٣١ رقم الحديث ٢٤٢٣

(٤) سنن الترمذي ١/٦٠ في حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، يميل إلى الشق الأيمن شيئاً » . وفي سند الحديث زهير بن محمد هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وتعديل آخر ، أو على تَوْهين الشخص نفسه لعلة خفية تارة وتوثيقه لأمور كثيرة يقدّرها تارةً أخرى [1] .

الرحلة في طلب الحديث

وما كان للرواة ـ تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية ـ أن يقنعوا باخذ العلم من أهل بلدهم [2] ، ولا بأخذه من المدينة وحدها سواء أكانت بعيدة عن مصرهم أم قريبة منه ، فأصبحت الرحلة في طلب الحديث إلى البلاد النائية أشهى أمانيهم ، فبها استطاعوا أن يتلقوا العلم من أفواه الرعيل الأول من الرواة ، وبها تحقق لهم ماكانوا يعتقدونه من أن « حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً [3] » .

ولقد بدأ طلب العلم بالمشافهة في القرن الهجري الأول ، فكان الصحابي الجليل أبو الدرداء [4] يقول : « لو أعيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحداً

---

(١) وذهب الامام أحمد في الاختلاف حول زهير بن محمد مذهباً آخر فقال : « كأن زهير بن محمد الذي وقع عندهم ليس هو الذي يروى عنه بالعراق ، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه » . سنن الترمذي ١/٦٠ .

(٢) وإن كان العلماء يستحبون للطالب الاقتصار على حديث بلده وتمهره في معرفته إذا كان المقصود من الرحلة متحققاً بين علماء عصره . قال الخطيب البغدادي : « المقصود في الرحلة في طلب الحديث أمران أحدهما تحصيل علو الاسناد وقدم السماع ، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم ؛ فاذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة ، والاقتصار على مافي البلد أولى» الجامع لأخلاق الراوي ٩/ ورقة ١٦٧ وجه ٢

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤١ ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .

(٤) واسم هذا الصحابي الجليل عويمر بن زيد توفي سنة ٣٢ هـ .

يفتحها عليّ إلا رجل ببِرْك الغِماد لرحلتُ اليه »[1] . والصحابي العليم جابر ابن عبد الله (ـ ٧٨) ابتاع بعيراً فشدّ عليه رحله وسار شهراً حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أُنَيْس عن حديث في القصاص[2] . وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف ، فعن سعيد بن المسيب (١٠٥) : « إنْ كنت لأرحلُ الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد »[3] ، وعن أبي قلابة (ـ نحو ١٠٤) : « لقد أقمت بالمدينة ثلاثاً مالي حاجة إلا رجل عنده حديث واحد تقدم ، فأسمعه منه »[4] . والرواية التالية عن مكحول (ـ نحو ١١٢) تصلح مثالاً واضحاً للرحلة في حديث واحد ربما لا يلقي إليه أحدنا بالاً ، ونحسبه هيناً وهو عند الله عظيم . قال مكحول : « كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني ، فما خرجت من مصر وبها علم الا حويت عليه فيما أُرَى ، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الشام فغربلتها ، كل ذلك أسأل عن النفَل ، فلم أجد أحداً يخبرني فيه بشيء ،

---

(١) معجم البلدان لياقوت ١/٥٩٠ وبرك الغماد - بكسر الغين المعجمة ، وقال ابن دريد بضمها ، والكسر أشهر - وهو موضع وراء مكة بخمس ليال مما يلي البحر (معجم البلدان ١ /٥٨٩) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٩/ورقة ١٦٨ وجه ٢ وانظر ترجمة جابر بن عبد الله في تذكرة الحفاظ ١/٤٣ رقم ٢١

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٩/١٦٩ وجه ١ وراجع ترجمة سعيد بن المسيب في تذكرة الحفاظ ١/٥٤ رقم ٣٨ .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٩/ورقة ١٦٩ وجه ١ وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد الجرمي البصري .

حتى أتيت شيخاً يقال له زياد بن جارية التميمي ، فقلت له ، هل سمعت في النَّفَل شيئاً ؟ قال : نعم ، سمعت حبيب بن مسلمة (الفِهْرِيّ) يقول : شهدت النبي ﷺ نفّل الربع في البَدْأة والثلثَ في الرجعة » [1] . ولعل هذا الظمأ إلى طلب العلم أن يكون السبب في سفر عبدان [2] إلى البصرة ثماني عشرة مرة ليسمع مايرويه أهل هذا المصر من السنن التي تفرد بها أيوب [3] .

واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأمصار والأجيال فكان في الراحلين من يمشي على رجليه [4] ، ومن يرتحل وهوابن خمس عشرة سنة أو ابن عشرين [5] ، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب [6] ، أو بان له رحلة واسعة [7] ، أو أنه أكثر وأكثر الترحال [8] ، أو أن له العناية التامة

---

(١) سنن أبي داوود ٣/١٠٦ رقم الحديث ٢٧٥٠ وأخرجه ابن ماجه بمعناه ٢/٩٥١ — ٩٥٢ ومكحول هو عالم أهل الشام أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ . (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/١٠٧ رقم ٩٦)

(٢) عبدان هو أحمد بن موسى الجواليقي (–٣٠٦) .

(٣) معجم البلدان ١/ ٤١٤ وايوب هو العالم الثقة الكبير ايوب بن كيسان السختياني، أبو بكر (–١٣١) .

(٤) كما قيل في أبي موسى الفقيه الحافظ عبدالله بن عبد الغني (– ٦٢٩) انظر تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٩ .

(٥) انظر ترجمة كل من أبي يعلى الموصلي الحافظ الثقة المشهور المتوفى ٣٠٧ (الحفاظ ٢/٧٠٨) ومحمد بن علي الملقب بأبي النرسي (–٥١٠) – الحفاظ ٤/١٢٦١ .

(٦) كالمفيد أبي البركات ابن المبارك السقطي (– ٥٠٩) الحفاظ ٤/١٢٦٠ . اثناء الحديث عن الذين ماتوا سنة ٥٠٩ .

(٧) كما في ترجمة الشيرازي أبي يعقوب يوسف بن أحمد بن إبراهيم الصوفي (– ٥٨٥) الحفاظ ٤/١٣٥٧ وابن متويه إبراهيم بن محمد الاصبهاني (– ٣٠٢) الحفاظ ٢/٧٤٠ .

(٨) كما في ترجمة الترمذي الكبير المتوفى سنة بضع وأربعين ومئتين. الحفاظ ٢/٧٤٠ .

بطلب الحديث والرحلة [١]، أو أنه بقي في الرحلة بضع عشرة سنة [٢]؛ وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً: تضرب إليه آباط المطيّ أو أكباد المطي [٣]، أو رحل الناس إليه [٤]، أو كانت الرحلة إليه في زمانه [٥].

وواضح أن لقب «الرحال والرحالة، والجوّال والجوالة» كان وقفاً على كبار المحدثين أمثال من ذكرنا ممن تحمل المشاق، وسافر إلى الآفاق، طلباً لأحاديث تقل أو تكثر، فكان الناس يسألون عن نوع المشقات التي مرّ بها هؤلاء المحدثون، وكان الذي يوصف بأنه «طوّاف الأقاليم» موضع الإكبار والاجلال في جميع العصور.

ولا ريب أن بعض هؤلاء الجوالين قد طوّفوا بالشرق وبالغرب مراراً. وإنّ المستشرق جولد زيهر Goldziher ـ على ولوعه بانكار أخبار القوم — لا يفوته أن يعترف بأن «الرحالين الذين يقولون إنهم طافوا الشرق والغرب أربع مرات ليسوا — في نظره — مبعدين ولا مغالين» [٦].

---

(١) كما قالوا في البجيري (الحافظ الامام الكبير أبي حفص عمر بن محمد بن بجير الهمذاني السمرقندي. محدث ما وراء النهر. توفي سنة ٣١١) تذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠.

(٢) كأبي طاهر السّلفي – بكسر السين نسبة الى جده سلفة – الحافظ العلامة شيخ الاسلام عماد الدين احمد بن محمد الاصبهاني الجرواءاني. توفي سنة ٥٧٦. انظر تذكرة الحفاظ ٤/١٢٩٨ رقم ١٢٩٨.

(٣) معجم البلدان لياقوت ١/٦٩٤.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/٨٠٧.

(٥) كما قالوا في ابن حبيش ابي القاسم عبد الرحمن الأندلسي (- ٥٨٤) انظر تذكرة الحفاظ ٤/١٣٥٤.

(٦) Goldziher, Trad. Isl., 220.

أثر هذه الرحلات في توحيد النصوص والتشريعات

وإذا كان هؤلاء المشهورون بالطب والرحلة [1] قد وثقوا الأواصر بين بلدان العالم الاسلامي فذلك أمر واضح تفرضه طبائع الأشياء ، وما كانت النتيجة لتتم على غير هذه الصورة ، لأن طواف الكثير منهم بالأقاليم ربط بين المشرق والمغرب [2] ، والغى السدود والحدود ، وجعل هذا العالم الاسلامي أشبه بالمدينة الواحدة ، تنطوي قلوب أبنائها جميعاً على مبادىء واحدة وتعاليم متماثلة . بيد أن أثر هذه الرحلات كان في الحديث نفسه ــ نصاً وروحاً ــ أبلغَ منه في أمصار المحدثين : فلقد كانت هذه الرحلات تمهيداً لطبع الحديث بطابع مشترك تتماثل فيه النصوص والتشريعات ، وإن كانت أصول رواياتها مختلفة المصادر حين تفرد بها أولَ الأمر إقليم واحد ولم يَشْرَكه أحد . وكان

---

(١) معجم البلدان لياقوت ٣/٥٢٨ أثناء الحديث عن طرطوس ومن خرجت من مشاهير المحدثين .

(٢) لأن العلماء – بتنقلهم في الأمصار الاسلامية – لم يجدوا الفرصة للاستقرار في بلدهم ، فبينا يكون احدهم في العراق اذا هو في الشام ، وما يكاد يحل في الشام حتى يرحل الى الاندلس ، وفيا هو في الاندلس اذا هو في مصر . ويكثر في كتب الطبقات والتراجم نسبة الحافظ الى بلده والاشارة الى البلد الذي نزله : فنزار بن عبد العزيز بغدادي قدم مصر (تاريخ بغداد ١٣/٤٣٧) ونائل بن نجيح الحنفي بصري ورد بغداد (تاريخ بغداد ١٣/٤٣٤) وعلي بن معبد الرقي نزيل مصر (الحفاظ ٢/٥٥٠) والجوزجاني نزيل دمشق (الحفاظ ٢/٥٤٩) وابن واصل السدوسي البصري نزيل بغداد (الحفاظ ١/٣١٣) وعلي بن سعد العسكري نزيل الري (الحفاظ ٢/٧٤٩) واحمد بن عبد الله العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب (الحفاظ ٢/٥٦٠) ومكي بن ابراهيم البلخي قدم بغداد (بغداد ١٣/١١٨) .

أقل مايفترض في هذا التفرد الإقليمي اختلاف العبارات باختلاف الرواة في الأقاليم ، ولكنّ هذه الروايات المتباينة أخذت في التقارب شيئاً فشيئاً حتى أمكن صهرها في قالب واحد ، وخيّل إلى سامعها أو قارئها للمرة الأولى أنها رواية مصر واحد لا عدة أمصار .

والأمثلة على هذا كثيرة ، غير أننا نجتزىء منها بذكر حديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرىء مانوى » لأهميته في نظر المحدثين . فعبد الرحمن بن مهدي (ـ ١٩٨) يقول : « ماينبغي لمصنف أن يصنف شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدىء بهذا الحديث » [١] . وبمثل هـذا صرّح البخاري في قوله : « من أراد أن يصنِّف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات » [٢]، وهو الحديث الذي افتتح به البخاري « صحيحه » ـ كما هو معلوم ـ فشرع بتطبيق هذا المبدأ على نفسه ، وبه افتتح العلماء الكثير من مصنفات الحديث أخذاً بهذه الوصية الكريمة .

وحين يجد القارىء في كتب السنن أنّ حديث النية طليعة هذه الكتب ، وأنّ متنه يكاد يكون واحداً فيها جميعاً ، يخيّل إليه أن شروط التواتر متوافرة فيه ، وأنه لابد أن يكون قد رواه الجمع الكثير عن الجمع الكثير ، والحقّ أنّ هذا الحديث ـ كما قال البزّار [٣] في مسنده ـ « لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٠/١٩٣ وجه ٢ .

(٢) المصدر نفسه ، وفي الصفحة ذاتها .

(٣) هو الحافظ الشهير احمد بن عمرو بن عبد الخالق ، ويكنى أبا بكر . توفي سنة ٢٩٢ وله مسندان : كبير وصغير . ويسمى الكبير « البحر الزاخر » و « الكبير المعلل » . وفيه يتكلم في تفرد بعض رواة الحـديث ومتابعة غيره عليه ، كما رأينا في تفرد عمر بحديث النية . وانظر الرسالة المستطرفة ٥١ .

عمر ، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة ،ولا عن علقمة إلا من حديث محمد، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى »[1] : فلا يكون متواتراً[2] لا نفراد عمر به . وهو - فوق هذا - لم يكن معروفاً إلا في المدينة ، ولكنه استفاض بعد ذلك في سائر الأمصار بصيغته المشهورة ، فكان دليلاً واضحاً على ما للرحلات من أثر في توحيد نص الأحاديث ونقلها من طابعها الإقليمي الأصلي إلى الطابع العام المشترك : ولذلك تشابهت الروايات المائلة في الكتب الصحيحة حول الموضوع الواحد ، إلا في بعض الفروق الدقيقة اليسيرة التي لم يفت المحدثين التنبيه عليها ، ولم يكن سبب هذا التشابه النادر العجيب إلا تلاقي الرواة حين يرتحل بعضهم إلى بعض ، ويلقن بعضهم بعضاً ، ويحدثون الناس في الذهاب والاياب[3] .

ولم يقف أثر هذه الرحلات عند حد التشابه بين النصوص ، أو التوحيد بينها أحياناً ، كما في حديث النية هذا ، بل تعداه الى وحدة التشريع ووحدة الاعتقاد:

---

(١) ذكره السيوطي في (التدريب ص ٨٣) ،غير أن أبا القاسم بن منده يرى أن حديث النية رواه سبعة عشر أخر من الصحابة (راجع اسماءهم في التدريب ٨٢) فعمر - في نظره - لم ينفرد به ، ثم يرى أنه رواه عن عمر غير علقمة ، وعن علقمة غير محمد ، وعن محمد غير يحيى (ايضاً التدريب ٨٢).

وحسبنا ان الحافظ العراقي يرد مثل هذا الرأي وينبه على أن من سمي من الصحابة لم يرووا ذلك الحديث بعينه ، بل رووا حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب. ولم يصح حديث النية من طريق عن عمر إلا الطريق المتقدمة . ذكره السيوطي في التدريب ٨٣ . ويحسن قراءة كل ما يتعلق بهذا الحديث في ص ٨٢-٨٣ في التدريب .

(٢) التدريب ١٩٣ .

(٣) وعبارة « حدث الناس في ذهابه ورجوعه » مألوفة في كتب التاريخ والتراجم . ومثالا عليها اقرأ ما في تاريخ بغداد ١١٨/١٣ في ترجمة مكي بن إبراهيم البلخي (-٢١٠)

فمن هذا الحديث استنبط العلماء كثيراً من المسائل الفقهية التي صدروا فيها عن سماحة الاسلام في معالجة الضمير البشري وتعويله على القلوب والسرائر لا على الصور والأشكال [١] .

وإذ كان للرحلات مثل هذا الأثر في توحيد التشريع والاعتقاد ، فلا بدّ من التشدد في الأسانيد ، لمعرفة كل رجل ورد اسمه في سلسلة الإسناد ، لأن «معرفة الرجال نصف العلم» كما كان يقول علي بن المديني [٢] . لذلك اشترطوا لقبول رواية الطالب الذي يزعم أنه رحل في الحديث وتعب أن يسرد من حفظه أسماء سلسلة الاسناد جميعاً ، ثم يضيف إليها في آخرها اسمه ، ليُعلَم أن قد سمع حقاً مايرويه ، وإلا عُدَّ متساهلاً وتُرِكَ الاحتجاج بحديثه [٣] ، ولو كان إماماً واسع العلم مشهوداً له بالفضل . فالذهبي [٤] يقول في ابن لهيعة (ـ ١٧٤) «الإمام الكبير قاضي الديار المصرية [٥] » ، ويروي عن ابن حنبل أنه قال فيه : «ماكان

---

(١) ومن أطرف مانذكره – في هذا المجال – ان المستشرق ابن الورد Ahlwardt استقصى في بعض مباحثه سبعين مسألة فقهية استنبطها الامام الشافعي من حديث النية . وانظر :

Ahlwardt, Berliner Katalog, II, 165 . no1362

وقد وفق في هذا البحث ، لأنه جمع واستقصاء لما ورد عن الامام الشافعي من غير مناقشة . ولو بدأ يناقش لوقع فيما يقع فيه إخوانه المستشرقون من الخطإ والزلل .

(٢) راجع قوله في الجامع لأخلاق الراوي ٩/١٦٤ وجه ١ .

(٣) وتجد في (الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٥٢) باباً خاصاً في ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث .

(٤) هو الحافظ شمس الدين ، ابوعبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن قيماز التركماني الفارقي الاصل الذهبي ، من أشهر كتبه (ميزان الاعتدال) و (تذكرة الحفاظ) توفي سنة ٧٤٨ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٨ .

محدث مصر إلا ابن لهيعة » ولكنّ هذا الإمام الكبير المحدث لا يلبث أن يُرمى بالتساهل في نظر الذهبي نفسه إذ يقول : « يروَى حديثه في المتابعات ولا يحتج به »[1] ويقول : « ولم يكن على سعة علمه بالمتقن »[2] . ذلك بأن ابن لهيعة ـ كما يقول الخطيب البغدادي ـ « كان يتساهل في الأخذ ، وأي كتاب جاؤوا به حدث منه ، فمن هنا كثرت المناكير في حديثه »[3] . قال يحيى بن حسان : « جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت : هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ فقال : ما أصنع ؟ يجيئوني بكتاب ويقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم به »[4] .

ولا ريب أن كثيراً من المبالغات تحف أخبار الرحالين ، وإن كان لا بد أن يكون لها في أصلها سند صحيح . فهذا حجاج بن الشاعر يقول : « جمعت لي أمي مئة رغيف فجعلتها في جراب ، وانحدرت إلى شبابة بالمدائن ، فأقمت ببابه مئة يوم ، كل يوم أجيء برغيف فأغمسه في دجلة فآكله ، فلما نفدت خرجت »[5] . وهذا أحمد بن الفرات[6] يخبر بنفسه بأنه « كتب عن ألف

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢٣٩/١ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٢٣٨/١ .

(٣) الكفاية ١٥٢ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها .

(٥) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص ١٠٦ (بتحقيق أحمد عبيد مطبعة الاعتدال بدمشق سنة ١٣٥٠)

(٦) هو الحافظ الحجة ابو مسعود الرازي محدث اصبهان وصاحب التصانيف توفي سنة ٢٥٨ .

وسبع ومئة شيخ » [1] على حين لم نعرف من أسماء شيوخ الإمام البخاري الذين تلقى عنهم وأخذ من أفواههم ـ عند جمع صحيحه ـ إلا ألفاً وزيادة قليلة [2] .

وقالوا في أبي عبد الله بن منده (ـ ٣٩٥) : إنه ختام الراحلين [3] ، لأنه « لما رجع من الرحلة الطويلة كانت كتبه عدة أحمال حتى قيل : إنها كانت أربعين حملاً » [4] .

وحين صُنّفت كتب الحديث لم تُغنِ عن الرحلة في طلب العلم ، فلقد كانت الكتب لتيسير التحصيل على المتساهل ، أما الذي كان يلتمس شرف العلم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقرؤه في الكتب ، بل ظلت أشهى أمانيه الرحلة في طلب الحديث .

الرحلة للمتاجرة بالحديث

ولئن كان هؤلاء الرحالون إنما يطلبون الحديث ابتغاء الاتساع في المعرفة ، فإن كثيراً غيرهم بدؤوا يطلبونه متاجرةً به : فيعقوب بن إبراهيم بن سعد كان يحفظ الحديث الذي رواه أبو هريرة وفيه ينهى الرسول ﷺ عن الاغتسال

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٤

(٢) وقد عرفنا ذلك من قول الامام البخاري نفسه : « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة » ثم يؤكد أنه لم يكتب إلا عمن قال : « الايمان قول وعمل » . انظر حوادث سنة ٢٥٦ في شذرات الذهب ٢/١٣٤ وانظر في تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥ سماعات البخاري من البلدان المختلفة .

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٢ وفيها ترجمته .

(٤) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٢ .

في الماء الدائم إذا أصابته نجاسة ، « وكان يعقوب لايحدث بهذا الحديث إلا بدينار » [1] . وأمر أبي نعيم الفضل بن دكين أغرب من هذا ، فإنه إمام حافظ ثقة [2] ، ولكنه ضرب الرقم القياسي في الخبرة بالشؤون المالية ، فهذا أحد تلاميذه عليّ بن جعفر بن خالد يقول : « كنا نختلف إلى أبي نعيم الفضل ابن دكين القرشي نكتب عنه الحديث ، فكان يأخذ منا الدراهم الصحاح ، فإذا كان معنا دراهم مكسورة يأخذ عليها صرفاً [3] ». ولذلك كان شعبة بن الحجاج [4] ينصح بأخذ الحديث من الغني الموسر لأنه يستغني عن الكذب فيقول: « اكتبوا عن زياد بن مخراق فانه رجل موسر لايكذب » أو يقول لعليّ بن عاصم : « عليك بعُمارة بن أبي حفصة فانّه غني لايكذب ! » فيردّ عليه عليّ ابن عاصم قائلاً : « كم من غني يكذب ! » [5] ويقول شعبة مؤكداً رأيه : « لاتكتبوا عن الفقراء شيئاً » [6] .

ولقد قام العلماء ـ في مختلف العصور ـ في وجه هؤلاء المتاجرين بالحديث

---

(١) انظر سنن النسائي بشرح السيوطي ٤٩/١ والكفاية ١٥٦ .

(٢) راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١ .

(٣) الكفاية ١٥٦ وانظر في (الباعث الحثيث ١١٦) مايتعلق بموقف ابن دكين من أخذ الأجر على الحديث .

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الازدي الواسطي، ويكنى أبا بسطام : محدث البصرة وأمير المؤمنين في الحديث . رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ، وسمع أربعمئة من التابعين، توفي سنة ١٦٠ هـ

(٥) الكفاية ١٥٥ .

(٦) الكفاية ١٥٦.

يضربون على أيديهم ، وينصحون طلبة العلم قائلين : « يابن آدم علّم مجاناً كما علّمت مجاناً » [1] . ويستندون في هذا إلى أنّ التعليم مجاناً وارد في الكتب السماوية ، فعن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال : « مكتوب في الكتب : علّم مجاناً كما عُلّمت مجاناً » [2] . ولهذا القول أصل صحيح معروف في الكتب السماوية ، ففي آخر سفر من أسفار الكتاب المقدس « Deutéronome » : « إنما علمتكم بأمر ربي » [3] . ويستندون أحياناً أخرى إلى الحديث النبوي نفسه ليجزموا بحرمة أخذ الأجر على تعليم العلم ، ففي سنن أبي داوود أنّ الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنه علّم ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن ، فأهدى إليه رجل منهم قوساً رمزاً للشكر وعرفان الجميل ، وإذا عُبادة يستفتي رسول الله ﷺ في أمر هذه الهدية ، فيفتيه عليه السلام بلهجة شديدة جازمة : « إن كنت تحب أن تطوّق طوقاً من نار فاقبلها » . [4] وكان لأمثال هذا الحديث أثر بليغ في نفوس العلماء والرواة ، فكانوا يعدون الهدية رشوة إن أهداها طالب الحديث ، ويرفضون أن يحدثوا عنه إلا إذا عاهدهم ألاّ يهديهم شيئاً . عن محمد بن الحجاج قال : « كان رجل يسمع من حماد بن سلمة (-١٦٧) فركب بحر الصين ، فقدِم فأهدى إلى حماد ، فقال له حماد : اختر ، إن شئت

(١) الكفاية ١٥٤ .

(٢) انظر الكفاية ص ١٥٣ .

(٣) وقد أشار جولدزيهر الى صحة هذا في الحاشية الثالثة ص ٢٢٥ في كتابه
Etudes sur la Tradition islamique.

(٤) سنن ابي داوود ٣/٣٦٠ رقم الحديث ٣٤١٦ كتاب الاجارة ، باب في كسب المعلم .

قبلتها ولم أحدثك أبداً ، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية . فقال : لاتقبل الهدية وحدثني . فردّ الهدية وحدثه »[1] . وتتخذ هذه الفكرة سبيلاً آخر إلى تقبيح المتاجرين بالحديث في مثل قول الإمام أحمد حين سئل : أيكتب عمّن يبيع الحديث ؟ فقد أجاب : لا ولا كرامة ![2]

ولعل بائعي الحديث والمتاجرين به ـ رغم جشعهم الظاهر أحياناً ـ لم يكونوا دائماً من الكذابين أو الوضاعين : ولعل كثيراً منهم كانوا ثقات ضابطين ، ولكنه المال يثني أعناق الرجال ، وكانت لهؤلاء فلسفتهم الخاصة ، فهم قد تجشموا المشاق وركبوا الأهوال ورحلوا في طلب الحديث ، « لا يعوقهم فقر ، ولا يفت في عزمهم صعوبة الطريق وأخطاره ، سواء عليهم الصحراء وحرها ، والبحار وأمواجها ، إذ تغلغل في نفوسهم اعتقاد أن طلب العلم جهاد ، فمن مات في سبيله مات شهيداً »[3] ، بينما كان سائر الآخذين عنهم قابعين في دورهم ، آمنين في سربهم ، فهم لا يريدون أن يكونوا سواء مع هؤلاء . ونحن لانعدم في كتبنا الأمينة أخباراً تشير إلى الأصول المنهجية التي كان يتّبعها هؤلاء الرواة في استقصاء الحديث النبوي ، وهي أصول كانت تكبدهم من العناء الشيء الكثير ، وهي لو قُورنت بشيء في عصرنا الحديث لكانت أشبه بأساليب الناشرين الذين أصبحت أعمالهم وقفاً على البحث عن كنوز المخطوطات لنشرها

---

(١) الكفاية ص ٥٣ ، كراهة أخذ الأجر على التحديث ومن قال : لايسمع من فاعل ذاك .

(٢) الكفاية ص ٥٤ .

(٣) ضحى الاسلام ٢/٧٢ .

ثم بيعها بأغلى الأثمان . والطريقة التي وصل بها العلماء إلى أحاديث علي بن الجعد (ــ ٢٣٠) توضح لنا الكثير من فلسفة المتاجرين بالحديث في تلك الأيام : « قال أبو الفضل بن طاهر المقدسي : سمعت أبا القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي صاحبنا يقول : دخلت بغداد وسمعت ماقدرت عليه من المشايخ ، ثم خرجت أريد الموصل ، فدخلت صريفين فبتُّ في مسجد بها ، فدخل أبو محمد الصريفيني وأمَّ الناسَ فتقدمت إليه وقلت له : سمعتَ شيئاً من الحديث ؟ فقال : كان أبي يحملني إلى أبي حفص الكتاني وابن حبّابة وغيرهما ، وعندي أجزاء . قلت : أخرجْها حتى أنظر فيها ، فأخرج إليّ حزمة منها كتاب علي بن الجعد بالتمام مع غيره من الأجزاء ، فقرأته عليه ، ثم كتبت إلى أهل بغداد فرحلوا إليه وأحضره الكبراء من أهل بغداد ، فكل من سمعه من الصريفيني فالمِنّة لأبي القاسم الشيرازي فلقد كان من هذا الشأن بمكان » [1] .

وتنصرم الأعوام ، وتتعاقب الأجيال ، وإذا بتلك الرحلات العلمية في طلب الحديث تصبح ضرباً من الرحلات الرياضية يطلب بها بُعدُ الصيت ، فكان بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث ويعملوا بما فيها بل لتظهر أسماؤهم في سلسلة الإسناد ، ولا سيما فيما لم يكن مشهوراً من الأحاديث . وهذه الرحلات الرياضية — إن صح التعبير — كثرت في القرن الهجري الثالث ، وانتهت إلى أسوإ النتائج في القرن الهجري الخامس ،

---

(١) معجم البلدان لياقوت ٣/٣٨٥ .

حتى ضجّ منها العلماء المخلصون بالأمصار ، وراحوا يقاومونها بكل ما أوتوا من قوة .

مقاومة المتساهلين بالحديث :

من هؤلاء العلماء أبو بكر أحمد ، المعروف بالخطيب البغدادي (ـ ٤٦٣) فقد أشار إلى هذه الحال المخزية التي وصل إليها الذين يسمون أنفسهم في عهده رواة الحديث بهتاناً وزوراً ، فقال في كتابه (الكفاية في علم الرواية) في المقدمة : « . . وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وُسْعها ، في كَتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي ، وتمييز سبيل المرذول والمَرْضيّ ، واستنباط ما في السنن من الأحكام ، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام ، بل قنعوا من الحديث باسمه ، واقتصروا على كَتْبه في الصحف ورسمه ، فهم أغمار ، وحَمَلَةُ أسفار ، قد تحملوا المشاق الشديدة ، وسافروا إلى البلدان البعيدة ، وهان عليهم الدأبُ والكلال واستوطؤوا مركب الحل والارتحال ، وبذلوا الأنفس والأموال ، وركبوا المخاوف والأهوال ، شُعثُ الرؤوس ، شُحب الألوان ، خُمص البطون نواحلُ الأبدان ، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلباً لما علا من الإسناد ، لا يريدون شيئاً سواه ، ولا يبتغون إلا إياه ، يحملون عمّن لا تثبت عدالته ، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته ، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه ، ولا يُتيقن ثبوتُ مسموعه ، ويحتجون بمن لا يُحسن قراءة صحيفته ، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية ، ولا يفرق بين السماع

والاجازة ، ولا يميز بين المُسند والمرسل ، والمقطوع والمتصل ، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره ، ويكتبون عن الفاسق في فعله ، والمذموم في مذهبه ، وعن المبتدع في دينه ، المقطوع على فساد اعتقاده ، ويرون ذلك جائزاً والعمل بروايته واجباً إذا كان السماع ثابتاً ، والإسناد متقدماً عالياً ... » الخ [1] .

ولم يكن التظاهر بالورع مجدياً ، ولا الإكثار من التعبد شافعاً لرواة الغرائب والمناكير ، فإنَّ لنقاد الحديث حَدْساً داخلياً يشبه الإلهام كان يبعثهم على الحيطة في روايات هؤلاء المغْربين والاحتراس في قبولها ، وقد يبلغ بهم الحذر أشده فيفرّون منها ويرفضون تحملها وأداءها : لم يردوا رواية معلّى بن هلال لفسقه أو قلة ضبطه ، فهو الزاهد العابد المشهور بالصلاح ، الذي كان يصلي في يومه مئة ركعة ، وإنما ردّوها لإكثاره من رواية غريب الحديث [2] . ولقد أمسى هؤلاء النقاد يستحبون رواية المشاهير ، و « يكرهون ـ إذا اجتمعوا ـ أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده » [3] ؛ وما كان « الأحسن » عندهم إلا « الغريب » ، لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف [4] ، ولا سيما في نظر العوامّ الذين يكبر في عيونهم عادة ما يجهلون .

---

(١) الكفاية ص ٣٣و٤ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٧/١٢٧ ، وجه أول. وعبارة الخطيب: « ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث » .

(٣) الجامع ٧/١٢٧ وجه٢ .

(٤) الجامع ٧/١٢٧ وجه ٢ أيضاً .

قيل لشعبة بن الحجاج : مالك لاتروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث ؟ فقال : مِنْ حسنها فررت ! [1]

والفرار من التحديث بالغريب كان أصدق تعبير عن تخوّف العلماء من التدليس الذي يقع فيه رواة الغرائب والمناكير ساهين أو متعمدين ، فإن أمثال هؤلاء الرواة أكثر تعرّضاً لضروب التدليس من سائر المحدثين : إذ يركبون الأهوال في طلب الحديث ملتمسين غرابته قبل صحته ، باحثين عن ندرته قبل اتصال سنده ، ليباهوا به الخاصة ويتعالوا به على العامة . من أجل ذلك استخف النقاد بهم ولم يقيموا لهم وزناً ، وطعنوا في عدالتهم ورَمَوْهم بالكذب مصداقاً لقول الامام أبي حنيفة : « من طلب غريب الحديث كُذِّب » [2] .

وتجريح النقاد للمدلس في الحديث طلباً للغرائب وحرصاً عليها يبدو أمراً طبيعياً ، فما أسرع الفضيحة إلى المدلس يَنكشف بها الستر عن نفسه [3] ! حتى إذا افتضح وعُرِف عنه الكذب كان من عقوبته أن يردّ عليه صدقه ولا تذكر محاسنه [4] ، ولا يقبل حديثه بعد ذلك أبداً [5] .

والمدلسون في الحديث تباهياً ورئاء الناس كانوا أحياناً من أوقح من رأت

---

(١) الجامع ٧/١٢٧ وجه ٢ .

(٢) الجامع ٨/١٤٦ وجه ١ .

(٣) كما قال سفيان الثوري (- ١٦١) . « من كذب في الحديث افتضح » الكفاية ١١٧ .

(٤) وقد رووا عن عبد الله بن المبارك (- ١٨١) أنه قال : « من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه » ورأى غيره أنّ « من عقوبة الفاسق المبتدع ألا تذكر له محاسنه » انظر الكفاية ١١٧ .

(٥) الكفاية ١١٨ .

عين أو سمعت أذن ، فيحدث أحدهم عن رجل يدّعي سماعه وهو لم يدركه ، ويختلق أسماء أشخاص وأماكن لا يعرف عنها شيئاً ، أو يعظّم المروي عنه بصفات حسان ينسجها له بخياله الخصيب ، أو ينسب إليه أعمالاً صالحات ليس لها أصل صحيح . حدَّث عفير بن معدان الكلاعي قال : « قدم علينا عمر بن موسى حمص ، فاجتمعنا إليه في المسجد ، فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ، فلما أكثر قلت له : مَن شيخنا هذا الصالح ؟ سمّه لنا نعرفه . (قال) فقال : خالد بن معدان . قلت له : في أي سنة لقيته ؟ قال : لقيته سنة ثمان ومئة . قلت : فأين لقيته ؟ قال: لقيته في غزاة ارمينية . (قال) فقلت له : اتق الله يا شيخ ولا تكذب ! مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين ؟ وأزيدك أخرى : انه لم يغزُ ارمينية ! كان يغزو الروم »[1] .

وواضح من هذه القصة أنّ جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه كان دليلاً قاطعاً على وقوع الكذب والتدليس[2] . ولذلك اشترط نقاد الحديث معرفة

---

(١) الكفاية ١١٩ .

(٢) ولا يستغرب هذا الكذب ، ولا الجهل الذي كان سبباً فيه وعلة له . حين يوصف بهما رجل مغمور كعمر بن موسى لانعرف عن ترجمته إلا الشيء اليسير . ولكن العجب العجاب من عالم مشهور كالسمعاني (عبد الكريم المتوفى سنة ٥٦٣ هـ صاحب كتاب الأنساب) إذا صح ما يرميه به أبو الفرج بن الجوزي من الكذب الصراح والتدليس الأقبح : يوم أمسك بيد شيخ له في بغداد ، ثم عبر معه إلى الضفة الأخرى من نهر عيسى ، ثم راح يحدث عنه قائلاً : سمعت من الشيخ فلان فيما وراء النهر كذا وكذا ، يوهم بذلك أنه سمع منه في الموضع المسمى : « ما وراء النهر » .

وحين وجد جولدزيهر هذه القصة تحكى في (الكامل لابن الاثير ١١/١٢٥) تشبّث بها وغدا يضخمها كدأب المستشرقين ليتخذها ذريعة إلى التشكيك بأماناتنا العلمية في رواية=

الرجال وتاريخهم وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، وقال سفيان الثوري (— ٦١) موضحاً سبب الاشتغال بهذا كله : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ »[1] . بل استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافي أيضاً لفضح الكذابين وكشف أساليبهم في الوضع أو التدليس ، فلا يذكر ثقاتهم إسناداً فيه رجال رحلوا وأكثروا الترحال وطوفوا بالأقاليم إلا قيدوا أسماء هؤلاء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه[2] .

ومهما يكن من الرحلة في الحديث متاجرةً به وتكسباً ، أو طلباً للشهرة وافتخاراً ، فإن الورعين الذين كانوا يحدثون احتساباً لوجه الله هم الذين ملؤوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ ، ولقد كانوا في كل زمان ومكان أكثر من أن يخفوا ، وأجل آثاراً من أن يهملوا ، وأقوى نفوساً من أن يسدل عليهم التاريخ ستار النسيان . وحسبنا — للاستدلال على دقة المحدثين في قبول الروايات — أنهم صرحوا بأن « الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ

= الحديث . غير أنه مالبث أن نكص على عقبيه لما رأى ابن الأثير في السياق نفسه يرد فرية ابن الجوزي عن السمعاني ويرى أن صاحب «الأنساب» أسمى من أن يكذب ، وأنه رحل حقاً إلى « ماوراء النهر » ، وأن له في ذلك الموضع شيوخاً معروفين، وإنما رماه ابن الجوزي بذلك لاختلافهما في المذهب ، فالسمعاني كان شافعياً ، وابن الجوزي كان حنبلياً . وقارن بـ Goldziher, Tradition Islamique. p. 229-230 . ومن المعروف أن ابن الجوزي كان يتسرع في الحكم بالوضع حتى قيل : لاعبرة بموضوعاته .

(١) الكفاية ١١٩ .

(٢) من الأمثلة على هذا : حدثنا محمد بن أحمد العياضي ، والحسن بن حفص النهرواني بسمرقند (تاريخ بغداد ٣٦/١٣ ؛) أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي قال: أخبرنا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد (الكفاية ١٢٣) أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو (الجامع ١٥٧/٨ وجه ٢) وسمع الامام البخاري ببغداد من طائفة منهم احمد بن حنبل (شذرات الذهب ٥٧/٢ — ٦٠) وسمع بمكة من الحميدي (طبقات الشافعية ٥) . ولذلك كان المحدثون يمتحنون الراوي بالسؤال عن الموضع الذي سمع فيه (الجامع ١٧/١ وجه١و٢)

تردّ روايته »[1]،وأنّ «السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية » [2] : فكل من يجري على لسانه شيء من الكلام البذيء أو العبارات المبتذلة ينفر منه المحدثون ويتركون الرواية عنه . رووا عن الامام البخاري أنه ردّ حديث النضر بن مطرف ، لأن يحيى بن سعيد القطان (ـ ١١٣) ترك الرواية عنه . أما يحيى فقد بيّن سبب إهماله حديث النضر بقوله : « سمعته يقول : إن لم أحدثكم فأمه زانية ، فتركت حديثه لهذا » [3]. ويشبه هذا ما رووا عن شعبة ابن الحجاج (— ١٦٠) أنه قال : « لم يكن شيء أحبّ إليّ من أن أرى رجلاً يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير حتى قدمت مكة فسمعت منه ، فبينا أنا عنده إذ جاءه رجل فسأله عن شيء فافترى عليه . فقلت : تفتري على رجل مسلم ؟ فقال : إنه غاظني . (قال) قلت : يغيظك فتفتري عليه ؟ ! فآليت ألا أحدث عنه » فكان شعبة يقول : « في صدري منه أربع مئة ، لا والله لا حدثنكم عنه بشيء أبداً » [4] .

فالافتراء على إنسان ولو غاظ الراوي سفه يسقط العدالة ، لأن هؤلاء الرواة كانوا يتميزون بمكارم الأخلاق ، ولهم آداب خاصة ومناهج في التربية والتعليم ينفردون بها من بين سائر العلماء من قدامى ومحدثين، في الشرق والغرب [5] .

---

(١) الكفاية ١١٧ .

(٢)و(٣) الكفاية ١١٥ .

(٤) الكفاية ١١٥ .

(٥) ولعل خير كتاب يعالج مناهج المحدثين في التربية والتعليم هو « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . وهو في مكتبة البلدية بالاسكندرية (برقم ٣٧١١ج) مخطوط يقع في عشرة أجزاء صغيرة . وقد تفضل الزميل الدكتور يوسف العش باعارتنا نسخته المصورة عن هذا الكتاب ، فله جزيل الشكر وجزاه الله خيراً . والقارىء الكريم لاحظ بلاريب أننا أكثرنا الاستشهاد من هذا المخطوط القيم الذي ضبطنا عباراته وحققناه وسننشره قريباً في دار الثقافة ببيروت إن شاء الله.

الفصل الرابع

دور الحديث وألقاب المحدثين

في القرن الهجري السادس امتازت الحياة الاسلامية بظاهرة جديدة أضعفت بعض الشيء الرحلة في طلب الحديث : فحتى أوائل هذا القرن لم تكن في المجتمع الاسلامي مدارس خاصة لتلقي الحديث ، فكان الطلبة يضطرون إلى الارتحال والتجوال ، وإنما كانت المدارس التي تتعمق في الفقه ومذاهبه وآرائه والمجتهدين فيه تؤسس في كل مكان ، لتزود جهاز الدولة بالقضاة والمتشرعين .

ولقد أنشئت أول دار للحديث في القرن الهجري السادس تحقيقاً لرغبة نور الدين محمود بن أبي سعيد زنـكي (— ٥٦٩) الذي خلّد اسمه بانشاء المدرسة النورية في دمشق . وكان ابن عساكر صاحب تاريـخ دمشق من شيوخ هذه المدرسة [1] .

---

(١) انظر : Wustenfeld, die Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 69 (ef. Tradit. Islam, 231 note 1) وكتاب وستنفلد المذكور من أطرف ما ألف في وصف دور العلم عند العرب والاجمة لشيوخها . أما ابن عساكر فهو أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي الشافعي خاتمة الجهابذة الحفاظ . توفي سنة ٥٧١ .

وبعد عشرات السنين ، قامت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين ، وقد تم تأسيسها سنة ٦٢٢ هـ ، وكان أول أستاذ فيها أبا الخطاب بن دحية [١] .

وبعد أربع سنوات من تأسيس المدرسة الكاملية ، نشأت في دمشق المدرسة الأشرفية سنة ٦٢٦ هـ ، فكان أول شيوخها أبا عمرو بن الصلاح [٢] . ودرس في هذه الدار أيضاً الامام النووي [٣] .

ولقد قامت في دمشق دُور أُخرى للحديث ، ولكنها لم تكن ذات شأن عظيم [٤] . وهذه الدور جميعاً لم تطل حياتها ، لأنها لم تك كمدارس الفقه والأحكام وسيلة إلى المناصب والقضاء ، والحظوة عند الخلفاء ؛ ثم هي – فوق ذلك – لم تك تشفي غلة الورعين من طلاب الحديث الذين ظلوا يؤثرون الرحلة والطواف بالأقاليم .

---

(١) هو الحافظ عمر بن الحسن المشهور بابن دحية . وهو أندلسي بلنسي ؛ نسبة إلى بلنسية مدينة في شرق الأندلس . توفي بالقاهرة سنة ٦٣٣ . له التنوير في مولد السراج المنير» ويفهم من خطط المقريزي ٢ / ٣٧٥ أن فتى ليس له من ابن آدم إلا الشكل خلف ابن دحية في التدريس بالكاملية .

(٢) هو الحافظ المعروف أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري المشهور بابن الصلاح . توفي سنة ٦٤٣ .

(٣) هو الامام الحافظ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . له في علوم الحديث تصانيف كثيرة أشهرها (شرح صحيح مسلم) توفي سنة ٦٧٦ هـ .

(٤) وقد تناول هذه الدور بالدراسة الاحصائية الرقيقة Michaêl Meschâka في كتابه Cultur - Statistik von Damaskus (cf. Tradit , Islam . , 2ɛ2 note 1).

وكما أطلق العلماء على الرحالين في طلب الحديث ألقاباً مختلفة، تبعاً لنشاطهم في الرحلة والتجوال، أطلقوا على الدارسين في بلدهم أو في الأقاليم المجاورة له ألقاباً «رسمية» كانوا يستحسنون إلحاقها بأسمائهم عند ترجمتهم لتعرف طبقاتهم ودرجاتهم وطرق تحملهم للحديث وأدائه.

وأشهر الألقاب التي نبهوا على التمييز بينها ثلاثة: المسنِد والمحدث والحافظ.

فالمسنِد هو من يروي الحديث بإسناده، سواء أكان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد روايته [1].

والمحدث أرفع منه بحيث عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضمّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية [2].

أما الحافظ فهو أعلاهم درجةً وأرفعهم مقاماً: فمن صفاته «أن يكون عارفاً

---

(١) تدريب الراوي ص ٤.

(٢) تدريب الراوي ص ٦. وعبارة القاسمي في (قواعد التحديث ٥٣) مقتبسة من هنا بتصرف. فقد ذكرت فيها المسانيد والمعاجم والأجزاء دون تحديد. وليس هنا موضع الحديث عن الفرق بين أنواع هذه الكتب والتصانيف. وسنتحدث عنها وعن أصحابها في باب خاص.

بسنن رسول الله ﷺ ، بصيراً بطرقها ، مميزاً لأسانيدها ، يحفظ منها ماأجمع أهل المعرفة على صحته ، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته ؛ يعرف فرق مابين قولهم : فلان حجة ، وفلان ثقة ، ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ، وصدوق ، وصالح ، وشيخ ، ولين ، وضعيف ، ومتروك ، وذاهب الحديث ؛ ويميز الروايات بتغاير العبارات : نحو عن فلان ، وأن فلاناً ؛ ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً ، والحكم في قول الراوي : قال فلان ، وعن فلان ، وأنّ ذلك مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين ؛ ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً ، ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتون فصارت بعضها لاتصالها بها ؛ ويكون قد أنعم النظر في حال الرواة بمعاناة علم الحديث دون ماسواه ، لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه ، ولم يضمّ غيره من العلوم إليه »[1] . ولعل أهم صفات الحافظ — كما يستنبط من أقوال العلماء وتعاريفهم — أنه يتوسع في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون مايعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجهله[2] . ويعتقد كثير من نقاد الحديث أنّ الذين يجوز تسميتهم «بالحفاظ» قليلون في كل زمان ومكان ، وربما «يتعذر وجودهم »[3] ، لما يشترط لهم من نادر الصفات وسعة العلم . وحسبك أنّ الوصف بالحفظ على الاطلاق ينصرف

---

(١) الجامع لاخلاق الراوي ٨/ ١٥٠ وجه ٢ .

(٢) التدريب ص ٧ وقارن بقواعد التحديث ص ٥٣ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٨/ ١٥٩ وجه ١ .

إلى أهـل الحديث خاصة ، فلا يقول قارىء القرآن : لقنني فلان الحافظ ، ولا يقول النحوي : علمني فلان الحافظ [1] .

وذهب الناس يغلون في الحفاظ كل مذهب ، فقـد عدت كتب الامام أحمد في اليوم الذي مات فيه ، فبلغت اثني عشر حملاً ، ما على ظهر كتاب منها «حدّث فلان» ولا في بطنه «أخبرنا فلان »، وكل ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه [2] . وقال يحيى بن مَعين [3] : « كتبت بيدي هذه ست مئة ألف حديث » [4] ، ولا عجب في ذلك، فقد ترك يحيى أ كثر من مئة قمطر وأربعة عشر قمطراً مملوءة كتباً [5] . وأمرُ ابن عُقدة [6] ليس أقل عجباً ، لأن الأخبار تصوره حافظاً أربع مئة ألف حديث أملاها من حفظه على إخوة أربعة ، ولا يبعد أن يكون حافظاً غيرها. قال عبد الله القادسي ـ وهو أحد هؤلاء الأربعة ـ: « أقمت مع إخوتي بالكوفة عدة سنين نكتب عن ابن عقدة ، فلما أردنا الانصراف ودعناه ؛ فقال ابن عقدة : قد اكتفيتم بما سمعتم ؛ أقلُّ شيخ سمعت منه ، عندي عنه مئة ألف حديث . (قال) : فقلت : أيها الشيخ ، نحن إخوة أربعة ، قـد كتب كل

---

(١) الجامع ٨/١٥٢ وجه ١ .

(٢) الجامع ٨/١٥١ وجه ٢ .

(٣) هو سيد الحفاظ ، وإمام الجرح والتعديل ، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد الغطفاني مولاهم ، البغدادي . توفي بالمدينة سنة ٢٣٣.

(٤) و(٥) الجامع ٨/١٥١ وجه ٢ وفي التدريب ص ٨ ان ابن معين كتب بيده ألف ألف حديث .

(٦) هو الحافظ الجامع المصنف أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، أبو العباس ، مولى بني هاشم ، المعروف بابن عقدة . توفي عام ٣٣٢هـ (الرسالة المستطرفة ٨٤) .

واحد منا عنك مئة ألف حديث ! »[1]

وحين ينسب إلى أحد هؤلاء الحفاظ عدد عظيم من الأحاديث كتبه بيده أو أملاه على تلاميذه ، فهو يحفظه غالباً من ظهر قلبه . قال أبو زُرعة[2] : « ما في بيتي سواد على بياض إلا وأحفظه »[3] وقال الشعبي : « ما كتبت سواداً في بيضاء إلى يومي هذا ، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته »[4] .

ومن الحفاظ من كان يستعين على حفظ الحديث بكتابته ، فإذا أتقن حفظه محاه أو دعا بمقراض فقرضه خوفاً من أن يتكل القلب عليه ، منهم سفيان الثوري[5] ، وعاصم بن ضمرة[6] ، وخالد الحذاء[7] وقد شاع على ألسنة الناس : بئس المستودع العلم القراطيس ![8]

وكان في العلماء من يميل إلى تحديد العدد المحفوظ من الحديث الذي يستحق

---

(١) الجامع ٨/١٥٢ وجه ١ و٢ .

(٢) هو أبو زرعة الرازي ، عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي بالولاء، الحافظ الثقة المشهور . توفي سنة ٢٦٤ هـ (الرسالة المستطرفة ٤٨). وكان الامام أحمد يقول «صح من الحديث سبع مئة ألف وكسر ، وهذا الفتى – يعني أبا زرعة – قد حفظ سبع مئة ألف» (التدريب ص ٨) .

(٣) الجامع ٨/١٥٢ وجه ١ .

(٤) تدريب الراوي ص ٨ .

(٥) انظر سنن الدارمي ١/١٢٥ .

(٦) المحدث الفاصل للرامهرمزي ٤/٥ وجه ١ وتوفي عاصم سنة ١٧٤ هـ .

(٧) تقييد العلم ص ٥٩ . والحذاء هو خالد بن مهران المتوفى سنة ١٤١ . ومن الذين كانوا يكتبون ويمحون ابن شهاب (انظر جامع بيان العلم ١/٦٦) وابن سيرين (المحدث الفاصل ٤/٥ وجه ٢)

(٨) جامع بيان العلم ١/٦٩ .

جامعه أن يسمى « حافظاً » . فقال الحاكم [١] في « المدخل » : « كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمس مئة ألف حديث » [٢] . ورأى غيره أنّ الحد الأدنى ينبغي ألا يقل عن عشرين ألفاً ، ولكنّ فتح الدين بن سيد الناس[٣] يلاحظ أنّ هذه القضية نسبية ، وأنّ لكل زمن اصطلاحاً وتحديداً ، فيقول : « أما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : كنا لا نعدّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء فذلك بحسب أزمنتهم » [٤] .

وإذا كان العدد المحفوظ يتردد بين مئات الألوف وعشراتها — وهو فرق عظيم جداً — فإنّ لهذا التردد تعليلاً واضحاً ، فحين تذكر المئات يشمل الحفظ المرفوع إلى النبي ﷺ ، والموقوف على الصحابي ، والمقطوع على التابعي . نسب الإمام أحمد إلى أبي زُرعة أنه كان يحفظ سبع مئة ألف ، ففسر البيهقي [٥] ذلك بقوله : « أراد ما صح من الأحاديث ، وأقاويل الصحابة والتابعين » [٦] وقد يشمل حينئذ الصحيح وغير الصحيح. قال الإمام البخاري :

---

(١) هو ابو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ، المعروف بالحاكم النيسابوري وبابن البيع ، صاحب التصانيف الشهيرة . وأهمها المستدرك على الصحيحين والمدخل. توفي سنة ٤٠٥ .

(٢) تدريب الراوي ص ٨ .

(٣) هو أبو الفتح ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد المشهور بابن سيد الناس ، اليعمري الأندلسي الأصل ، المصري الشافعي ، أحد الأعلام الحفاظ ، توفي سنة ٧٣٤ . له (عيون الاثر في فنون المغازي والشمائل والسير) .

(٤) تدريب الراوي ص ٧ .

(٥) ستَرِد ترجمة البيهقي .

(٦) تدريب الراوي ص ٨ .

« أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومئتي ألف حديث غير صحيح »[1] .
وكأنهم — حين يقتصرون على عشرات الألوف — لا يريدون إلا ما صح من الأحاديث المرفوعة .

والورعون من الحفاظ ما كانوا ليرضوا عن غلو الناس في شأنهم لو كان لهم الخيرة من أمرهم ، فإنّ واحدهم يكون عنده الحديث فيسوقه الناس بالمقرعة حتى يخرجه أو يرويه[2] . ويكتب أحدهم أو يحفظ مئات الألوف فلا يروي إلا عشراتها ، أو يحفظ عشرات الألوف فلا يحدث إلا بآحادها ، وهم يشرطون على أنفسهم ـ فوق هذا كله ـ التعمق في العلم والفهم والدراية ، لا مجرد الإكثار والتوسع في الرواية[3] .

رواية الحديث بالحفظ

ويزداد إكبارنا لهؤلاء الحفاظ إذا عرفنا أنّ العلماء كانوا ـ ولا سيما في بادىء الأمر ـ يتشددون في الرواية باللفظ والنص ، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء . فكانوا يرون أنّ على المؤدي أن يروي ما تحمله باللفظ الذي تلقاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة . واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ : « نضّر الله امرءاً سمع حديثاً فأدى كما سمعه ، فربّ مبلغ أوعى من سامع »[4] وبتعليمه عليه السلام الصحابة الحرصَ على لفظه النبوي ، كما فعل مع البراء ابن عازب حين أعاد أمامه قراءة الدعاء الذي علمه إياه عند أخذ المضجع ،

---

(١) تدريب الراوي ص ٨ أيضاً .
(٢) الجامع ٨/١٠٥ وجه ٢ .
(٣) الجامع ٨/١٠٥ وجه ١ .
(٤) الكفاية ١٧٣ .

فأورده كما تعلمه منه ، إلا أنه قال : (ورسولك) بدلاً من (ونبيّك) فنبهه ﷺ قائلاً بيده في صدره : « ونبيّك » [1] .

ولذلك آثر أكثر الصحابة التشدد في الرواية باللفظ . قيل لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ : مالك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان ؟ فقال : ما بي ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا ، أو حضرت مثل ما حضروا ، ولكن لم يدرس الأمر بعد ، والناس متماسكون ، فأنا أجد من يكفيني ، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله ﷺ [2] .

وعلى هذا الأساس راح بعض الصحابة يصحح ما يسمعه من الرواة من تغيير اللفظ النبوي بالتقديم والتأخير ، أو استبدال كلمة بمرادفها ، قال عبيد بن عمير وهو يقص : « مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين » فقال ابن عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله ﷺ ، إنما قال ﷺ : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين » [3] ، وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد حديث الأركان الخمسة ، فقدّم بعضها وأخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التي سمعها ابن عمر بنفسه من رسول الله ﷺ ، فقال له : « اجعل صيام رمضان آخرَهن ،

---

(١) الكفاية ١٧٥ عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا براء كيف تقول إذا أخذت مضجعك ؟ (قال) : قلت : الله ورسوله أعلم . قال : إذا أويت إلى فراشك طاهراً . فتوسد يمينك ثم قل : اللهم اسلمت وجهي ليك وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك . لاملجأ ولامنجى منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت فقلت كما علمني ، غير اني قلت (ورسولك فقال بيده في صدري (وبنبيك) .

(٢) الكفاية ١٧٢ .

(٣) الكفاية ١٧٣ .

كما سمعت من في رسول الله ﷺ »[1] .

وفي عصر التابعين وأتباع التابعين ظلّ كثير من الرواة يؤدّي حديث رسول الله بلفظه ونصه ، وإن كان آخرون منهم لا يرون بأساً بالرواية على المعنى ، قال ابن عون : « أدركت ثلاثة يشددون في الحروف،وثلاثة يرخصون في المعاني . فأما أصحاب المعاني فالحسن والشعبي والنخعي ؛ وأما أصحاب الحروف فالقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ومحمد بن سيرين »[2] .

ولقد صور الأعمش تشدّد الرواة بالحروف ، فحمد لهم هذا التشدد وتغنّى به قائلاً : « كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحبّ إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً ، وإن أحدهم اليوم يحلف على السمكة إنها سمينة وإنها لمهزولة »[3] .

فلا غرو إذا حرص هؤلاء الورعون على قول النبي ﷺ « ينتبذ » لا « ينبذ »[4] ، ولا غرو إذا أظهروا شكهم بعبارة صريحة ، فقال الراوي « أسلم وغفار أو غفار وأسلم »[5] أو « نمى خيراً » أو « نمّى خيراً »[6] بالتشديد أو التخفيف . وإنّ الأمر لأجدر بالحرص والعناية عند الرواة من هذا كله ، فبعضهم يتحرج من تغيير اللحن ، ويبقي كلام الراوي صحابياً كان

---

(١) الكفاية ١٧٦ . وابن عمر هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب توفي سنة ٧٣ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٥/١٠١ وجه ١ .

(٣) الكفاية ١٧٨ والاعمش هو سليمان بن مهران (- ١٤٨) .

(٤) الكفاية ١٧٨ .

(٥) الكفاية ١٧٩ .

(٦) الكفاية ١٨٠ .

أو تابعياً على حاله ، لأن القوم حدثوه هكذا ، فلا ضير من استعمال « حَوْث » بدلاً من «حيث » [1] أو « لغيت » بدلاً من « لغوت » [2] و « عوثاه السفر » بدلاً من « وعثائه » [3] . ولذلك رووا عن ابن سيرين أنه « كان يلحن كما يلحن الراوي » [4] . وفسّر الامام أبو عبيد ظاهرة إبقاء اللحن على حاله بقوله : « لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولا نجد بداً من اتباع لغة الحديث من أجل السماع » [5] .

ثم رأى العلماء أن يميزوا في هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى وآخر لا يحيله فرأوا أنه لابد من تغيير اللحن الذي يفسد المعنى [6] ، وقالوا بضرورة رد الحديث إلى الصواب ، إذا كان روايه قد خالف موجب الإعراب [7] .

أما الطائفة التي لم تر بأساً في رواية الحديث بالمعنى ، فانها اشترطت لذلك شروطاً ، منها أن يكون الراوي عالماً بالنحو والصرف وعلوم اللغة عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها ، بصيراً بمدى التفاوت بينها ، قادراً على أن يؤدي الحديث أداء خالياً من اللحن ، لأن رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد ، فمن الكذب

---

(١) الكفاية ١٨٢ .

(٢) الكفاية ١٨٣ .

(٣) الكفاية ١٨٠ .

(٤) الكفاية ١٨٦ .

(٥) الكفاية ١٨٢ وابو عبيد هو القاسم بن سلام ، أحد كبار الائمة في الحديث واللغة ، توفي سنة ٢٢٣ .

(٦) الكفاية ١٨٨ .

(٧) الجامع لاخلاق الراوي ١٠٣/٦ وجه ١ .

عليه أن يضع المؤدي في فيه لحناً يستحيل أن يقع منه . قال الأصمعي : «أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله : « مَن كَذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فمهما رويت عنه ولحنتَ فيه كذبتَ عليه » [1] .

وإذ كانت علوم العربية متشعبة ، والإحاطة بها وبالفوارق الدقيقة بين ألفاظها ومدلولاتها شبهَ مستحيلةٍ ، منع بعض العلماء غيرَ الصحابة من رواية الحديث بالمعنى ، لأنّ « جبلتهم عربية ، ولغتهم سليقة » . قال القاضي أبو بكر بن العربي [2] : « إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم . وأما مَن سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى ، وإن استوفى ذلك المعنى ، فانا لو جوّزناه لكل أحدٍ لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث ، إذ كلُ أحدٍ إلى زماننا هذا قد بدَّل ما نقل ، وجعل الحرفَ بدلَ الحرف فيما رآه ، فيكون خروجاً من الأخبار جملةً . والصحابة بخلاف ذلك ، فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان : أحدهما الفصاحة والبلاغة ، إذ جبلّتهم عربية ، ولغتهم سليقة . الثاني : أنهم شاهدوا قولَ النبي ﷺ وفعله ، فأفادتهم المشاهدة عقلَ المعنى جملةً واستيفاء المقصد كله . وليس من أخبر كمن عاين . ألا تراهم يقولون في كل حديث : « أمر رسول الله ﷺ بكذا » و « نهى رسول الله ﷺ عن كذا » ولا يذكرون

---

(١) اختصار علوم الحديث ١٦٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الله المعافري المعروف بابن العربي، من مشاهير فقهاء إشبيلية. توفي سنة ٥٤٤ .

لفظه ؟ وكان ذلك خبراً صحيحاً ، ونقلاً لازماً ، وهذا لا ينبغي أن يستريب فيه منصف لبيانه »[1] .

ووقف الامام مالك من الرواية بالمعنى موقفاً وسطاً ، فأجازها فيما لم يرفع إلى رسول الله ، وتشدد في منعها في الأحاديث المرفوعة ، حتى كان رضي الله عنه ـ ورعاً منه واحتياطاً ـ يتحفّظ من الباء والياء والتاء في حديث رسول الله ﷺ كما روى عنه البيهقي في « مدخله »[2] .

على أنّ ابن الصلاح لا يرى ضرورة للتشدد في رواية الحديث بالمعنى في المرفوع دون سواه ، وإنما هو يشترط على من يريد الأداء بالمعنى في المرفوع وغيره اكتساب العلم بالعربية والمقدرة على التصرف الصحيح فيهما على الوجه الذي ذكرناه، فإنه يقول : « ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره والأصح جواز ذلك في الجميع ، إذا كان عالماً بما وصفناه ، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلَغه لأنّ ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معوّلهم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنّف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه : فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من

(١) أحكام القرآن ١/١٠ .

(٢) الباعث الحثيث ١٥٨ وقارن بالكفاية ١٧٩ .

الحرَج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب؛ ولأنه إنْ ملكَ تغيير اللفظ ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره » [1] .

والرواية بالمعنى ينبغي أن تظل مقيـدة ببعض العبارات الدالة على الحيطة والورع ، فعلى راوي الحديث إذا شكَّ في لفظ من روايتـه أن يتبعه بقوله : « أو كما قال » ، « أو كما ورد » [2] .

وأكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تاماً بجميع ألفاظه ، ويرون في ذلك ضرباً من العناية باللفظ النبوي ، إلا أن بعض العلمـاء يتساهلون في اختصار الحديث ، فيحذفون بعضه ، ويقطعونه ، ويروونه تفاريق في مناسبات مختلفة ، كما صنع البخاري في صحيحه . ولم ير الأئمة في صنيع البخاري موضعاً للنقد ، لأنهم لاحظوا أنه لا يتساهل في ذلك إلا اذا كان قد أورد الخبر تاماً في رواية أخرى . ولذلك لم يجوزوا اختصار الحديث إذا لم يرد تاماً من طريق أخرى ، لئلا يكون ذلك كتماناً لما يجب تبليغه [3] .

وهذا التساهل في أداء الحديث كان نتيجة طبيعة للتساهل عند تحمله : فمن قبل أن يقدم بعض الأئمة على إباحة الأداء بالمعنى ، أو على الاذن باختصـار المروي وتقطيعه ، ترخَّص كثير منهم في تحمل الحديث بضروب جـديدة ليست من السماع في شيء ، ولم يكن ترخصهم هذا ـ في نظر الجمهور ـ سيء الأثر ولا شديد الخطر .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٨٩ .

(٢) الباعث الحثيث ١٦١ .

(٣) الباعث الحثيث ١٦١ .

أخذت هذه الرحلة في طلب الحديث تضعف شيئاً فشيئاً ، وبات الرحالون أنفسهم لا يستطيعون أن يعولوا على المشافهة والتلقي المباشر ، فقد يضربون أكباد المطي إلى إمام عظيم حتى إذا أصبحوا تلقاء وجهه قنعوا منه بكتاب يعرضونه عليه ، أو بإجازة يخصهم بها ، أو بأجزاء حديثية يناولهم إياها مع إذنه لهم بروايتها ؛ وقد يتطوع هذا الامام نفسه بإعلامهم بمروياته ، أو الوصية لهم ببعض مكتوباته ، فيتلقفونها تلقفاً ويروونها مطمئنين كما لو كان صاحبها قد أجازهم بها بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام . بل لقد أمسى المتأخرون لا يجدون حاجة للرحلة ولا لتحمل مشاقها منذ أصبح حقاً لهم ولغيرهم أن يرووا كل ما يجدون من الكتب والمخطوطات سواء ألقوا أصحابها أم لم يلقوهم . وذلك كله يعني أن السماع لم يعد — كما في فجر الاسلام — الصورة الوحيدة لتحمل الحديث وأدائه ، وإنما أضحى إحدى الطرق الثمان التي استقرأها نقاد الحديث .

وبحثنا التالي سيدور حول هذه الطرق الثمان ، وبدراستها وتتبع اصطلاحاتها ودقة التمييز بين عباراتها سيجد القارىء نفسه على موعد مع المحدثين لأول مرة ، فليحضر القلب وليرهف السمع ، فإن لهؤلاء العلماء لغتهم الخاصة التي إن لم تطرب بإيقاعها الحلو كلغة الشعر والموسيقى ، فهي تعجب بمحتواها العميق كلغة فذة في فن النقد والتحليل !

الفصل الخامس

تحمل الحديث وصوره

أولاً — السماع :

من المشافهة والسماع المباشر — على طريقة الرعيل الأول من الرواة — انتقل طلاب العلم إلى أخذ الحديث عن طريق القراءة ، أو الإجازة، أو المناولة، أو المكاتبة ، أو الإعلام ، أو الوصية ، أو الوجادة . وهذه الصور السبع — مع إضافة السماع إليها — هي صور التحمل الثمان التي تحدد مناهج القوم في التعليم [1] .

ولعل من نافلة القول أن نشير مرة أخرى إلى أن السماع أعلى هذه الصور وأرفعها وأقواها . غير أن من الضروري أن ننظر الآن إلى السماع نظرة خاصة من زاوية المحدثين ، ومن خلال تعاريفهم واصطلاحاتهم . عندئذ يتبين لنا أن السماع هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه ، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته وسواء أأملى عليه أم لم يُمل عليه [2] .

---

(١) التدريب ١٢٩ .

(٢) قارن بتعريف السماع في التدريب ١٢٩ .

ومن المعروف في لسان العرب أن قول الراوي : حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا أو قال لنا تفيد معنى التحديث ، فهي عند علماء اللغة تساوي قول الراوي : « سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً » . وأوشك كثير من المحدثين أن يجروا على طريقة علماء اللغة في اصطلاحاتهم ، حتى لم يفرقوا بين العبارات المذكورة ، وراح كل يستخدم إحدى هذه العبارات على سواء ، وروي عن كثير من المتقدمين أنهم كانوا « يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه (أخبرنا) ولا يكادون يقولون : (حدثنا) [1] . وقال رجل للامام أحمد : يا أبا عبد الله ، إن عبد الرزاق [2] ما كان يقول : (حدثنا) ، كان يقول : (أخبرنا) ، فقال أحمد بن حنبل : « حدثنا وأخبرنا واحد » [3] . وقد يكون إيثار هؤلاء المتقدمين (أخبرنا) على الألفاظ الأخرى التي تفيد

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ وفي هذه الصفحة يذكر الخطيب من هؤلاء المتقدمين الذين لايفرقون بين « حدثنا » و « أخبرنا » ويقولون الثانية دون الأولى : حماد بن سلمة . وهشيم بن بشير ، وعبدالله بن المبارك ، وعبد الرزاق بن همام ، ويزيد بن هارون ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ، وعمر بن عوف ، وأبا مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس . وقارن بالكفاية ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) هو العالم الثقة الكبير عبدالرزاق بن همام بن نافع المتوفى سنة ٢١١ .

(٣) الكفاية ص ٢٨٦ . ويظهر أن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أدخلا عبارة « حدثنا » وطلبا من أهل العلم أن يستعملوها في رواياتهم وإن كانا يقولان بتساوي جميع هذه العبارات في إفادة التحديث والسماع . قال محمد بن رافع : كان عبد الرزاق يقول : « أخبرنا » حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له : قل « حدثنا » ؛ فكل ماسمعت من هؤلاء قال « حدثنا » ، وما كان قبل ذلك قال : « أخبرنا » . انظر الكفاية ص ٢٨٦ .

التحديث لغةً بسبب شيوعها وكثرة استعمالها [1] . وقد يكون التعبير بـ(أخبرنا) أوسع وأشمل من التلفظ بغيرها ، فنعيم بن حماد [2] يقول : « ما رأيت ابن المبارك [3] يقول قط : (حدثنا) ، كأنه يرى (أخبرنا) أوسع ! » [4] .

وإذ تساوت هذه العبارات جميعاً في إفادة التحديث والسماع ، فلا ضير أن يقول القاضي عياض [5] بقول علماء اللغة ، فيرى أن لاخلاف — عندما يكون السماع من لفظ المسمع أو من كتاب — أن يقول السامع : (حدثنا) و (أخبرنا) و (أنبأنا) وسمعت و (قال لنا) و (ذكر لنا فلان) [6] .

غير أنّ نقاد الحديث يفضلون دفع كل لبس وإبهام ، فيقولون : ينبغي أن يبين السماع كيف كان ، فما سُمع من لفظ المحدث قيل فيه (حدثنا) ، وما قرىء عليه قال الراوي فيه (قرأت) إن كان سمعه بقراءته ؛ ويقول فيما سمعه بقراءة غيره (قرىء وأنا أسمع) [7] .

والأكثرون على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ الباقية ، إذ لايكاد

---

(١) الكفاية ٢٨٤ .

(٢) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث ، الخزاعي المروزي . أبو عبدالله نزيل مصر ، أول من جمع المسند توفي محبوساً بسامرا سنة ٢٢٨ « الرسالة المستطرفة ٣٧ » .

(٣) هو الامام الكبير عبدالله بن المبارك، أبو عبد الرحمن توفي سنة ١٨١ .

(٤) الكفاية ٢٨٥ .

(٥) هو العالم الثقة الكبير . القاضي عياض بن موسى صاحب « الشفا في شمائل المصطفى» و « الإلماع في أصول السماع » ومنه نسخة في الظاهرية حديث ٦٠٤ . توفي سنة ٥٤٤ .

(٦) اختصار علوم الحديث ١٢٢ .

(٧) الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ وقد عقد الخطيب لذلك فصلاً في الكفاية ٢٩٩ - ٣٠١ .

أحد يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبة ، ولا في تدليس مالم يسمعه ، فكانت لذلك أرفع من سواها [1] . ثم يتلوها قول (حدثنا وحدثني) ثم (أخبرنا وأخبرني) [2] مع ضرورة التمييز بين حالتي الإفراد والجمع . وفي ذلك يقول عبد الله بن وهب [3] صاحب الامام مالك [4] : « إنما هي أربعة : إذا قلت (حدثني) فهو ماسمعته من العالم وحدي ، وإذا قلت (حدثنا) فهو ماسمعته مع الجماعة ، وإذا قلت (أخبرني) فهو ما قرأت على المحدث ، وإذا قلت (أخبرنا) فهو ماقرىء على المحدث وأنا أسمع [5] » .

ويلي لفظي التحديث والاخبار (نبّأنا وأنبأنا) وهما قليلان في الاستعمال [6] ، والنية هي الفارقة بين جميع هذه الاصطلاحات على الحقيقة [7] . ولذلك تشدد

---

(١) الكفاية ٢٨٤ .

(٢) التدريب ١٣٠ .

(٣) هو الامام الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم ، أبو محمد الفهري مولاهم ، المصري الفقيه ، أحد الأئمة الأعلام . حدث عن خلق كثير بمصر والحرمين وصنف موطأ كبيراً . قال فيه أبو زرعة : « نظرت في ثلاثين ألف حديث لابن وهب ، ولا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له » . توفي ابن وهب سنة ١٩٧ « راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٣٠٤ - ٣٠٦ » .

(٤) هو إمام أهل المدينة ، وأمير المؤمنين في الحديث ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، ويكنى أبا عبدالله ، استغرق تأليفه « الموطأ » أربعين سنة عرضه خلالها على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . توفي سنة ١٧٩ هـ .

(٥) الكفاية ٢٩٤ وفي الاسناد أحمد بن عبدالرحمن قال : سمعت عمي ، وعمه هو ابن وهب الذي ترجمناه في الحاشية قبل السابقة .

(٦) التدريب ١٣٠ .

(٧) الكفاية ٢٨٧ .

الرواة مع المدلسين فلم يقبلوا منهم حديثاً حتى يقول قائلهم : (حدثني) أو (سمعت)[1] . وصيغة الافراد في التحديث أعلى العبارات في نظر الحافظ ابن كثير (— ٧٧٤) ففي قول الراوي (حدثنا) أو (أخبرنا) احتمال أن يكون في جمع كثير ، وربما لايكون الشيخ قصده بذلك . ولا يعين قصدَ الشيخ له إلا الافراد[2] .

وقول المحدث : (حدثنا فلان قال : حدثنا فلان) أعلى منزلةً من قوله (حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت « عن » مستعملة في تدليس ما ليس بسماع[3] .
وقد لاحظ بعض الشعراء المتأخرين هذا حين قال :

يتأدّى إليَّ عنك مليحٌ من حديث ، وبارعٌ من بيان
بين قول الفقيه : « حدثنا سفيان » فرقٌ وبين « عن » سفيان[4]

ويجوز أخيراً في السماع أن يقول الراوي : (قال لنا فلان) أو (قال لي) أو (ذكر لي) ، إذ هي في الاتصال مثل (حدثنا) وإن كانت أشبه بسماع المذاكره[5] .

وأضعف هذه العبارات جميعاً أن يقول الراوي (قال) أو (ذَكر) من غير (لي) لأنها توهم التدليس . وإلى هذا أشار حماد حين قال : « إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب[6] حديثاً أن أقول : قال (قال أيوب كذا وكذا)

---

(١) الكفاية ٢٩٢ .
(٢) اختصار علوم الحديث ١٢٢ .
(٣) الكفاية ٢٨٩ .
(٤) الكفاية ٢٩١ .
(٥) التدريب ١٣٠ .
(٦) هو أيوب السختياني . وقد سبقت ترجمته .

فيظن الناس أني قد سمعته منه »[1] . وكانت عبارة شعبة بن الحجاج[2] أشدّ في ذلك وأعنف حين قال : « لأن أزني أحبّ إليّ من أن أقول : (قال فلان) ولم أسمع منه ! »[3] .

ونعود مرة أخرى لنؤكد أنّ جميع هذه الألفاظ عند علماء اللسان عبارة عن التحديث ، وأنها في الأصل مثل (سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً) ، وإنما الخلاف فيها بين نقاد الحديث في استعمالها من جهة العرف والعادة[4] .

ثانيا — القراءة :

لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة ، فمن الواضح أن حقيقتها المستمدة من لفظها هي قراءة التلميذ على الشيخ حفظاً من قلبه أو من كتاب ينظر فيه[5] .

وإذ كان التلميذ يعرض بهذا النوع من التحمل قراءته على الشيخ، سميت القراءة عَرْضاً لدى كثير من المحدثين[6] .

وإذا لم يقرأ التلميذ من حفظه أو من كتاب بين يديه ، وإنما سمع غيره يقرأ على الشيخ ، فإنه يشترط في شيخه حينئذ أن يكون حافظاً لهذا المقروء عليه ، أو متمكناً من مقابلته على أصله الصحيح إن لزم الرجوع إلى هذا الأصل بأيدي تلامذته الآخرين الثقات الضابطين ، أو واحد منهم على الأقل[7] . والقراءة

---

(١) الكفاية ٢٩٠ .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) الكفاية ٢٩٠ .

(٤) الكفاية ٢٨٨ .

(٥) التدريب ١٣١ .

(٦) التدريب ١٣٠ .

(٧) الباعث الحثيث ١٢٣ .

من الكتاب أفضل ، لأن العرض به أوثق من الحفظ وآمن . ولذلك يقول الحافظ ابن حجر [1] : « ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ ، لأنه خوان » [2] وغني عن البيان أنه يريد « بالامساك » هنا إمساك الأصل المكتوب .

والرأي المختار أنّ القراءة دون السماع ، فهي تليها في الدرجة الثانية [3] ، لكن بعضهم يذهب إلى مساواتها للسماع [4] ، وهؤلاء لا يرون بأساً أن يقول التلميذ الذي قرأ على الشيخ عندما يريد أن يؤدي إلى غيره الرواية عنه: سمعت (مطلقاً) من غير تقييدها بقوله : قراءة على الشيخ [5] .ويبالغ بعض المحدثين في شأن القراءة فيقدمها على السماع [6] .

وعلى الرأي الصحيح المختار أنّ للتلميذ عند أداء روايته أن يقول إن قرأ بنفسه : « قرأت على الشيخ وهو يسمع » وإن كان القارىء سواه : « قرىء

---

(١) ابن حجر العسقلاني هو شيخ الاسلام أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي شهاب الدين أبو الفضل ، من أئمة الحديث وحفاظه . وهو عسقلاني الأصل ، منسوب إلى آل حجر ، كثير التصانيف ، توفي سنة ٨٥٢ « الرسالة المستطرفة ١٢١ — ١٢٢ » .

(٢) التدريب ١٣١ .

(٣) وهو رأي جمهور أهل المشرق . التدريب ١٣٢ .

(٤) وهو رأي الامام مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة ومعظم علماء الحجاز والكوفة . وهو كذلك رأي الامام البخاري « التدريب ١٣٢ » .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٢٤ .

(٦) وقد حُكي هذا القول عن كثير من العلماء منهم أبو حنيفة وابن أبي ذئب . روى البيهقي في « المدخل » عن مكي بن إبراهيم قال : « كان ابن جريج ، وعثمان بن الأسود ، وحنظلة بن أبي سفيان ، وطلحة بن عمرو ، ومالك ، ومحمد بن إسحاق ، وسفيان الثوري ، وأبو حنيفة وابن أبي ذئب ، وسعيد بن أبي عروبة والمثنى بن الصباح يقولون : « قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك » ذكره في التدريب ١/١٣٢ .

على الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع » . وجور كثير من أهل الحديث أن يقول التلميذ عند الأداء : حدثنا الشيخ قراءة عليه « أو » أخبرنا قراءة عليه « أو » سمعت من الشيخ قراءة عليه بذكر هذا القيد الأخير إلزاماً ، لأن عدم ذكره يوهم حصول « السماع » الذي هو أعلى صور التحمل على التحقيق[1].

ونحن لم ننس بعد أن « أخبرنا » و « حدثنا » و « سمعت » صيغ اصطلاحية تفيد « السماع » عند الإطلاق.

ثالثاً — الإجازة :

لاحظنا في « السماع » أن المتحمل يسمع من لفظ الشيخ ، وفي « القراءة » أن التلميذ يعرض على شيخه قراءته ، فكلتا الصورتين تشتمل على الرواية مع الاسناد المتصل ، إما من النطق والمشافهة ، وإما من النقل الصحيح . والاجازة لا تشتمل على شيء من هذا ، لأنها عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ، ولو لم يسمعها منه ولم يقرأها عليه . لذلك يعترض ابن حزم على الإجازة ويراها « بدعة غير جائزة » ، ويزيد بعضهم على ذلك فيقول متشدداً في إنكارها : « من قال لغيره : « أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع » فكأنه قال : أجزت لك أن تكذب عليّ ، لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع »[2].

وهذه مغالاة ، فإن بعض صور الإجازة لا يبلغ هذا الحد من ضعف الرواية،

---

(١) الباعث الحثيث ١٢٥ وقارن بالتدريب ١٣٢ .

(٢) التدريب ١٣١ .

فمن الصور المقبولة في الإجازة لدى الجمهور ، دونما تردد [1] :

إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم أو لفلان (مع ذكر اسمه ومميزاته) رواية صحيح مسلم أو سنن أبي داوود أو الكتب الستة أو ما اشتملت عليه مدوناتي ، وهي كذا وكذا .

ويتوسع كثيرون فيقبلون كذلك إجازة شخص معين ،أو أشخاص معينين بشيء مبهم غير معين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم أو لفلان جميع مسموعاتي أو مروياتي أو ما شابه ذلك من العبارات الغامضة . فقبول هذه الصورة قائم على ضرب من الاتساع في تفهم معنى الإجازة .

أما الإجازة بمجهول لمجهول ففاسدة اتفاقاً . وأما الإجازات العامة كأن يقول الشيخ : أجزت برواية كذا « الناس » أو « المسلمين » أو « الموجودين » أو « أهل عصري » أو « من شهد أن لا إله إلا الله » أو « من شاء » أو « من شاء فلان » فالتحقيق أنها غير جائزة ، وإن قال بعضهم بجوازها .

والأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاهاً أمام تلميذه ، فإن أجازه كتابة من غير نطق لم تصح عند المتشددين . غير أن الأرجح مساواة الكتابة للنطق في هذا الموضوع .

والاجازة حتى في صورها المقبولة ليست في قوة القراءة فضلاً على السماع ،

---

(١) انظر في هذه الصور التدريب ١٣٧ وما بعدها وقارن باختصار علوم الحديث ١٣٢ .

فهي تأتي بعدها في الدرجة الثالثة بين درجات تحمل الحديث [1] .

رابعاً - المناولة :

يريدون بالمناولة أن يعطي الشيخ تلميذه كتاباً أوحديثاً مكتوباً ليقوم بأدائه وروايته عنه . وهي على صور متعددة تتفاوت قوة وضعفاً . فأعلى صورها وأقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له : قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته فخذه مني وأروه عني [2] . وتسمى هذه الصورة « مناولة مع الاجازة » وقد غالى بعضهم في شأنها فجعلها « أرفع من السماع ، لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت ، لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع » لكن الامام النووي يفصل في هذه القضية بقوله : « والصحيح أنها منحطة عن السماع والقراءة » .[3]

ويقارب « المناولة مع الاجازة » أن يقول الشيخ لتلميذه: « خذ هذا الكتاب فانسخه وراجعه ثم ردّه إلي » .

ودون هاتين الصورتين أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه ، فيأخذه منه ويتأمله ثم يقول له: « ارو هذا عني » .

ودون هذه الصور بلا ريب أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب يلتمس منه أن يناوله إياه فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر في الكتاب أو يراجعه أو يقابله.

خامساً — المكاتبة :

هي أن يكتب الشيخ بخطه أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه

---

(١) التدريب ١٣٨ .

(٢) قارن باختصار علوم الحديث ١٣٧ .

(٣) الباعث الحثيث ١٣٨ .

لشخص حاضر بين يديه يتلقى العلم عليه ، أولشخص غائب عنه ترسل الكتابة إليه [١] . وقوة الثقة بها لايتطرق إليها شك بالنسبة إلى الحاضر المكتوب له لأنه يرى بنفسه خط الشيخ أو خط كاتبه بحضور الشيخ وإقراره . وأما بالنسبة إلى الغائب المكتوب له ، فإن الثقة بالمكاتبة لاتضعف خلافاً لما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، لأن أمانة الرسول كافية في إقناع المرسل إليه بأن المكتوب من خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ [٢] وفي هذه الحال يشترط أن يكون الكاتب والرسول ثقتين عدلين .

وقد تشدد بعضهم فاشترط في « المكاتبة » أن تكون مقرونة « بالاجازة » وهو تشدد لامسوغ له ، لأن أكابر الرواة أخذوا بالمكاتبة وحدها غيرمقرونة ، فهذا البخاري يروي في كتاب « الأيمان والنذور » أنه كتب الى محمد بن بشار وروى حديثه [٣] . وهذا مسلم يقول في « صحيحه » : كتبت إلى جابر ابن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكتب إليّ : سمعت من رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رُجم الأسلمي ... [٤] الخ ... الحديث .

ولا ريب أن المكاتبة مع الإجازة أقوى من المكاتبة وحدها ، بل يذهب بعضهم إلى ترجيح المكاتبة المقرونة بالاجازة حتى على السماع نفسه [٥] .

---

(١) قارن بتوضيح الأفكار ٢/٣٣٨ والتدريب ١٤٦ .

(٢) والحقّ أنّ خط الانسان لا يشتبه بغيره ، ولا يقع فيه الالتباس كما لاحظ ابن الصلاح . (انظر التدريب ١٤٦) .

(٣) توضيح الأفكار ٢/٣٣٩ راجع الحاشية .

(٤) تدريب الراوي ١٤٧ .

(٥) الباعث الحثيث ١٤٠ .

ومن التوسع الذي يستحسن تجنبه أن يقول المؤدي عن طريق المكاتبة : سمعت أو حدثني أو أخبرني ، إطلاقاً ، لما في هذه الألفاظ من إيهام السماع ، أما إذا قيدها بلفظ المكاتبة فلا حرج عليه . ومن الدقة في تعبيره أن يقول : حدثني فلان أو أخبرني كتابة بخطه أو بخط فلان الذي حمله إليّ رسوله أو رسولي فلان ، في مجلسه أو في مجلس سواه ، بكذا وكذا [1] .

سادساً — الإعلام :

يراد بالإعلام اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث من مروياته أو من سماعه من فلان ، من غير أن يصرح باجازته له في أدائه [2] . والأكثرون على جواز هذه الصورة من صور التحمل مادامت الثقة بالشيخ متوفرة ، لأن هذه الثقة تمنعه من أن « يعلم » تلميذه بما ليس من مروياته ، وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح سماعه يومىء إلى رضاه عن تحمله له وأدائه : فالاجازة بالرواية مفهومة ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة ، ولذلك منع كثير من المحدثين الرواية بالاعلام إن صرح الشيخ لتلميذه بعدم سماحه له بالرواية عنه قائلاً له : « هذا سماعي أو هذه مروياتي ، ولكني أمنعك من روايتها عني ، أو لا أبيحها لك ، أو لا أجيزها لك ، أو لكن لا تؤدها عني » واستدلوا على هذا المنع بأن رواية كهذه تكون أشبه شيء « بالشهادة على الشهادة » ، فان الشاهد الثاني لا تصح شهادته إلا إذا أذن له الشاهد الأول بأن يشهد على شهادته [3] ،

---

(١) قارن بتوضيح الأفكار ٣٠٤/٢ واختصار علوم الحديث ١٣٩ .

(٢) التدريب ١٤٨ .

(٣) الباعث الحثيث ١٤٠ .

لكن القاضي عياضاً لايصحح هذا القياس ، ولايرى وجهاً للمشابهة بين الشهادة على الشهادة وبين الاعلام على هذا النحو « لأن الشهادة على الشهادة — على حد تعبيره — لاتصح إلا مع الاذن في كل حال ، والحديث عن السماع والقراءة لايحتاج فيه إلى إذن باتفاق . وأيضاً فالشهادة تفترق عن الرواية في أكثر الوجوه » [1] .

واستدلال القاضي عياض صريح في تسويغه الرواية بالاعلام ولو كان التلميذ ممنوعاً من شيخه من الأداء عنه . ويرى بعض الظاهرية[2] أن نهي الشيخ تلميذه عن رواية ما أعلمه به مساو لنهيه إياه عن رواية ماسمعه منه سماعاً حقيقياً [3] .

سابعاً — الوصية :

الوصية صورة نادرة من صور التحمل يراد بها تصريح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصي لفلان بكتاب معين كان يرويه [4] . وقد أباح بعض السلف للشخص الموصى له رواية ذلك الكتاب عن الموصي ، لأنهم رأوا في هذه الوصية شبهاً من الاعلام وضرباً من المناولة ، فكأن الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئاً معيناً وأعلمه بأنه من مروياته ، غير أن ألفاظه لم تكن واضحة في ذلك [5] .

---

(١) التدريب ١٤٨ .

(٢) الظاهرية هم أتباع داوود بن علي الظاهري - ٢٧٠ ، سموا بذلك لأنهم يقفون عند ظاهر النصوص .

(٣) اختصار علوم الحديث ١٤٠ .

(٤) التدريب ١٤٨ .

(٥) الباعث الحثيث ١٤١ .

والمسوغون للرواية بالوصية يعترفون — مع ذلك — بأنها من أضعف صور التحمل ، فهي دون المناولة والاعلام رغم شبهها بهما من بعض الوجوه .

وابن الصلاح لا يرى وجهاً للمشابهة بين الوصية من جانب ، وبين المناولة والاعلام من جانب آخر ، ويشدد النكير على القائلين بهذه المشابهة فيقول: « وقد احتج بعضهم لذلك ، فشبهه بقسم الاعلام وقسم المناولة . ولا يصح ذلك فان لقول من جوّز الرواية بمجرّد الاعلام والمناولة مستنداً ذكرناه ، لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا » [1] .

وعلى الموصى له عند أداء روايته أن يلتزم عبارة الموصي ، فلا يزيد عليها ولا ينقص منها ، لأن الوصية بالعلم كالوصية بالمال يجب أن تكون معروفة المعالم معينة المقدار ؛ فلا بد أن يكون الشيء الموصى به واضحاً أنه كتاب أو كتب أو أنه حديث أو أحاديث أو مسموعات أو مرويات ، وفقاً للتعبير الذي تلفظ به الشيخ الموصي .

ثامناً — الوجادة :

الوِجادة — بكسر الواو — مصدر مولّـد غير مسموع من العرب اصطلح المحدثون على إطلاقه على أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة [2] ، وذلك إذا وجد الشخص حديثاً بخط شيخ كان قد لقيه فألف خطه وعرفه ووثق به ؛ أو لم يلقه ولكنه استيقن من أن هذا المخطوط صحيح النسبة إليه ، وكذلك إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة لمؤلفين

---

(١) توضيح الأفكار ٢/٣٤٤ (في الحاشية) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٧ .

مشهورين . فالشخص الذي تقع يده على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية ، فيورد إسناد الحديث كما وجده ويقول : وجدت بخط فلان ، أو بخط يغلب على ظني أنه خط فلان ، أو في الصحيح المشهور ؛ ويسوق الحديث مثلما كان يصنع عبد الله بن أحمد بن حنبل ، فإنه كان كثيراً مايقول : « وجدت بخط أبي : حدثنا فلان .. » الخ السند والمتن[1].

ولا يجوز أن يقول الراوي عند أدائه : عن فلان ، أو حدثنا أو أخبرنا فلان أو سمعت منه ، أو وجدت بخطه و « هو شاكٌّ في ذلك » فهذا كله تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه[2]؛ وله أن يقول : « قال فلان ، أو بلغني أن فلاناً قال ، أو كتب الشيخ بخطه ، أو أمر من يكتب له » . ومن هنا نقدّر مدى الخطإ الذي يقع فيه كثير من كتابنا ومؤرخينا المعاصرين حين يقولون في كتبهم أو في أحاديثهم العادية : حدثنا الطبري أو ابن حجر أو الحافظ العراقي مثلاً[3] .

والوجادة — حين تفهم على وجهها الصحيح — لايجوز الشك بقيمتها صورة من صور التحمل ، فجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من « الوجادة » لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسماع أصبحوا نادرين جداً في حياتنا الاسلامية بعد أن انتشرت الطباعة وأضحى الرجوع إلى أمهات كتب الحديث سهلاً ميسوراً . وقد سبق أن جزم ابن الصلاح بأن مذهب وجوب العمل بالوجادة « هو الذي لايتجه غيره في الأعصار المتأخرة ،

---

(١) قارن بالتدريب ١٤٨-١٤٩ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٨ .

(٣) الباعث الحثيث ١٤٤ .

فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها »[1] .

وقد استدل العماد بن كثير[2] للعمل بالوجادة بقوله ﷺ في الحديث الصحيح : « أي الخلق أعجب إليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة . قال : وكيف لايؤمنون وهم عند ربهم ؟ وذكروا الأنبياء فقال : كيف لايؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فنحن ؟ قال : وكيف لاتؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قالوا : فمن يارسول الله ؟ قال : قوم يأتون بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بها »[3] .

فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة . وقد استحسن البُلْقيني هذا الاستنباط[4] . ولم يكن الأمر محوجاً إلى هذا كله ، فوجوب العمل بالوجادة لايتوقف عليه ، لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ ، وثقةُ المكلف بأن ما وصل إليه علمه صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ »[5] .

والحق أن تشدد السلف في بعض صور تحمل الحديث وأدائه ، كالوجادة والوصية والاعلام ، كان له مايسوّغه في حياتهم وظروفهم ، فقد كان الحديث شغلهم الشاغل ، وكانوا أشد منا حاجة إلى حفظه وروايته ، لضعف وسائل التدوين والكتابة لديهم ، ونحن نجد لزاماً علينا أن ننشط في حفظ الحديث

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٩ .

(٢) هو الامام المحدث المفسر ، عماد الدين أبو الفداء ، إسماعيل بن الشيخ أبي حفص شهاب الدين عمر ، صاحب التصانيف الكثيرة . توفي سنة ٧٧٤ .

(٣) توضيح الأفكار ٢/٩ : ٣ وقارن بتفسير ابن كثير ١/٧٤-٧٥ طبعة المنار .

(٤) التدريب ٩ : ١ . والبلقيني هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان ، أبو الفضل جلال الدين . برع في الفقه والأصول والعربيـــة والتفسير . من كتبه (الافهام ، لما في صحيح البخاري من الابهام) . توفي سنة ٨٢٤ (شذرات الذهب ٧/١٦٦) .

(٥) الباعث الحثيث ١٤٤ .

والتدقيق في طرق تحمله وروايته ، ولكن تيسير الطباعة يقوم عنا بعبء كبير من أعباء حفظ الحديث وصيانته .

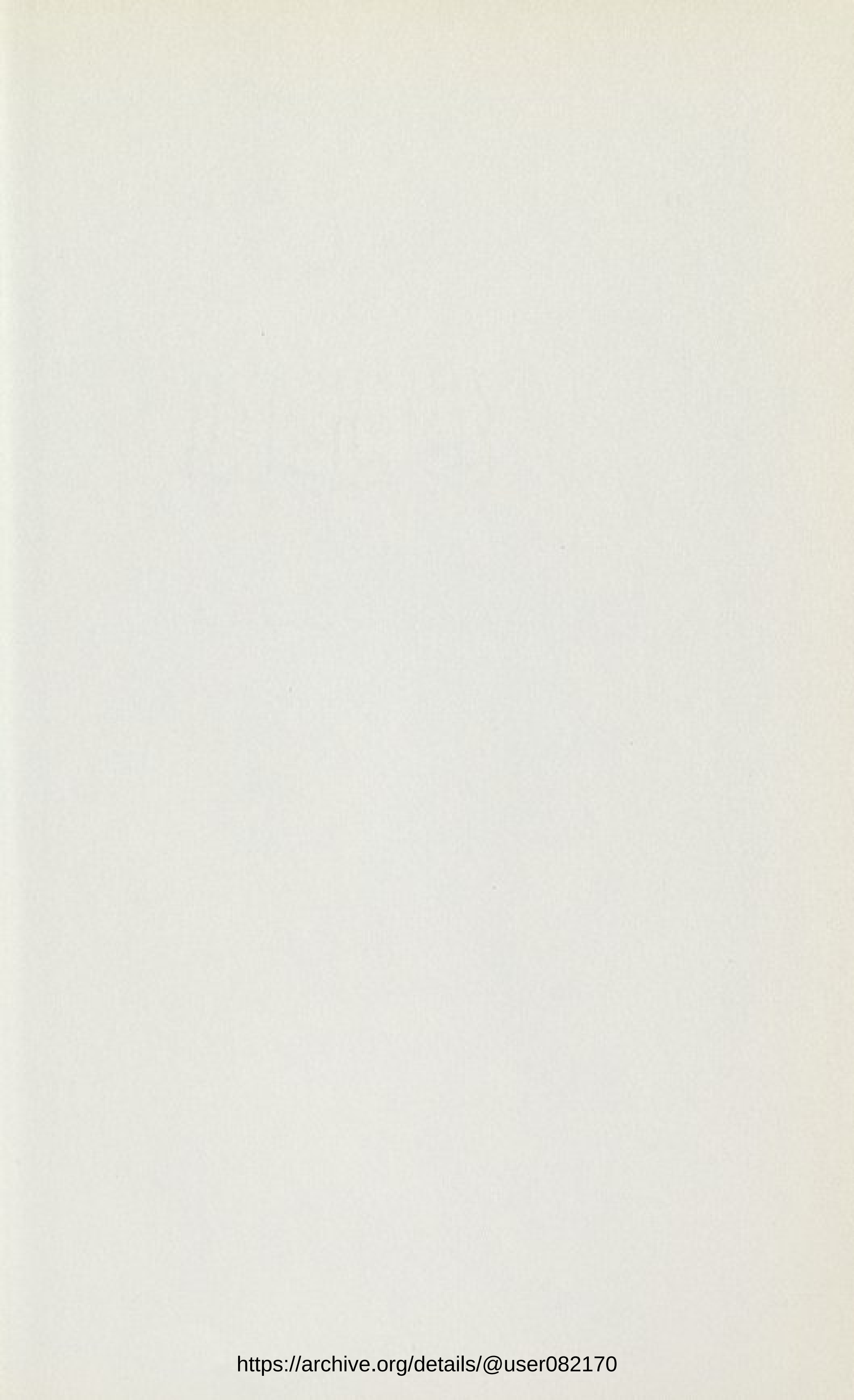
صور الأداء

إن جميع الصور الثمان التي اصطلح عليها المحدثون لبيان طريقة التحمل تصلح لتصوير حالات الأداء ، والأداء هو رواية الحديث للتلميذ ، والمؤدي إلى من دونه كان متحملاً حديث من هو فوقه ، فالشخص الواحد يكون في الوقت نفسه متحملاً ومؤدياً ، باعتبار الشيخ مرةً والتلميذ مرة أخرى : كأن يكون أبو بكر متحملاً حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فيكون أبو بكر تلميذاً ، والرسول عليه السلام شيخاً . فاذا أدى أبو بكر إلى عليٍّ مثلاً ماتحمله ، صار أبو بكر شيخاً مؤدياً ، وعليٌّ تلميذاً متحملاً .

لهذا الاعتبار كان لابد أن ينظر إلى الأداء على أنه امتداد للتحمل ، فالشخص الذي كان أهلاً للتحمل باحدى الصور الثمان أن يؤدي ما تحمله بواحدة من هذه الصور إذا لم يكن فيه صفة تمنع أهليته للأداء أو تضعفها .

الباب الثاني

التصنيف في علوم الحديث



الفصل الأول

علم الحديث رواية ودراية

ندرس في « الحديث » علمين رئيسين: أحدهما علم الحديث رواية ، والآخر علم الحديث دراية .

فعلم الحديث رواية يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، ولكل ما أضيف من ذلك إلى الصحابة والتابعين ، على الرأي المختار [1] .

وعلم الحديث دراية ، مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد [2] .

فالراوي هو الذي ينقل الحديث باسناده ، سواء أكان رجلاً أم امرأة [3] .

والمروي أعم من أن يكون مضافاً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره من الصحابة والتابعين .

---

(١) المنهل الحديث ٥ ٣ وقارن بتعريف ابن الأكفاني لهذا العلم في (التدريب ٣) .

(١) وهو مأخوذ من تعريف ابن حجر كما في التدريب ٣ – ٤ .

(٢) الكفاية ٩٧ .

أما أحوال الراوي المبحوث عنها (من حيث القبول والرد) فهي معرفة حاله تحملاً وأداء، وجرحاً وتعديلاً، ومعرفة موطنه وأسرته، ومولده ووفاته.

وأما أحوال المروي فهي ما يتعلق بشروط الرواية عند التحمل والأداء، وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو ما شابه ذلك مما سنراه في الفصول المقبلة.

وإذا قلنا في وصف الراوي أو المروي: «إنهما مقبولان أو مردودان» فلسنا نريد بقبولها العمل بهما، وبردهما عدم جواز العمل بهما، وإنما نقبلهما أو نردهما من جهة النقل، فقبولنا الراوي اعتبارنا له وأخذنا بمرويه؛ وردنا له إسقاطنا اعتباره وإغفالنا مرويه؛ وقبولنا للمروي اعتقادنا ثبوته؛ وردنا له شكنا فيه ورفضنا صحته.

ويطلق العلماء على علم الحديث دراية اسم (علم أصول الحديث)[1].

وإنّ دراستنا لمتن الحديث، وعنايتنا بحفظ كتب الرواية، ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله.

وهذه الدراسة التحليلية — في علم الحديث دراية — هي التي تعنينا في كتابنا هذا، فهي من متن الحديث بمنزلة التفسير من القرآن، أو الأحكام من الوقائع. ولقد كانت المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية أنواعاً مختلفة في نشأتها الأولى، وكانت — على كثرتها — مستقلة في موضوعها وغايتها ومنهجها. حتى إذا شاع التدوين وكثر التصنيف اتجه كل عالم إلى ناحية،

---

(١) المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ٨.

فكثرت العلوم المتعلقة بهذه الدراسة التحليلية ، وانطوت جميعاً تحت اسم واحد هو « علوم الحديث » . ونحن فيما يلي نذكر عبارة موجزة عن أهم تلك العلوم .

١ — علم الجرح والتعديل :

من تلك العلوم « علم الجرح والتعديل » وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ماورد في شأنهم مما يشينهم أو يزكيهم بألفاظ مخصوصة. وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه [1] .

وقد تكلم في هذا العلم كثيرون منذ عهد الصحابة إلى المتأخرين من المشتغلين بعلوم الحديث .

فمن الصحابة ابن عباس (٩٦) وأنس بن مالك (٩٣) .

ومن التابعين الشعبي (١٠٤) وابن سيرين (١١٠) .

وفي آخر عصر التابعين : الأعمش (١٤٨) وشعبة (١٦٠) ومالك (١٧٩).

ويلي هؤلاء طبقة منها ابن المبارك (١٨١) وابن عيينة (١٩٧) وعبد الرحمن ابن مهدي (١٩٨) . ويبلغ هذا العلم الذروة عند يحيي بن معين (٢٣٣) وابن حنبل (٢٤١) .

ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل « طبقات ابن سعد » الزهري البصري (٢٣٠) ويقع في ١٥ مجلداً . وقد اختصره السيوطي (٩١١) تحت

---

(١) كما يقول الحاكم في (معرفة علوم الحديث ص ٥٢ النوع الثامن عشر) . وراجع في (الكفاية) باب الكلام على العدالة وأحكامها ٨١ — ١٠١ وباب الكلام في الجرح وأحكامه ١٠١ .

عنوان « إيجاز الوعد ، المنتقى من طبقات ابن سعد » .

وللبخاري (٢٥٦) تواريخ ثلاثة فيها تعديل وتجريح [1] ، ولعلي بن المديني (٢٣٤) تاريخ يقع في عشرة أجزاء ، ولابن حبان (٣٥٤) كتاب في أوهام أصحاب التواريخ ، في عشرة أجزاء . وللعماد بن كثير (٧٧٤) كتاب التكميل، في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل .

وقد اتجه بعض العلماء إلى التأليف في رجال مخصوصين تعديلاً وتجريحاً . فألف في الثقات فقط كل من (العجلي ٣٦١) وزين الدين قاسم (٣٨٩)، وألف في الضعفاء والمتروكين كل من البخاري والنسائي وابن الجوزي،وفي المدلسين فقط ألف الامام الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الشافعي ، ثم النسائي ، ثم الدارقطني ، ثم السيوطي .

وقد صنف محمد بن طاهر المقدسي في رجال البخاري ومسلم فقط ، وصنف الحافظ الذهبي كتابه (الكاشف) في رجال الكتب الستة .

٢ ـــ علم رجال الحديث :

وهو علم يعرف به رواة الحديث من حيث إنهم رواة للحديث [2] .

وأول من عرف عنه الاشتغال بهذا العلم البخاري (٢٥٦) وفي طبقات ابن سعد (٢٣٠) الكثير من ذلك .

---

(١) طبع منها في الهند التاريخ الصغير سنة ١٣٢٥ هـ والجزءان الأول والرابع من «الكبير» سنة ١٣٦٠-١٣٦١ هـ .

(٢) المنهل الحديث للزرقاني ص ١٠ وقارن بالرسالة المستطرفة ٩٦ — ١٠٠ في فصل (كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم) .

وفي القرن الهجري السابع جمع عز الدين بن الأثير (٦٣٠) أسد الغابة في أسماء الصحابة ، بيد أنه خلط بهم من ليس صحابياً . وجاء بعده ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) بكتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) وقد اختصره تلميذه السيوطي (٩١١) في كتاب سماه (عين الاصابة) .

٣ ــ علم مختلف الحديث :

وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها ، إما بتقييد مطلقها ، أو بتخصيص عامها ، أو حملها على تعدد الحادثة أو غير ذلك . ويطلق عليه علم تلفيق الحديث [١] .

قال النووي في التقريب : « هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما . وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني . وصنف فيه الشافعي رحمه الله تعالى ، ولم يقصد استيفاءه ، بل ذكر جملة منه ، ينبه بها على طريقه » [٢] .

ومثال ذلك قوله عليه السلام : « لا عدوى » وقوله في حديث آخر « فرّ من المجذوم كما تفر من الأسد » وكلاهما حديث صحيح ، فيجمع بينهما « بأن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ، لكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح

---

(١) قارن المنهل الحديث ١١ بتوضيح الأفكار ٤٢٣ .
(٢) التدريب ١٩٧ .

سبباً لإعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من الأسباب » [1] .

وقد ألف في مختلف الحديث الامام الشافعي (٢٠٤) وابن قتيبة (٢٧٦) وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧) وابن الجوزي (٥٩٧) .

٤ ــ علم علل الحديث :

هو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدح في صحة الحديث كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث وما شابه ذلك [2] . وعند الكلام عن (المعلل) من أقسام الحديث الضعيف ، سنشير إلى أهم العلل التي توهن الحديث ولو كان في ظاهره سليماً من كل علة .

وممن كتب في هذا العلم ابن المديني (٢٣٤) والامام مسلم (٢٦١) وابن أبي حاتم (٣٢٧) وعلي بن عمر الدار قطني (٣٧٥) ومحمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥) وابن الجوزي (٥٩٧) .

٥ ــ علم غريب الحديث :

يبحث عن بيان ماخفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله

---

(١) التدريب ، ص ١٩٨ . وقارن بشرح النخبة لابن حجر ١٥ .

(٢) المنهل الحديث ١١ وانظر في الرسالة المستطرفة الكتب المؤلفة في علل الحديث ص ١٠٧ .

ﷺ بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي [1] .

أول من ألف كتاباً في هذا العلم أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (٢١٠) ولكن كتابه كان صغيراً موجزاً ، وقد جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني (٢٠٤) كتاباً أكبر منه ، ثم صنف أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣) كتاباً أفنى فيه عمره ، وابن قتيبة (٢٧٦) ثم الزمخشري (٥٣٨) كتابه (الفائق في غريب الحديث) ، ثم مجد الدين المعروف بابن الأثير (٦٠٦) كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) وقد ذيّل الأرموي كتاب النهاية هذا ، واختصره السيوطي (٩١١) في كتابه (الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير) .

٦ ـ علم ناسخ الحديث ومنسوخه :

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ . فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ [2] .

والناسخ قد يعرف من رسول الله ﷺ كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا منها مابدا لكم » رواه مسلم من حديث بريدة [3] . وقد يعرف الناسخ بالتأريخ

---

(١) راجع الرسالة المستطرفة ١١٥ وتوضيح الأفكار ٢/ ٤١٢ .
(٢) المنهل الحديث ١١ وقارن بالرسالة المستطرفة ص ٦٠ .
(٣) شرح النخبة ١٦ .

وعلم السيرة ، كما في حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وذلك في شأن جعفر ابن أبي طالب ، قبل الفتح ، وقول ابن عباس « احتجم وهو صائم محرم » وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه زمن الفتح .

وقد ألف في (ناسخ الحديث ومنسوخه) أحمد بن إسحاق الديناري (٣١٨) ومحمد بن بحـر الأصبهاني (٣٢٢) وهبة الله بن سلامة (٤١٠) ومحمد بن موسى الحازمي (٥٨٤) [1] وابن الجوزي (٥٩٧) .

* * *

(١) وقد طبع كتاب الحازمي في حيدر آباد ومصر وحلب ، واسمه « الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار » .

الفصل الثاني

كتب الحديث روايةً ومراتبها

١ ـ مراتب هذه الكتب

لقد صنفت في الحديث كتب كثيرة وصل إلينا بعضها، ولم يصل بعضها الآخر، ولا يزال عدد كبير منها مخطوطاً في المكاتب العالمية، وسيعيش لها الجهابذة من العلماء لينفضوا عنها الغبار ويحيوا بها التراث الإسلامي العظيم. وكان ينبغي أن تكون كتب الحديث بهذه الكثرة، لأن مجموعة الأحاديث النبوية يتعذر إحصاؤها وضبطها في كتاب يجمعها مهما يكن هذا الكتاب ضخماً عظيماً، فالإمام أحمد بن حنبل انتخب مسنده وحده من ٧٥٠،٠٠٠ (خمسين ألف حديث وسبع مئة ألف) [١] مع أن أحاديث هذا المسند لا تبلغ الأربعين ألفاً [٢]. وقد حاول السيوطي في كتابه «جمع الجوامع» أن يستوعب الأحاديث

---

(١) خصائص المسند لأبي موسى المديني = انظر المسند، طبعة شاكر، المقدمة ٢١/١.

(٢) يقول العلامة أحمد شاكر في المسند: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً. وسيتبيّن عدده عند إتمامه إن شاء الله». ٢٣/١. ولكن منيته عاجلته قبل أن يتمه.

النبوية بأسرها ، وفقاً لما أداه إليه اجتهاده واطلاعه ، فجمع منها مئة ألف حديث ومات قبل أن يتم تصنيفه . وجدير بالذكر أنه كان يقول : « أكثر مايوجد على وجه الأرض من الأحاديث النبوية ، القولية والفعلية ، مئتا ألف حديث و نيف » [1] .

إن هذا المقدار العظيم من الأحاديث التي جمعت من كتب شتى ألفت في أعصر مختلفة لايمكن أن ينظر إلى مصادره كلها نظرة متساوية ، وبعبارة أخرى: لايمكن أن تكون مصادر الحديث — على اختلافها — ذات طبقة واحدة ، ومرتبة واحدة ، ولذلك اصطلح العلماء على تقسيم كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضعف إلى طبقات [2] :

الطبقة الأولى : تنحصر في صحيحي البخاري ومسلم وموطأ مالك بن أنس، وفيها من أقسام الحديث : المتواتر ، والصحيح الآحادي ، والحسن .

الطبقة الثانية : وفيها جامع الترمذي ، وسنن أبي داوود ، ومسند أحمد بن حنبل ،ومجتبى النسائي ، وهي كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ ، ولكن مصنفيها لم يرضوا فيها بالتساهل فيما اشترطوه على أنفسهم ، وتلقاها مَنْ بعدهم بالقبول ، ومنها استمدت أكثر العلوم والأحكام وإن كانت لاتخلو من الضعيف.

---

(١) وقد صرح السيوطي بذلك فقال : « سميته جمع الجوامع ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها ». ويعلق المناوي على هذه العبارة فيقول : « وهذا بحسب مااطلع عليه المصنف. لا باعتبار ما في نفس الأمر » .

(٢) قارن بـ « حجة الله البالغة » للامام الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي، ص ١٠٥ وما بعدها ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، سنة ١٣٢٢ هـ .

والمحدثون يعتمدون على هاتين الطبقتين بوجه خاص ، ويستنبطون منهما أصول العقيدة والشريعة .

الطبقة الثالثة : وهي الكتب التي يكثر فيها أنواع الضعيف من شاذ ومنكر ومضطرب ، مع استتار حال رجالها وعدم تداول ماشذت به أو انفردت : كمسند ابن أبي شيبة ، ومسند الطيالسي ، ومسند عبد بن حميد ، ومصنف عبد الرزاق ، وكتب البيهقي والطبراني والطحاوي ، وهذه الطبقة لا يستطيع الاعتماد عليها والاستمداد منها إلا جهابذة المحدثين ، الذين أفنوا حياتهم في استكمال هذا العلم وتتبع جزئياته .

الطبقة الرابعة : مصنفات هزيلة جمعت في العصور المتأخرة من أفواه القصاص والوعاظ والمتصوفة والمؤرخين غير العدول وأصحاب البدع والأهواء كما في تصانيف ابن مردويه وابن شاهين وأبي الشيخ . ومن الواضح أنّ هذه الطبقة الأخيرة لا يعول عليها أحد من الذين لهم إلمام بالحديث النبوي ، لأنها مصدر الأهواء والبدع .

ب ـ التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد

تعددت أنواع كتب الحديث ، كما تعددت طبقاتها ، فكان منها كتب الصحاح والجوامع والمسانيد ، والمعاجم ، والمستدركات ، والمستخرجات ، والأجزاء .

آ) أما كتب الصحاح فهي تشمل الكتب الستة للبخاري ومسلم وأبي

داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، إلا أنّ العلماء اختلفوا في ابن ماجه ، فجعلوا الكتاب السادس موطأ الإمام مالك ، كما قال رزين وابن الأثير ، أو مسند الدارمي كما قال ابن حجر العسقلاني [١] . وعلى ذلك فإنّ من الواضح أنّ عبارة « الكتب الخمسة » تصدق على كتب الأئمة الذين ذكروا قبل ابن ماجه، فإذا قرأنا في ذيل بعض الأحاديث مثل هـذه العبارة : « رواه الخمسة » فمعنى ذلك أنّ البخاري ومسلماً وأبا داوود والترمذي والنسائي قد اتفقوا جميعاً على رواية هذا الحديث . وعبارة « الصحيحين » تطلق على كتابي البخاري [٢] ومسلم [٣] ،ويقال في الحديث الذي روياه : « رواه الشيخان » أو « متفق عليه» .

---

(١) الرسالة المستطرفة ١٠ – ١١ .

(٢) الامام البخاري هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم . ويكنى أبا عبد الله . أخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة من عمره ، فكتب عن أكثر من ألف شيخ ، وحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومئتي ألف غير صحيح ، وكتابه « الجامع الصحيح » هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد ، سمعه من اكثر من سبعين ألفاً ، وظل يشتغل في جمعه ست عشرة سنة .

ولصحيح البخاري شروح كثيرة ذكر منهـا صاحب « كشف الظنون » اثنين وثمانين شرحاً ، ولكنّ أفضلها شرح ابن حجر المسمى « فتح الباري » .

ومن مصنفات البخاري التواريخ الثلاثة :الكبير والأوسط والصغير ، وكتاب الكنى ، وكتاب الوحدان ، وكتاب الأدب المفرد ، وكتاب الضعفاء .

توفي البخاري سنة ٢٥٦ في قرية من قرى سمرقند تسمى « خرتنك » .

(٣) هو الامام مسلم بن الحجـاج بن مسلم القشيري ، وبنو قشير قبيلة عربية معروفة ، النيسابوري ، وكنيته أبو الحسين ، أجمع العلماء على إمامته في الحديث ، وقد رحل كثيراً في طلبه .

ولمسلم كتب كثيرة منها صحيحه المشهور ، وكتاب العلل . وكتـاب أوهام المحدثين ، وكتاب من ليس له إلا راو واحد ، وكتاب طبقات التابعين ، وكتاب المخضرمين ، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال .

وقد توفي الامام مسلم بنيسابور سنة ٢٦١ هـ ، عن خمس وخمسين سنة .

وإنما سميت الكتب الستة بالصحاح على سبيل التغليب ، وإلا فإن كتب « السنن » الأربعة للترمذي وأبي داوود والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين منزلة ، وأقل منهما دقة وضبطاً [1] .

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها ، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخاري ، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم [2] ، ومن رغب في زيادة معلوماته في فن التحديث فعليه بجامع الترمذي ، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبغيته لدى أبي داوود [3] في سننه ، ومن كان يعنيه حسن التبويب في الفقه فابن ماجه [4] يلبي رغبته ؛ أما النسائي [5] فقد توافرت له أكثر هذه المزايا .

---

(١) وكتب الصحاح غير الكتب الستة - كما ذكر السيوطي في خطبة كتابه « جمع الجوامع » - هي صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن إسحاق المتوفى سنة ٣١١ ، وصحيح أبي عوانة يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم الاسفراييني المتوفى سنة ٣١٦ ، وصحيح ابن حبان محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ ، والصحاح المختارة للضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٣٤ ، وقارن بالرسالة المستطرفة ص ١٦ - ٢١ .

(٢) قيل إنها لا تزيد عن اربعة عشر موضعاً ، يعلق فيها سند الحديث فيقول : « مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد سردها الحافظ العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح (انظر ص ٢٠ - ٢١) طبعة حلب سنة ١٣٥٠ هـ .

(٣) هو أحد أئمة الحديث المتقنين ، الامام الحافظ أبو داوود سليمان بن الأشعث ، الأزدي ، السجستاني اقتصر في « سننه » على أحاديث الأحكام . وله ملاحظات قيمة على الرواة والأحاديث ، توفي سنة ٢٧٥ هـ .

(٤) هو الحافظ أبو عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني ، المعروف بابن ماجه (بهاء ساكنة وصلاً ووقفاً لأنه اسم أعجمي) ، وهو لقب أبيه لا جده . وأول من أضاف (سننه) مكملاً به الأصول الستة ابو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له ، وقد توفي ابن ماجه سنة ٢٧٥ هـ على الأشهر .

(٥) هو الحافظ ابو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي ، نسبة إلى نساء بلدة مشهورة =

وصحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم ، لأن الإمام البخاري اشترط في إخراجه الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوي لشيخه ، والثاني ثبوت سماعه ، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة [1] .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه (فتح الباري) أنّ عدة أحاديث البخاري بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢)، فيها من المتون الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢) ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩) ولم يتناول ابن حجر بالعد والاستقصاء ما في البخاري من الموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين [2] . أما عدة ما في صحيح مسلم بلا تكرار فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث [3] .

والبخاري قد وضع بنفسه عناوين « صحيحه » فبوبه بطريقة خاصة تدل على سعة علمه وفقهه ، وهو غالباً يفتتح الباب بالآيات القرآنية ، فيستنبط من ذلك رأيه الفقهي في الأبواب المختلفة . أما مسلم فإنه رتب أحاديثه بطريقة خاصة ، فجعل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متتابعة من غير أن يفردها بعنوان يضعه لها بنفسه ، ولقد بوب له صحيحه ووضع له

بخراسان . وسننه أقل السنن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين . وقد جرّد الصحاح من سننه الكبرى فصنع منها كتاباً سماه « المجتبى » ، وهو المعدود من الأمهات الكبرى ، واحد الكتب الستة عند الاطلاق . وقد توفي النسائي سنة ٣٠٣ هـ .

(١) اختصار علوم الحديث ٢٢ . غير أن أبا علي النيسابوري ، شيخ الحاكم ، وطائفة من علماء المغرب يرجحون صحيح مسلم على صحيح البخاري . والكتابان باجماع علماء المسلمين أصح كتب الحديث قاطبة .

(٢) فتح الباري ٤٧٠/١-٤٧٨ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٢٥ .

عناوينه الإمام النووي ، فأصبح الانتفاع به أيسر . ولمسلم في صحيحه مزايا منها سهولة تناوله ،لأنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها وأورد فيه أسانيده المتعددة ، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة . ومسلم يميز بين « حدثنا » و « أخبرنا » فكان يرى أنّ « حدثنا » لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة ، « وأخبرنا » لما قرىء على الشيخ [1] . وهذا مذهب أكثر أصحاب الحديث ، ولا سيما الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق . ثم إنّ مسلماً يعنى في صحيحه بضبط ألفاظ الرواة ، كقوله « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قالا : حدثنا فلان [2] » . وإذا كان بين الرواة اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك فإنه حريص على التنبيه عليه ولو لم يتغير به المعنى [3] ، وهذا إن دل على شيء فعلى ضبطه وأمانته .

وفي كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العبارة (ثنا) وإلى (أخبرنا) بهذه العبارة (أنا) وهما اصطلاحان يراد بهما الاختصار . ويكثر في صحيح مسلم خاصة حرف حاء (ح) يرمز إلى التحول من إسناد إلى إسناد،

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٥١ .

(٢) مثاله : « حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب – واللفظ لزهير – قالا : حدثنا يحيى ، وهو القطان .... » كتاب البيوع ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ٥/٢٦ .

(٣) مثاله : « حدثنا عبد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن قتادة عن أبي أيوب – واسمه يحيى بن مالك ، الأزدي ، ويقال المراغي ، والمراغ حي من الأزد – عن عبد الله ابن عمرو عن النبي ... » صحيح مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٢/١٠٤ .

وذلك إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، فعلى القارىء إذا انتهى إليها أن يقول (ح) ثم يستمر في قراءة ما بعدها [١] .

والبخاري ومسلم لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فلقد فاتهما عدد قليل من الأحاديث اعترفا بصحتها مع أنها لم ترد في كتابيهما ، وإنما وردت في كتب السنن الأربعة أو سواها من الكتب المشهود لها بالصحة [٢] .

أما موطأ الامام مالك [٣] فانه يلي الصحيحين في الرتبة ، على الرأي القائل بأنه سادس الكتب السنة ، ولم يعد في الكتب الصحاح على رأي الذين يجعلون الأصل السادس سنن ابن ماجه ، وتعليل ذلك لديهم أن فيه كثيراً من المراسيل من ناحية ، وكثيراً من الآراء الفقهية من ناحية ثانية ، فهو إلى كتب الفقه أقرب [٤] .

ب) والجوامع من كتب الحديث تشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطلحوا على أنها ثمانية : باب العقائد ، باب الأحكام ، باب الرقاق ، باب آداب الطعام والشراب ، باب التفسير ، والتاريخ والسير ، باب السفر والقيام والقعود (ويسمى باب الشمائل أيضاً) ، باب الفتن ، وأخيراً باب المناقب والمثالب [٥] . فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يسمى جامعاً :

---

(١) انظر في دلالة حاء التحويل علوم الحديث ١٨٢-١٨٣ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٩١ ح ٤ .

(٤) الباعث الحثيث ٣١ ، ٣٢ .

(٥) قارن التوضيح ٢/١٥ بالمستطرفة ٣٢ . وهذه الأبواب الثمانية قبل أن تضم بين دفتي « جامع » واحد يجمعها ، كان كل منها موضوعاً لكتاب قائم برأسه . ففي العقائد كتاب التوحيد لابن خزيمة ، وفي الاحكام كتب السنن الأربعة التي سبقت الاشارة إليها ، لأبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وفي الرقاق كتاب الزهد للامام احمد بن حنبل ، وفي الآداب=

كجامع البخاري وجامع الترمذي .

ج) والمسانيد جمع مسند ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الاسلامية [1] ، أو تبعاً للانساب [2] . ومنها مسند أبي داوود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ ، وهو كما ذكرنا سابقاً أول من ألف في المسانيد ، ومنها مسند بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٩٦ [3] ، ويسمى مسنده أيضاً «مصنفاً» لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على أبواب الفقه . وأوفى تلك المسانيد وأوسعها مسند الامام أحمد بن حنبل [4] . وفي هذا المسند [5] أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج في الكتب الستة . وقد قال الامام أحمد عن مسنده هذا : «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمئة ألف حديث وخمسين ألفاً ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا اليه : فان وجدتموه

= كتاب الأدب المفرد للبخاري ، وفي التفسير كتاب ابن مردويه وابن جرير ، وفي السفر والقيام كتاب الشمائل للترمذي ، وفي الفتن كتاب لنعيم بن حماد . وراجع ما ذكره عن « الجوامع » ٢/١٥ في التوضيح .

(١) قال الخطيب : « وهذه الطريقة أحب الينا في تخريج المسند ، فيبدأ بالعشرة رضوان الله عليهم : ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر» الجامع ١٠/١٩٠ وجه ١ .

(٢) وحينئذ يبدأ ببني هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب . الجامع ١٠/١٩٠ وجه ١ أيضاً .

(٣) وانظر في وصف مسند بقي (نفح الطيب ١/٥٨١ و ٢/١٣١) .

(٤) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ، الشيباني ، المروزي ثم البغدادي ، وكنيته أبو عبد الله . كان آية في الحفظ والضبط ، وهو من أمراء المؤمنين في الحديث ، كتبه كثيرة أهمها المسند ، وكتاب العلل ، وكتاب الزهد ، وكتاب فضائل الصحابة ، توفي ٢٤١ هـ .

(٥) مسند ابن حنبل مطبوع في مصر في ستة مجلدات كبار ، وقد تم طبعه سنة ١٣١٣ ، والعلامة أحمد محمد شاكر شرع بطبعه بتحقيق مشكور . ولكن منيته أعجلته عن إتمامه فلم ينشر إلا خمسة عشر مجلداً .

فيه ، وإلا فليس بحجة »[1] وقدعقب الحافظ الذهبي على ذلك بقوله: «هذا القول منه على غالب الأمر ، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند » وسنرى في بحث « الموضوع وأسباب الوضع » أنّ للحافظ ابن حجر رسالة سماها (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد) ردّ فيها أقوال الزاعمين أنّ في المسند موضوعات ، وقد فصل ابن تيمية في هذه القضية فصلاً حكيماً إذ نفى في كتابه (التوسل والوسيلة) وجود الموضوع في مسند الإمام أحمد إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذاب ، « أما إذا كان المراد ما لم يقله النبي ﷺ ، لغلط راويه وسوء حفظه ، ففي المسند والسنن من ذلك كثير » .

د) والمعاجم جمع معجم ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الشيوخ ، أو البلدان ، أو القبائل ، مرتبة على حروف المعجم[2] . وأشهر المعاجم معجم الطبراني الكبير ، والمتوسط ، والصغير .

هـ) والمستدركات جمع مستدرك ، وهو ما استدرك فيه مافات المؤلف في كتابه على شرطه . وأشهرها مستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين ، وقد لخصه الذهبي[3] . غير أن الحاكم ألزم الشيخين باخراج أحاديث لاتلزمهما ، لضعف رواتها عندهما[4] . على أنّ الضرر في مستدرك الحاكم أنه

---

(١) راجع مقدمة المسند ، طشاكر ص ٢١ . وكان الامام أحمد شديد الاعتزاز بمسنده ، لايمانه بأنه جمع السنة فأوعاها ، فكان يقول لابنه عبـد الله راوي المسند عنه : «احتفظ بهذا المسند . فانه سيكون للناس إماماً » .

(٢) الرسالة المستطرفة ١٠١ .

(٣) وهما مطبوعان في الهند .

(٤) اختصار علوم الحديث ٢٦ .

كان يظنّ ما ليس بصحيح صحيحاً ، لأنه يحاول تخريج بعض الأحاديث على شرط الشيخين ، وإن كان في كثير من استدراكاته مقال[1] .

و)و المستخرجات ، وموضوع المستخرج ـ كما قال العراقي : أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ،من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه [2] . من ذلك مستخرج أبي بكر الاسماعيلي على البخاري ، ومستخرج أبي عوانة على مسلم ، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي ،ومستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داوود . قال ابن كثير في (مختصر علوم الحديث) في هذا السياق : « وكتب أخر التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة ، وابن حبان البستي . وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً » [3] .

ز) والأجزاء ، والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، كجزء أبي بكر ، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب ، كجزء في قيام الليل للمروزي ، وجزء في صلاة الضحى للسيوطي ، ومنه الفوائد الحديثية كالوحدانيات والثنائيات إلى العشاريات . ومنه كتاب الواحدان للإمام مسلم [4] .

وكل من علم شروط العمل بالحديث ، وكان أهلا لتحمله وأدائه ، جازله أن ينقل الحديث من الكتب الصحيحة المشهورة ، وأن يرويه ويذيع معناه.

---

(١) تدريب الراوي ، ص ١٠٠ .
(٢) التدريب ٣٣ .
(٣) اختصار علوم الحديث ، ص ٢٧ .
(٤) الرسالة المستطرفة : ٦٤-٦٥ .

الفصل الثالث

شروط الراوي

ومقاييس المحدثين

العقل والضبط والعدالة والإسلام شروط لا بدّ منها لقبول الروايـة ، فلو فقدها الراوي أو فقد بعضها ردّت روايته ، وتُرك حديثه. وإلى هذه الشروط الأربعة تؤول أقوال نقاد الحديث من قدامى ومتأخرين. غير أن دقة الاصطلاح هي ميزة المتأخرين الذين اطلعوا على الكثير من آراء الأوائل ورجحوا بينها واختاروا أحدها ؛ أما القدامى فكانوا يقنعون من الموضوع بتطبيقه العملي ، فتغنيهم الدربة والممارسة عن وضع المصطلحات والتدقيق في المقاييس . قيل لشعبة بن الحجاج (ـ ١٦٠) : من الذي يترك حديثه ؟ فقال: إذاروى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثرَ تُرك حديثُه ، فإذا اتهم بالحديث تُرك حديثه ؛ فاذا أكثر الغلط تُرِكَ حديثه ، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه غلط تُركَ حديثه . وما كان غير هذا فارو ِ عنه » (١) .

ويكاد شعبة بهذا يصرح بشرطين من شروط الراوي الذي يقبل حديثه ،

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ٦٢ .

وهما الضبط والعدالة ، فكثرة الغلط تنافي الضبط، والاتهام في الحديث يعارض العدالة . أما الاسلام والعقل فأمران بديهيان لم يلتزم شعبة ذكر لفظهما ، إذ كان لا يتصور العدالة من غير إسلام ، أو الضبطَ من غير عقل وتمييز .

لكنَّ المتأخرين من نقاد الحديث ـ حين أخذوا أنفسهم بدقة المصطلحات ووضوح المقاييس — نبهوا على الشروط جميعاً ، فذكروا البديهيات أحياناً ، ولم يضنوا على طالب هذا العلم بالتبويب والتقسيم .

وشرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز . فيندرج تحته البالغ تحملاً وأداء ، والصبي المميز تحملاً لا أداء . فقد لوحظ في شرط العقل البلوغ ضمناً ، لأنّ في وسع الصبي أن يتحمل الرواية ، ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه [1] .

وممن كثرت الرواية عنه من الصحابة ، وكان سماعه في الصغر ، أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري . وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقاً في دارهم ، وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين [2] .

ولم يتفق المحدثون على مبلغ السن الذي يستحسن التحديث معه [3] ، فقال قوم : الحدّ في السماع خمس عشرة سنة ، وقال غيرهم : ثلاث عشرة . وقال جمهور العلماء : يصح السماع لمن سنّه دون ذلك . وبهذا الرأي الأخير أخذ

---

(١) انظر في الكفاية ص ٥٤ باب ما جاء في صحة سماع الصغير .

(٢) الكفاية ٥٦ .

(٣) انظر الآراء المختلفة حول هذه القضية في الجامع لأخلاق الراوي ٤/٧١ .

الخطيب البغدادي وقال : « وهذا هو عندنا الصواب »[1] .

والحدّ في السماع خضع لبعض الاعتبارات الاقليمية ، فإذا كان أهل البصرة يكتبون الحديث ويسمعونه لعشر سنين[2] ، فما كان الكوفيون ليتساهلوا في ذلك إلا بعد استكمال أحدهم عشرين سنة ، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعبد[3] . أما أهل الشام فما كانوا يكتبون العلم إلا لثلاثين[4] .

ويريدون بضبط الراوي سماعه للرواية كما يجب وفهمه لها فهماً دقيقاً ، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه ، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء[5] . فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة ودقة الملاحظة .

ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، فإن وافقهم في روايتهم غالباً — ولو من حيث المعنى — فضابط ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإنْ كثرت مخالفه لهم وندرت الموافقة اختلّ ضبطه ولم يحتج بحديثه[6] .

والحقّ أنّ مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ . ولا ريب في أنّ الذي يتحمل الروايات الشاذة يتحمل وزراً كبيراً وشراً كثيراً[7] .

---

(١) الكفاية ٥٤ .

(٢) الكفاية ٥٥ .

(٣) الكفاية ٥٤ .

(٤) الكفاية ٥٥ .

(٥) والمحدثون يفرقون هنا بين قديم حديث الرجل وجديده ، فقد يضعف ضبط الرجل في أواخر أيامه فيقال فيه : تغير بأَخَرَة . وانظر في (سنن أبي داوود ٣/٨٥ رقم ٢٦٩٥) كيف ردّ حديث أحد الرواة لأنه تغير ولم يخرج الحديث إلا بأخرة .

(٦) التدريب ١١٠ .

(٧) الكفاية ١٤٠ .

قال شعبة بن الحجاج : « لايجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ »[1] .

ولقد قيض الله للرواية علماء أعلاماً شددوا في أمرها ، وكانوا في تشددهم حكماء ، فلم ينقلوا إلا الصحيح . والصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع[2] . ومن الطبيعي إذن أن يحذر عبد الله بن المبارك من كتابة الحديث أو سماعه عن غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[3] .

ويريدون بعدالة الراوي استقامته التامة في شؤون الدين ، وسلامته من الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة[4] . وقد عرّف الخطيب البغدادي العدل بأنه « من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به ، وتوقي ما نهي عنه ، وتجنّب الفواحش المسقطة،وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة ، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه[5] » .

وفرّقوا بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد . وإذا كانت التزكية لاتقبل إلا بشهادة رجلين ، فتعديل الراوي يثبت بمعرّف واحد ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، حراً أم عبداً ، شريطة أن يكون في نفسه عدلاً مرضياً[6] . وهذا

---

(١) الكفاية ١٤١ .

(٢) معرفة علوم علوم الحديث ٥٩ .

(٣) الكفاية ١٤٣ وراجع في هذه الصفحة ذاتها من الكفاية أقوال العلماء في ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه ، وكان الوهم غالباً على روايته .

(٤) قارن بتوضيح الأفكار ١١٨/٢ .

(٥) الكفاية ٨٠ .

(٦) توضيح الأفكار ١٢١/٢ وقارن بالفروق للقرافي ٥/١-٢٢ ط . تونس .

هو اختيار الإمام فخر الدين [1] ، والسيف الآمدي [2] . على أنّ بعض العلماء يسوّي بين الشاهد والراوي ، فالتعديل يثبت لكليهما بتعريف شخص واحد [3] . وقد انتصر القاضي أبو بكر [4] لهذا الرأي . وواضح أنّ تزكية الشاهد ليست هي عين الشهادة ، فلا بد من رجلين في الشهادة على جميع الأقوال ، أما تزكية الشاهد فهي التي جرى حولها الخلاف ، هل يكفي لإثباتها شخص واحد أم لا بد من شخصين ؟

والمروءة التي ينبغي توافرها في الراوي المعدّل كثيراً ما قيست بالمقاييس الخلقية الإنسانية المشتركة . ويستشهد الخطيب البغدادي على ذلك بقول النبي ﷺ : « من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو من كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته ، وحرمت غيبته » [5] .

وفي ضوء هذه المقاييس ، لم يكن بدٌّ من غض النظر عن بعض العيوب

---

(١) هو الامام فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، إمام كبير في المعقول والمنقول . صاحب التفسير الكبير المشهور . له كتب كثيرة منها « نهاية العقول » و « المحصول في علم الأصول » و « كتاب الأربعين في أصول الدين » . توفي سنة ٦٠٦ هـ .

(٢) سيف الدين الآمدي هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي : من علماء الأصول . له نحو عشرين مصنفاً منها « منتهى السول في الأصول » و « دقائق الحقائق » و « أبكار الأفكار » في علم الكلام . منسوب إلى آمد من « ديار بكر » . توفي سنة ٦٣١ هـ .

(٣) توضيح الأفكار ١٢١/٢ .

(٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، المشهور بالقاضي الباقلاني . انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة . أشهر كتبه « إعجاز القرآن » . توفي سنة ٤٠٣ هـ .

(٥) الكفاية ٧٨ .

التي لا يَعرَى منها إنسان ، وسيظلّ ما يجهله الناس من سيرة كل عالم وكل راو أكثر مما يعرفونه ، « فليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيبٌ لا بدّ ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبُه »[1] ، فليكن مقياسنا في تعديل الرواة « أنّ من كان فضله أكثر من نقصه وُهِبَ نقصُه لفضله » كما قال سعيد بن المسيب[2] .

وحُسن الظن بالراوي حمل بعض العلماء على التساهل في رواية الحديث عن مستور الحال ، وهو كل حامل علم معروف بالعناية فيه ، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبيّن جرحه[3] ، لقوله ﷺ : « يَحمل هذا العلمَ من كل خَلَفٍ عدولُه ، ينفون عنه تحريفَ الغالين ، وانتحال المبطلين[4] » . لكنّ المحققين من الأصوليين على رد كل رواية عن مستور الحال دفعاً للمفسدة[5] ، فلا بد من تعديله والكشف عما يمكن من دخائله وإن كان التوغل في الكشف عن سريرته ليس من عمل المحدثين في شيء .

ولا ريب أنّ العدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع ، لا يعرف إلا بتتبع الأفعال ، واختبار التصرفات ، لتكوين صورة صادقة عن الراوي .

---

(١) الكفاية ٧٩ .

(٢) نفسه ٧٩ . فالعبارة كلهامنسوبة إلى سعيد بن المسيب ، سيد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . كان أحفظ الناس لأحكام الخليفة عمر بن الخطاب حتى سمي « راوية عمر » . وكان – على اشتغاله بالحديث والفقه – يعيش من كسب يده ، من التجارة بالزيت . وأكثر أئمة الحديث على وفاته سنة ١٠٥ كما قال الحاكم (انظر تذكرة الحفاظ ١/٥٦) .

(٣) توضيح الأفكار ٢/١٢٦–١٢٧ .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٥ وجه ٢ .

(٥) تدريب الراوي/١١٥ .

والبحث عن عدالة المخبر كالبحث عن عدالة الشاهد يتناول ضروباً من الاستقصاء الدقيق الذي لا يجرح كرامة أحد، بل يزكي الخبر المروي من خلال تزكية المخبر الراوي: «شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشهادة، فقال له: لست أعرفك، ائت بمن يعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: فبأي شيء تعرفه؟ قال بالأمانة والعدل. قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يُستدلّ على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: ائت بمن يعرفك!»[1].

ولا غرابة بعد هذا أن يكره المحدثون الرواية عن أهل الأهواء والبدع[2]، وعن أهل المجون والخلاعة[3]، على حين تساهلوا في الرواية عن المشاهير من غير أن يسألوا عن سبب عدالتهم: فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من المحدثين أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها لا يحتاج إلى تعديل المزكين، كمالك ابن أنس، وسفيان بن عُيَينة، وسفيان الثوري[4]، والأوزاعي[5]،

---

(١) الكفاية ٨٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٨ وجه ١.

(٣) الكفاية ١٥٦.

(٤) هو شيخ الاسلام وسيد الحفاظ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، نسبةً إلى ثور وهو أبو قبيلة من مضر. توفي سنة ١٦٠ أو ١٦١ هـ (انظر الرسالة المستطرفة ٣١).

(٥) هو شيخ الاسلام الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي المشهور بالأوزاعي، وصفه الوليد بن مزيد فقال: «تعجز الملوك أن تؤدب أولادها أدبه في نفسه» توفي سنة ١٥٧ (انظر تذكرة الحفاظ ١/١٧٨-١٨٣).

والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والليث بن سعد [1] وشعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ، وعليّ بن المديني ، ويحيى بن معين ، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه [2] فقال : مثل إسحاق يُسأل عنه ؟! » وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال : « مثلي يُسأل عن أبي عبيد ؟! أبو عبيد يسأل عن الناس ! » [3] .

ومناهج المحدثين في الجرح أشدّ منها في التعديل : فهم يقبلون التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ؛ [4] أما الجرح فيردونه إذا لم يبيّن سببه بياناً شافياً ، لاعتقادهم بأنّ الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفسق ، وأن « مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لرد الحديث ، ولا مسقطاً للعدالة » [5] .

من ذلك أنهم تشددوا في رواية مرتكب المباحات ، كالتنزه في الطرقات ، والأكل في الأسواق ، والتبسط في المداعبة والمزاح [6] ، أما اللعب بالشطرنج

---

(١) هو الامام الحافظ الفقيه الورع شيخ الديار المصرية ، الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث . توفي سنة ١٧٥ .

(٢) هو الامام الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، المعروف بابن راهويه ، ويكنى أبا يعقوب . كان يحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلب . وله مسند كبير توفي سنة ٢٣٨ (انظر الرسالة المستطرفة ٤٩) .

(٣) تدريب الراوي ١٠٩ .

(٤) وقد علل السيوطي ذلك بكثرة أسباب التعديل حتى يثقل ذكرها ويشق . إذ على المعدل أن يقول: لم يرتكب كذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه . وذلك شاق جداً . (التدريب ١١١) .

(٥) الكفاية ١٠٩ .

(٦) الكفاية ١١١ .

ونحوه ، واللهو بآلات الطرب ، فأمرها أشد . قال شعبة بن الحجاج : « لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق فرأيته يلعب بالشطرنج فتركته فلم أكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه » ، وقال شعبة أيضاً : « أتيت منزل المنهال ابن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت . فهلاّ سألت ؟ عسى ألا يعلم هو ! » [1] .

والمعروف في كتب الجرح والتعديل أنَّ مؤلفيها قلما يتعرضون لبيان أسباب الجرح ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء ، وفلان متروك ، ونحو ذلك » والناس مع ذلك يعوّلون عليها في رد حديث الرواة . غير أنّ التحقيق العلمي الدقيق في موضوع هذه الكتب أثبت أنَّ فائدتها ليست في اعتمادها للحكم بالجرح ، بل في إثارة الريبة حول من جرحوه والتوقف في أمره . فلا يقبل حديثه إلا اذا انزاحت هذه الريبة عنه وحصلت الثقة به [2] .

وهذه الشدة المتناهية ، والورع الزائد ، والدقة البالغة ، كلها أثر من شعور النقاد بقيمة المروي ، فما هو بالكلام العادي ، ولا بالأشعار والخطب والقصص ، وإنما هو دين لا يؤخذ إلا بالنقل الأمين ، والسماع الصحيح . قال محمد بن سيرين : « إنّ هذا الأمر دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » [3] ، ورفع بعضهم حديثاً إلى رسول الله ﷺ بهذا المعنى ، فعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « يا بن عمر دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمن تأخذ ،

---

(١) الكفاية ١١١ ، ١١٢ .

(٢) التدريب ١١١ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٥ وجه ٢ .

خذ عن الذين استقاموا ، ولا تأخذ عن الذين مالوا »[1] . وعلى هدى هذه الوصايا ، مضى طلاب الحديث يتخيرون الشيوخ إذا تباينت أوصافهم[2] ، فكانوا يقدمون السماع من الأمناء ، ويكرهون النقل والرواية عن الضعفاء[3] ، ويرجحون الأخذ ممن علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أنّ « قرب الاسناد قربة إلى الله »[4] ، وحين لايتيسر لهم الاسناد القريب إلى النبي نفسه يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام ، واثقين أنّ العلم في تلك العصور الذهبية « كان غضاً طرياً ، والارتسام به محبوباً شهياً ، والدواعي إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر »[5] . واهتمامهم بالأسانيد العالية لم يكن ينصرف إليها لذاتها ، بل لما يترتب عليها من قوة الظن بصحة متونها ، فما يقيمون وزناً لاسناد عال إذا شكوا في رجاله لأن ضعف رجال الاسناد سيؤدي ضرورة إلى ضعف المتن المروي ، لذلك فضلوا النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات[6] ، وأنشدوا مع أبي بكر بن الأنباري[7] :

---

(١) الكفاية ١٢١ .

(٢) الجامع ١/١٤ وجه ٢ .

(٣) الكفاية ١٣٢ .

(٤) كما روي عن محمد بن أسلم الطوسي في الجامع ١/١٣ وجه ٢ . وفي الصفحة نفسها من هذا المخطوط أن الامام أحمد بن حنبل كان يقول : « طلب إسناد العلو من السنّة » . وسندرس في « القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » أهم ما يتعلق بالحديث العالي والحديث النازل، فانتظر التفصيل هناك .

(٥) الجامع ١/١١ وجه ١ .

(٦) الجامع ١/١٤ وجه ١ .

(٧) هو محمد بن محمد بن بشار المعروف بأبي بكر بن الأنباري، النحوي المعدود في حفاظ الحديث ، ومصنف التصانيف الكثيرة . توفي ببغداد سنة ٣٢٨ هـ .

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكمْ   وتركُكم كَتْبه ضربٌ من العَنَتِ
إن النزول إذا ما كان عن ثَبَتَ   أعلى لكم من علو غير ذي ثَبَتِ[1]

وعرف بعض نقاد الحديث للأسانيد النازلة مزية لم يعرفوها للعالي من الأسانيد ، فرأوا « أنَّ السماع النازل أفضل ، لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في معرفة جرح من يروي عنه وتعديله ، والاجتهاد في أحوال رواة النازل أكثر ، فكان الثواب فيه أوفر »[2] .

وبلغ بالمحدثين حسهم النقدي ذروة لاتسامى حين لاحظوا أنَّ المعاصرة حجاب ، فكرهوا التحديث عن الأحياء[3] ، كأنهم يخشون أثر الحب في حسن الظن وأثر الكره والمنافسة في إساءة الظن بالمروي عنه ، فلا تكون أسس الجرح والتعديل سليمة ولا صحيحة . قال ابن عبد الحكم : « ذاكرت الشافعي يوماً بحديث وأنا غلام ، فقال : من حدثك به ؟ فقلتُ : أنت . فقال : ماحدثتك به من شيء فهو كما حدثتك . وإياك والرواية عن الأحياء »[4] وقال ابن عون : قلت للشعبي: ألا أحدثك ؟ (قال) فقال الشعبي: أعن الأحياء تحدثني أم عن الأموات ؟ (قال) قلت : لا بل عن الأحياء . قال: « فلا تحدثني عن الأحياء ! »[5] .

---

(١) الجامع ١/ ١٤ وجه ٢ . ويراد بعلم النزول في هذين البيتين معرفة الاسانيد النازلة البعيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الائمة الاعلام .

(٢) الجامع ١/ ١١ وجه ٢ .

(٣) الكفاية ١٣٩ .

(٤) الكفاية ١٤٠ .

(٥) الكفاية ١٣٩ .

ولنقاد الحديث اصطلاحات في التعديل والجرح يدل تنوعها وتغايرها على تباين أحوال الرواة في القوة والضعف، والثقة والريبة. وقد جعل ابن حجر هذه الاصطلاحات اثنتي عشرة مرتبة[1]: «١ — الصحابة، ٢ — من أكد مدحه بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، أو بتكرار الصفة لفظاً، كثقة ثقة، أو معنى، كثقة حافظ، ٣ — من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، ٤ — من قصر عمن قبله قليلاً كصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس، ٥ — من قصر عن ذلك قليلاً، كصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأخرة، ويلحق بذلك أهل الأهواء والبدع ٦ — من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه مايترك حديثه من أجله، ويشار إليه بمقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث ٧ — من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، ويشار إليه بمستور، أو مجهول الحال ٨ — من لم يوجد فيه توثيق معتبر، وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين، والاشارة إليه: ضعيف ٩ — من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، ويقال فيه: متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط ١١ — من اتهم بالكذب، ويقال فيه: متهم، ومتهم بالكذب ١٢ — من أطلق عليه اسم الكذب والوضع، ككذاب، أو وضاع أو يضع، أو ما أكذبه! ونحوها».

والدقة في شروط الراوي — في ضوء مصطلحات الناقدين — كانت

---

(١) وذلك في خطبة كتابه (تقريب التهذيب). وقد آثرنا اختصارها على النحو الذي ذكرناه. وقارن بالباعث الحثيث ١١٨-١١٩، وبتوضيح الأفكار ٢/٢٦١-٢٧١ وبمقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

تراعى حتى أواخر القرن الثالث الهجري بتحفظ شديد، وحيطة بالغة، لتيسر السماع وتداول هذه الألفاظ على ألسنة الشيوخ والتلاميذ. بيد أن الرواة اضطروا بعد ذلك إلى كثير من التساهل في هذه الشروط، فاكتفوا في تعديل الراوي بشروط العقل والبلوغ والاسلام والضبط وعدم التظاهر بالفسق لأن الرواية باتت دراسة للكتب، لا نقلاً بالمشافهة والسماع [1].

وأما شرط الاسلام، فهو واضح في نفسه، كما أن الغاية من اشتراطه واضحة: فالراوي يؤدي أحاديث وأخباراً وآثاراً تتعلق بهذا الدين، وبأحكامه وحكمه وتشريعاته: فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمناً بهذه العقيدة التي يتحمل مسؤولية تفهيمها للناس. على أن الاسلام يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها [2]، فقد قبلت رواية جبير بن مطعم «أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بسورة الطور» مع أنه كان قد جاء في فداء أسرى بدر ولم يكن قد أسلم بعد، وقال عن نفسه — كما في صحيح البخاري —: «وذلك أول ماوقر الايمان في قلبي».

* * *

(١) اختصار علوم الحديث ١١٩.

(٢) الكفاية ٧٦.



مصطلح الحديث



الفصل الأول

أقسام الحديث

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف : هذا هو التقسيم الطبيعي الذي تندرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى تتفاوت صحة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة وأحوال متون الأحاديث .

لكن المحدثين اصطلحوا على تقسيم ثلاثي للحديث آثروه على التقسيم الثنائي السابق ، فأصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الرئيسة : فهو إما صحيح ، وإما حسن ، وإما ضعيف [1] .

وظاهر أن « الحسن » يكون ـ على الرأي الأول ـ تابعاً لأحد القسمين ، فهو إما نوع من الصحيح ـ كما ينقل الذهبي عن البخاري ومسلم [2] ـ وإما نوع من الضعيف الذي لا يترك العمل به [3] بل هو ـ كما قال أحمد بن حنبل ـ

---

(١) التدريب ١٣ وقارن بتوضيح الأفكار ١/٧.

(٢) وحجة الذهبي في ذلك أن البخاري ومسلماً أخرجا أحاديث راويها خفيف الضبط ولكنه غير متهم بالكذب ، غير أنهما اشترطا أن تعضد بسند آخر صحيح من كل وجه . ولما كان كتابا هذين الامامين لا يشتملان إلا على الأحاديث الصحيحة ـ ولذلك سميا بالصحيحين ـ فان ما فيهما من الأحاديث التي تغلب عليها صفة الحسن جدير أن يعتبر صحيحاً.

(٣) لأنهم قسموا الضعيف إلى متروك العمل به،وهو ما كان راويه متهماً بالكذب أو =

أجدر أن يعمل به من القياس . وأما على الرأي الثاني فيكون « الحسن » قسماً قائماً برأسه دون الصحيح وأعلى من الضعيف .

وأما الموضوع ـ وهو المختلق على رسول الله ﷺ أو على غيره من الصحابة والتابعين ـ فلم نذكره بين أقسام الحديث ، لأنه ليس حديثاً في الواقع ونفس الأمر ، وإنما هو لدى مختلقه فقط في حكم الحديث [1] ، وإثبات وضعه هو الذي يسقط عنه صفة « الحديث » . أما قبل إثبات وضعه فلنا أن نسميه « حديثاً » انتظاراً لما تسفر عنه نتيجة البحث فيه ، فاما أن تثبت فيه صفة الضعف ، فيسمى « حديثاً ضعيفاً » ويبين وجه الضعف فيه ، وإما أن يثبت وضعه فلا يكون « حديثاً » قطعاً . فاذا سمعت أو قرأت هذه العبارة : « حديث موضوع » فالغرض من ذكر لفظ « الحديث » فيها الحكم عليه بحرمة نقله وروايته .

وأقسام الحديث الثلاثة تشتمل على أنواع كثيرة تندرج تحتها ، ومن هذه الأنواع ماهو خالص للصحة أو للحسن أو للضعف ، وما هو مشترك بين الصحيح والحسن فقط ، ثم ماهو مشترك ـ أخيراً ـ بين الثلاثة على السواء : الصحيح والحسن والضعيف . وحول ألقاب هذه الأنواع (الخالصة لأقسام الحديث تارة ، أو المشتركة بينها تارة أخرى) وضعت المصطلحات الكثيرة ،

= كثير الغلط وقسم غير متروك وهو « الحسن » لان راويه ليس متهماً بالكذب ولا كثير الغلط ، وإنما هو خفيف الضبط فحسب .

(١) وعبارتنا هذه لا ينبغي أن تستغرب بعد قول السيوطي في (التدريب ١٣) ما نصه : « وإنما لم يذكر الموضوع ، لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً ، بل بزعم واضعه » .

فسماها بعضهم علوماً ، وبعضهم أنواعاً ، واتفق هؤلاء وأولئك على أنها من الكثرة بحيث لاتعد ولاتحصر [1] ، حتى قال الحازمي [2] : « علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته » [3] .

وحين ألف ابن الصلاح كتابه (علوم الحديث) ذكر من هذه الأنواع خمسة وستين ثم قال : « وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك ، فإنه قابل للتنويع إلى ما لايحصى ، إذ لاتنحصر أحوال الرواة وصفاتهم ، وأحوال متون الحديث وصفاتها » [4] . ولكن ابن كثير — في اختصاره لهذا الكتاب — لاحظ إمكان دمج بعض هذه الأنواع في بعض ، وأخذ على ابن الصلاح بسطه كل هذه التقاسيم ، ورتبها ترتيباً جديداً على ماهو الأنسب في نظره [5] ، ولنا ، مع ذلك ، ملاحظات على ترتيبه ، فلن نأخذ به جملة وتفصيلاً وإن كنا سنسير غالباً في هَدْيه .

ويبدو لنا أنّ العلامة جمال الدين القاسمي [6] في (قواعد التحديث) كان

---

(١) التدريب ٩ .

(٢) الحازمي هو الامام الحافظ النسابة ، أبو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمذاني ، المتوفى ببغداد سنة ٥٨٤ . وله كتب كثيرة منها (الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار) ، ومنها (العجالة) .

(٣) التدريب ٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث ١٩ — ٢٠ .

(٥) نفسه ٢٠ .

(٦) جمال الدين القاسمي هو علامة الشام . ونادرة الأيام ، صاحب التصانيف الكثيرة ، الذي توفي منذ عهد قريب سنة ١٣٣٢ هـ .

أقرب إلى المنطق حين ذكر ألقاباً للحديث تشمل الصحيح والحسن [1] ، وأنواعاً تشترك في الصحيح والحسن والضعيف [2] ، ثم أنواعاً تختص بالضعيف [3] . ولاستحساننا هذا التقسيم سيظهر على كتابنا هذا أثر واضح منه ، إلا أن القارىء الكريم لن يخفى عليه أننا لسنا دائماً على وفاق مع علامة الشام في مصطلحاته وتقاسيمه . ولقد قال علماؤنا القدامى : « لامشاحة في الاصطلاح » فاستخرنا الله عز وجل في أن نعرض للناس مصطلحات الحديث بعبارة واضحة ، وتقسيم لا لبس فيه ،ولا تتداخل الأنواع والألقاب فيه قانعين من مباحثه بأهمها ، مستغنين عما نظنه قليل الفائدة من النقاش اللفظي والجدل العقيم .

* * *

(١) قواعد التحديث ٨٨ .

(٢) نفسه ١٠٤ .

(٣) نفسه ١١١ .

الفصل الثاني

القسم الأول ــ الحديث الصحيح

عرّفوا الحديث الصحيح بأنه « الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً »[1].

وفي هذا التعريف أمور تنبغي ملاحظتها:

١ ــ أن الحديث الصحيح « مسند »[2] ــ وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه ــ ولذلك يقال في وصفه أيضاً: إنه متصل أو موصول: فالحديث المرسل الذي سقط منه الصحابي فقد الاتصال في السند، فهو على الأرجح ضعيف وليس بصحيح. وكذلك الحديث المنقطع ليس بصحيح، لأن رجلاً سقط من إسناده، أو لأن رجلاً مبهماً ذكر في هذا الإسناد، والإبهام أشبه بالسقوط. وقل مثل ذلك في « المعضل » لأنه الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فأكثر.

---

(١) اختصار علوم الحديث ٢١.

(٢) ويفرق العلماء أحياناً بين المسند والمتصل، بملاحظة الرفع في المسند، فهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما المتصل فهو ما اتصل سنده بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه، سواء أكان مرفوعاً إلى النبي أم موقوفاً على التابعي: (راجع التدريب ٦٠) وسنعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

٢ — أن الحديث الصحيح لا يكون « شاذاً » وهو ما رواه الثقة مخالفاً رواية الثقات ، كما سنرى في بحث الشذوذ .

٣ — أن الحديث الصحيح لا يكون معللاً — وهو الذي اكتشفت فيه علة خفية تقدح في صحته ، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل .

٤ — أن رجال السند في الصحيح كلهم عدول ضابطون . فإن فقدت في أحدهم صفة من صفات العدالة أو الضبط ضعّف الحديث ولم يصحح. وقدعرفنا في (فصل شروط الراوي) المراد من العدالة والضبط .

والصحيح على قسمين : صحيح لذاته وصحيح لغيره . فالصحيح لذاته هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها ، أما الصحيح لغيره فهو ما صُحّح لأمر أجنبي عنه ، إذا لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها ، كالحسن فانه إذا رُوي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة [1] .

وكما يوصف الصحيح بأنه مسند ومتصل ، يوصف بأنه متواتر أو آحادي ، ويجوز وصفه بأنه غريب أو مشهور [2] . وسنرى أن ثمّة ألقاباً يشترك فيها كل من الصحيح والحسن ، وأن اصطلاحات أخرى تشمل الصحيح والحسن والضعيف .

فالمتواتر هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره [3] . وإنما قلنا في

---

(١) قواعد التحديث ٥٦ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٢١ .

(٣) شرح النخبة ٣ .

التعريف : « جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب » لنتخلص من تلك الآراء المتضاربة حول تحديدعددهذا الجمع تحديداً « كيفياً» ليس عليه دليل صريح . فمنهم من يرى أن أقل العدد الذي يثبت به التواتر : أربعة ، لقوله تعالى « لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء » [1] في الشهادة على حصول الزنى ، ومنهم من يقول : خمسة ، كما في آيات الملاعنة [2] . ومنهم من يقول : عشرة ، لأن ما دون العشرة آحاد ، ولا يسمى الجمع جمعاً إلا بها أو بما فوقها . ومنهم من يقول : اثنا عشر ، لقوله تعالى « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً » [3] ومنهم من يقول: عشرون،لقوله تعالى «إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين» [4] ومنهم من يقول : أربعون ، لقوله تعالى « ياأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » [5] ، وكان عددهم عند نزول الآية قد بلغ أربعين رجلاً بإسلام عمر ، ومنهم من يقول : سبعون ، لقوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا» [6] وقال بعضهم : بل ثلاثمئة وثلاثة عشر رجلاً وامرأتان، على عدد أهل بدر . وهذه الاستدلالات كلها ـ وإن تك مستنبطة من القرآن ـ

---

(١) سورة النور ١٣ .

(٢) وذلك في قوله تعالى في سورة النور « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أنّ لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدرأ عنها العذابَ أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسةَ أنّ غضب الله عليها إن كان من الصادقين » الآيات ٦ ـ ٩ .

(٣) سورة المائدة ١١ .

(٤) سورة الأنفال ٦٥ .

(٥) سورة الأنفال ٦٤ .

(٦) سورة الأعراف ١٥٥ .

ليست صريحة الدلالة ، لأن لكل عـدد منها علاقة بالحادثة الخاصـة التي ذكر فيها . فالأرجح في تعريف المتواتر أن يلاحظ فيه مجرد روايته عن جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، من غير محاولة لتعيين عـدد هذا الجمع . وقـد قال ابن حجر : « لا معنى لتعيين العدد ، على الصحيح »[1] .

وينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي ، فالمتواتر اللفظي هو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد ، وصورة واحدة ؛ وهو كما يقول ابن الصلاح: « عزيز جداً ، بل لا يكاد يوجد. ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه تطلبه »[2] . والأكثرون على أنه — باشتراط المطابقة اللفظية فيه من كل وجه ـ يستحيل وجوده في غير القرآن الكريم . وبعض العلماء يؤكدون أن في الحديث النبوي نفسه غير قليل من المتواتر اللفظي ،ويسوقون للدلالة على ذلك أمثال حديث انشقاق القمر ، ومن كذب عليّ متعمداً ، ومن بنى لله مسجداً ، والشفاعة ، وأنين الجذع ، والمسح على الخفين ، والاسراء والمعراج ، ونبع الماء من أصابعه ﷺ ، وردّ عين قتادة وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل[3] . ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي السيوطي[4]

---

(١) شرح النخبة ٣ .

(٢) غير أنّ ابن الصلاح يستثني من ذلك حديث « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ويذكر من رواته اثنين وستين من الصحابة . (قارن بالتدريب ١٩٠) .

(٣) انظر تفصيل ذلك في التدريب ١٩٠ .

(٤) هو العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (- ٩١١) صاحب التصانيف الكثيرة في التفسير والحديث واللغة ، وله في مصطلح الحديث ألفية ، وتدريب الراوي .

في « الأزهـار المتناثرة ، في الأخبار المتواترة » [1] ، والقاضي عياض في « الشفاء » . ويبدو أن الحافظ ابن حجر نفسه يجنح إلى هذا المذهب ، فقد ذكر في شرح النخبة « أن من أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً ، وجود كثرة في الأحاديث ، أنّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً ، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها ، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط ، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله » [2] . وأشار في « شرح البخاري » إلى أنّ « حديث من كذب عليّ متعمداً » رواه أكثر من أربعين صحابياً ، بينهم العشرة المبشرون بالجنة [3] .

أما المتواتر المعنوي فمن الواضح أنه لا يشترط في روايته المطابقة اللفظية ، وإنما يكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته ، عن الجمع الذين يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب . وهو كثير جداً ليس في وسع أحد إنكاره . ومثاله : « أحاديث رفع اليدين في الدعاء » فقد روي عنه ﷺ نحو مئة حديث فيه رفع يديه في الدعاء . وقد جمعها السيوطي في جزء لكنها في قضايا مختلفة ،

---

(١) التدريب ١٩٠ .

(٢) شرح النخبة ٤ ـ ٥ .

(٣) العشرة المبشرون بالجنة هم « الخلفـاء الراشدون الأربعة ثم سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح » . وقال بعض العلماء : « روى هذا الحـديث أكثر من مئة نفس . وفي شرح النووي لصحيح مسلم : رواه نحو مئتين . قال الحـافظ العراقي : « وليس في هـذا المتن بعينه ، ولكنه في مطلق الكذب . والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً منهم العشرة المبشرون ، وقد سرد السيوطي أسماءهم (في التدريب ١٩٠) .

فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها — وهو الرفع عند الدعاء — تواتر باعتبار المجموع [1] . ويرى بعضهم أن تلك الأحاديث التي يستشهد بها نفر من العلماء على وجود التواتر اللفظي ليست في الحقيقة إلا متواترة المعنى ، ولكنّ استفاضة محتواها واشتهاره غطيا على اختلاف الروايات في بعض ألفاظها .

ومن علماء الحديث من لا يرى بأساً في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله آحادياً [2] ، ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى ويستفيض ، فيسلكون حديث «إنما الأعمال بالنيات» في عداد ما تواتر معنى ، مع أنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التّيمي ، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ، وإنما طرأت له الشهرة من عند يحيى [3] .

والمحدثون لا يذكرون «المتواتر» باسمه الخاص المشعر بمعناه ، وإنما يتبعون فيه الفقهاء والأصوليين : «لأن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد ، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء ، والمتواتر لا يبحث عن رجاله ، بل يجب

---

(١) التدريب ١٩١ .

(٢) والحديث الآحادي – في الاصطلاح – ما لم يجمع شروط التواتر ، وقد يتفرد به واحد فيكون غريباً ، أو يعزّز برواية اثنين فأكثر فيكون عزيزاً ، أو يستفيض فيكون مشهوراً . فلا يفيد وصفه بالآحادي أنه خبر الواحد دائماً . (وقارن بشرح النخبة ٦) .

(٣) التدريب ١٨٩ . وقارن بتوضيح الأفكار ٢٤/١ .

العمل به من غير بحث »[1] .

ولا خلاف بين المحدثين في أنّ كلاً من المتواتر اللفظي والمعنوي يوجب العلم القطعي اليقيني ، وإنما هم يختلفون في الحديث الصحيح الآحادي هل يفيد الظنّ أم القطع ، فالنووي في « التقريب » يراه ظني الثبوت ، وأكثر أهل الحديث يقطعون منه بما أخرجه الشيخان ، البخاري ومسلم ؛ وبعضهم يرجحون أن الآحادي الصحيح ، سواء أأخرجه الشيخان أم سواهما ، يفيد العلم القطعي اليقيني كالمتواتر بقسميه على حد سواء . قال ابن حزم[2] : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً[3] » .

ورأي ابن حزم أجدر بالاتباع ، إذ لامعنى لتخصيص أحاديث الصحيحين بإفادة القطع ، لأن ماثبتت صحته في غيرهما ينبغي أن يحكم عليه بما حكم عليه فيهما ، فما للكتابين من منزلة خاصة في قلوب المؤمنين لاينبغي أن يقلل من قيمة الصحيح في الكتب الأخرى ، كما أنه لامعنى للقول بظنية الحديث الآحادي بعد ثبوت صحته ، لأن ما اشترط فيه لقبول صحته يزيل كل معاني الظن ، ويستوجب وقوع العلم اليقيني به[4] .

والحديث الصحيح يسمى « غريباً » إذا تفرّد بروايته واحد ثقة ، وتكون

---

(١) شرح النخبة ٤ .

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الأندلس في عصره . أشهر مصنفاته « المحلى » و « الفصل في الملل والأهواء والنحل » . توفي سنة ٤٥٦ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/١١٩–١٣٧ وفيه بحث قيم في هذا الموضوع . وانظر إغاثة اللهفان لابن القيم ١٦٠ (ط . الميمنية بالقاهرة) .

(٤) قارن بالباعث الحثيث ٣٩ .

غرابته في المتن تارة، وفي الإسناد تارة أخرى [1] .

ويسمى « مشهوراً » إذا اشتركت جماعة في روايته عن الشيخ الثقة [2] .

ومن غريب أمر المحدثين أن بعضهم اشترط ، في تعريف الصحيح ، أن يكون « عزيزاً » [3] ، وإليه يومىء كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث حيث قال : « وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة ، وهو أن يروي عنه تابعيان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا ، كالشهادة على الشهادة[4] » . ولاحاجة إلى هذا الاصطلاح الخاص بعد الذي أوضحناه من تفرقة العلماء بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد .

والإمام البخاري هو أول من صنّف في « الصحيح المجرد » الذي يخلو من الارسال والانقطاع والبلاغات . أما التعاليق التي أدخلها في « جامعه » فما أوردها إلا استئناساً ، واستشهاداً ، فذكرها فيه لايخرجه عن كونه جرّد الصحيح [5] . ولايعد الامام مالك أول من صنّف في الصحيح ، لأنه لم يفرده بل أدخل فيه — تبعاً لمنهجه — المراسيل والمقاطيع والبلاغات . ثم تلا البخاري تلميذه الإمام مسلم في تصنيف الصحيح[6] ، وتتابع التأليف بعد ذلك في الصحيح

---

(١) سيأتي تفصيل « الغريب » في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .

(٢) وسنزيد « المشهور» تفصيلاً في القسم المشترك أيضاً .

(٣) وهو – كما سنرى – الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وسمي بذلك إما لقلة وجوده ، وإما لكونه عزّ : أي قوي بمجيئه من طريق أخرى (شرح النخبة ٥) .

(٤) معرفة علوم الحديث ٦٢ وقارن بـ (شرح النخبة ٥) .

(٥) التدريب ٢٤–٢٥ .

(٦) التدريب ٢٥ .

وما يقارب به على النحو الذي فصلناه في فصل « أهم كتب الرواية » .

غير أنّ درجة الصحة ليست واحدة في كل ماسمّي صحيحاً ، ولا في جميع الكتب المشتملة على الصحيح ، بل المحدثون يعرفون الصحيح والأصح ، كما سنرى أنهم يعرفون الضعيف والأضعف ، وهم يعتقدون أنّ رتب الصحيح تتفاوت بتفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة [1] ، ولم يسع النوويّ ، تجاه هذا التفاوت ، إلا أن يقسم الصحيح سبعة أقسام : ١ـ أعلاها ماتفق عليه البخاري ومسلم ، ٢ ـ ثم ما انفرد به البخاري ، ٣ ـ ثم ما انفرد به مسلم ، ٤ ـ ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ، ٥ ـ ثم على شرط البخاري ٦ ـ ثم على شرط مسلم ، ٧ ـ ثم ماصححه غيرهما من الأئمة [2] .

وتتفاوت كذلك رتب الصحيح بتفاوت الأمصار التي روته ، ويوشك أكثر العلماء أن يجزموا بأن أصح الأحاديث مارواه أهل المدينة فهي دار السنة المشرفة.

قال ابن تيمية [3] : « اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث مارواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام » ؛ وقال الخطيب : « أصح طرق السنن مارويه

---

(١) شرح النخبة ٩ .

(٢) قواعد التحديث ٥٩ ، وقد نقله القاسمي من التدريب ٣٧ .

(٣) هو الامام المجدد شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي صاحب التآليف الكثيرة المفيدة . توفي سنة ٧٢٨ . وقد وضع المستشرق الفرنسي هنري لاوست كتاباً قيماً في سيرة ابن تيمية وعقائده السياسية والاجتماعية .

Henri Laoust, Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taimiya.

أهل الحرمين مكة والمدينة ، فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ماليس لغيرهم مع إكثارهم ؛ والكوفيون مثلهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدَّغَل ، قليلة السلامة من العلل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ » [1] .

واختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد ، فذكر كل منهم ما أدى إليه اجتهاده . ولكل صحابي رواة من التابعين ، ولهم أتباع وأكثرهم ثقات ، فلا يمكن أن يُقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد [2] .

وقد يعدل نقاد الحديث عن قولهم « حديث صحيح » إلى قولهم : « صحيح الإسناد » ، قاصدين من ذلك إلى الحكم بصحة السند من غير أن يستلزم صحة المتن ، لجواز أن يكون في المتن شذوذ أو علة . وإذا أرادوا صحة السند والمتن معاً أوردوا العبارة مطلقة فقالوا : « هذا حديث صحيح » وهذه العبارة المطلقة أرقى من قولهم : « صحيح الإسناد » بهذا التقييد . ولذلك قال السيوطي في ألفيته :

---

(١) ذكره القاسمي في قواعد التحديث ٥٨ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٤ - ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١/٣٣ . وقد نصوا - مع ذلك - على أسانيد جمعها العلامة أحمد محمد شاكر وزاد عليها قليلاً . (انظر الباعث الحثيث ٢٢-٢٥) .

والحكم بالصحة للإسناد   والحسنِ دون المتن للنقّاد

لعلةٍ أو شذوذٍ ، واحكُمِ   للمتن إن أطلقَ ذوحفظٍ نُمي[1]

وإذا قال المحدثون : « أصح شيء في الباب كذا » فلا يلزم من هذا التعبير صحة الحديث ، فانهم يقولونه وإن كان الحديث ضعيفاً ، ومرادهم أرجح ما في الباب أو أقلّهُ ضعفاً[2] .

* * *

(١) ألفية السيوطي ، البيتان ١٠٤ و ١٠٥ ص ٥٥ (وانظر الهامش أيضاً) .

(٢) قواعد التحديث ٥٩ نقلاً عن النووي .

الفصل الثالث

القسم الثاني : الحديث الحسن

الحديث الحسن هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة [1] . وأهم مافي هذا التعريف ، لرفع الالتباس بين الصحيح والحسن ، أنّ العدل في الحسن خفيف الضبط ، بيناهو في الصحيح تام الضبط. وكلا التقسيمين سالم من الشذوذ والعلة ، وكلاهما يحتج به ويستشهد بمضمونه .

والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره .

وإذا أطلق الحديث الحسن انصرف إلى الحسن لذاته ، فلاداعي إلى تعريفه مرة أخرى . وإنما سمي « حسناً لذاته » لأن حسنه ناشىء من شيء داخل فيه ، ذاتي له ، لا من شيء خارج عنه [2] : فهو قد بلغ — بنفسه — درجة الصحيح في شروطه ، وإن كان أخفّ منه بضبط رجاله .

أما الحسن لغيره فهو مافي إسناده مستور لم تتحقق أهليته ولا عدم أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ ولا متهماً بالكذب، ويكون متنه معضداً بمتابع

(١) قارن شرح النخبة ١١ ، بألفية السيوطي ٢ : هامش .

(٢) شرح النخبة ١١ .

أو شاهد [1] . ويدور حول تعريف الحسن بقسميه جدل لا نرى ضرورة للخوض فيه ، ولا ثمرة ترجى منه [2] .

و « جامع الترمذي » أصل في معرفة الحديث الحسن وإن أخذوا عليه تعريفه له . وهو الذي نوه بذكره [3] . وهو أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف . والضعيف عندهم كان على نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهي » [4] .

وفي « جامع الترمذي » عبارتان يحسن أن تفهما بوضوح ، وإلا أوقعتا القارىء في اللبس والإبهام ، إحداهما : حديث حسن صحيح ، والأخرى حديث حسن صحيح غريب . وأفضل ما يجاب به عن الأولى أنّ الرواية التي وصفت

---

(١) توضيح الأفكار ١/١٨٨ . وسنتكلم في (القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف) عن كل من المتابع والشاهد . وحسبنا الآن أن نفهم من هذين اللفظين مجرد اعتضاد الحسن لغيره برواية أخرى مماثلة تتابع لفظه ، أو تشهد لمعناه ، ليصبح صالحاً للاعتبار .

(٢) تناول هذا الجدل تعريف الخطابي للحسن ، ومآخذ العلماء عليه ، ثم تعريف الترمذي ونقدهم له ، ثم محاولة التوفيق بين التعريفين : (انظر على سبيل المثال التدريب ٤٩ - ٥٢) . وقد علل المحدثون هذا الاضطراب في تعريف الحسن بتوسط هذا المصطلح بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، حتى كأنه شيء ينقدح في نفس الحافظ وربما قصرت عبارته عن بيانه . أما نحن ففضلنا أن نختصر الطريق فتركنا الجدل واخترنا ما بدا لنا أبسط التعاريف وأضبطها لحدود الحسن .

(٣) اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣ .

(٤) من قول شيخ الاسلام ابن تيمية في إحدى فتاويه (قواعد التحديث ٨٣) .

« بالحُسْن » ثبتت من طريق أخرى لها شروط « الصحة » ، فما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » أعلى عنده من الحسن ودون الصحيح [1] . وقد أزال الحافظ ابن حجر كل إشكال حول هذا البحث حين قال : « وشِبْه ذلك قولهم في الراوي : صدوق فقط ، وصدوق ضابط ، فإن الأول قاصر على درجة رجال الصحيح والثاني منهم . فكما أنّ الجمع بينهما لا يضر ولا يُشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحُسْن » [2] .

وأما وصف الحسن الصحيح بالغرابة فقائم على أن الصحيح يروى أحياناً من وجه واحد فيكون غريباً ، فالحسن الذي هو دون الصحيح أجدر أن يوصف كذلك بأنه غريب . ولابن حجر مذهب آخر في تعليل هذا المصطلح ، فهو يرى أنّ الترمذي « لم يعرّف الحسن مطلقاً ، وإنما عرّفه بنوع خاص منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه : « حسن » من غير صفة أخرى ، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث : حسن ، وفي بعضها : صحيح ، وفي بعضها: غريب وفي بعضها: حسن صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب ، وفي بعضها : صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح غريب . وتعريفه إنما وقع على الأول فقط ؛ وعبارته تُرشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه : (وما قلنا في كتابنا هذا : حديث حسن ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، إذّ كل حديث يروى لا يكون راويه متهماً بكذب ويُروى من غير وجه نحوَ ذلك ، ولا يكون شاذاً ، فهو عندنا : حديث حسن) . فعُرِف بهذا أنه إنما عرّف الذي يقول

---

(١) اختصار علوم الحديث ٤٧ .

(٢) ذكره في التدريب ٥٣ .

فيه : حسن فقط . أما مايقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ، فلم يعرّج على تعريف مايقول فيه : صحيح فقط ، أو غريب فقط . وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه : حسنٌ فقط ، إما لغموضه وإما لأنه اصطلاح جديد . ولذلك قيّده بقوله : « عندنا » ، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي [(١)] » [(٢)] .

والحسن لذاته إذا رُوي من وجه آخر ، ترقى من الحسن إلى الصحيح ، لقوته من الجهتين ، فيعتضد أحدهما بالآخر ، وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر ، فإذا رُوي حديثه من غير وجهٍ ، ولو وجهاً واحداً ، قوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه ، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح . مثاله حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » فان طريق هذا المتن : محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عنه ﷺ . ومحمد ابن عمرو متهم في الحفظ والضبط والاتقان وإن وثقه كثيرون . فهذا الحديث حسن لذاته وصحيح لغيره ، لأنه مروي عن شيخ محمد وعن شيخ شيخه ،

---

(١) الخطابي هو الحافظ حَمْد – بفتح الميم غير همزة كما رواه الحاكم أبو عبد الله أنه سئل الخطابي عن اسمه فقال : اسمي حَمْد ، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه . والخطابي فقيه أديب محدث له مؤلفات منها : « معالم السنن » على أبي داوود ، وهو مطبوع . وله « اعلام السنن » في شرح البخاري ، وغير ذلك . توفي سنة ٣٨٨ بمدينة بُسْت ، وإليها ينسب أحياناً فيقال : « البُستي » .

(٢) شرح النخبة ١٢ .

وقد رواه أيضاً عن أبي هريرة كثيرون منهم الأعرج بن هرمز وسعيد المقبري [1] .

وإلى جانب الترمذي الذي كان أول من نوه بالحديث الحسن نجد في الطبقة التي سبقته كأحمد والبخاري ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، أحاديث تغلب عليها صفة الحسن [2] ، فهي دون الصحيح ، وأعلى من الضعيف . ونحن لا نستغرب وجود الحسن في صحيح البخاري ـ فضلاً عن مسند أحمد ـ بعد أن أوردنا حجة الذهبي في أن الحسن نوع من الصحيح .

ويرى ابن الصلاح أن من مظان الحسن « سنن أبي داوود » ، لأنه يروي عنه أنه قال : « ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بيّنته . وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض » [3] . فيعقب ابن الصلاح على عبارة أبي داوود هذه بقوله : « فما وجدناه مذكوراً (مطلقاً) وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحد ، فهو حسن عند أبي داوود » [4] . وظاهر أن تعقيب ابن الصلاح مستمد من منهجه الذي سار عليه من ضرورة منع المتأخرين من الحكم على حديث ما بالصحة إذا لم يكن في أحد الصحيحين ولم ينص أحد من الأئمة على صحته . ولذلك يرى أن ما صححه الحاكم من الأحاديث ، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا

---

(١) التدريب ص ٥٧

(٢) اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣

(٣) التدريب ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١٩٦/١

(٤) اختصار علوم الحديث ٤٤

تضعيفاً حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه . والحق ماذهب إليه الحافظ العراقي [1] من إباحة الحكم بالصحة أو الضعف على حديث ما للخبير المتمرس الذي يستطيع أن يدقق في الفحص عن الأسانيد والعلل [2] .

وللبغوي [3] في كتابه « مصابيح السنة » اصطلاح خاص في تمييز الصحيح والحسن ، فأما الصحيح فهو ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وأما الحسن فهو ما رواه أبو داوود والترمذي وأشباههما . وقد اعترض عليه كثيرون ، ولم يجدوا مسوغاً لاصطلاحه الخاص ، ولاسيما لأن « مصابيحه » لم تخلُ ، كما قال النووي ، من الأحاديث المنكرة التي انفرد بروايتها راو ليس بالعدل ولا بالضابط [4] .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن

حين يصف النقاد حديثاً ما « بالصحة » أو « الحسن » يرونه — في الوقت نفسه — صالحاً للاتصاف بألقاب أخرى توحي جميعاً بقبوله وإمكان الاحتجاج به : ومن هذه الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول : جيد ، ومجوَّد ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن .

ويلاحظ في هذه الألقاب أنَّ المعنى اللغوي أغلب عليها من مصطلح

---

(١) هو العلامة الحافظ عبد الرحيم بن الحسين ، زين الدين البغدادي العراقي ، كان إماماً مقرئاً فقيهاً أصولياً شافعي المذهب . له كتب كثيرة في علوم الحديث ، وألفيته مشهورة . توفي سنة ٨٠٦ .

(٢) الباعث الحثيث ٢٩ .

(٣) هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، توفي سنة ٥١٦ .

(٤) التدريب ٥٥ .

المحدثين : ففيها تنوع في التعبير يتجلى بوضوح في الألفاظ الأربعة الأولى ، عندما يقارن المجوَّد بالجيد ، والثابت بالقوي . ويستأنس لذلك بقول الامام أحمد : « أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه » عوضاً عن « أصح الأسانيد »[1] وقد حكى ابن الصلاح هذه العبارة عن أحمد كما أخرجها عنه الحاكم أبو عبد الله ، فاستنتج منها بعض العلماء أنَّ ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح[2] . ثم إنَّ الترمذي عبَّر أحياناً بقوله : « هذا حديث جيد حسن » بدلاً من عبارته المشهورة التي أشرنا إليها « حسن صحيح » ، وكأنه عدل عن اصطلاحه المشهور لارتقاء الحديث عنده عن الحسن لذاته وتردده في بلوغ الصحيح ، فهو حسن لذاته وصحيح لغيره . وذلك يعني أنَّ التعبير بالجودة يشمل الحسن كالصحيح .

ويخيَّل إلينا أنَّ السيوطي يرمي إلى هذا حين يقول : إلا أنَّ الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبةً من الوصف « بصحيح »

---

(١) معرفة علوم الحديث ٥٤ . ومما يستأنس به أيضاً على غلبة المعنى اللغوي على هذه الألقاب ، تعبير المحدثين عما يعجبهم من الروايات « بجياد الأحاديث وعيونها » = الجامع ١٢٧/٧ أو قول أحدهم : « لا حديث أجود من هذا » = الجامع ١٣٤/٧ . بل بلغ بهم الانطباع بلغة الحديث ومصطلحه أن صاروا يحكمون على ما يستحسنونه من الآراء والتوجيهات بمثل قولهم : « هذا جيد حسن » = التوضيح ٣٢٧/١ .

وحتى في التدليس – وهو من أسباب ضعف الحديث كما سنرى – استخدم النقاد لفظي الجودة والتجويد . يقولون : جوَّد السند إذا أسقط منه الضعفاء وذكر الأجواد على طريقة تدليس التسوية . (انظر توضيح الأفكار ٣٧/٦١) .

(٢) التدريب ٥٨ .

وكذا القوي »[1] . ولا بد أن يسترعي انتباهنا قوله في ختام عبارته : « وكذا القوي » ، فهو يسوي بين « الجودة » و « القوة » ، فلا يتعذر علينا — قياساً على هذا — أن نرى التساوي أوضح بين « التجويد » و « الجودة » وبين « الثبوت » و « القوة » ، فهي جميعاً صفات للحديث المقبول ، سواء أكان صحيحاً أم حسناً .

وفي تعريف كل من الحسن والصحيح نبهنا على سلامتهما من الشذوذ ، فلا يكون أحدهما شاذاً ولا منكراً ، وإنما يوصفان بنقيضيهما وهما المحفوظ والمعروف. قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة ، مالم تقع منافية لمن هو أوثق ؛ فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ ، ومع الضعف فالراجح المعروف ، ومقابله المنكر »[2] .

أما وصف كل من الصحيح والحسن « بالصالح » فواضح في نفسه ، لأن المراد صلاحيتهما للاحتجاج[3] . وعلى هذا يقول المحدثون في « سنن أبي داوود » : إن أحاديثه صالحة ، لأنها تشمل الصحيح والحسن .

وإذا قالوا : « هذا حديث مستحسن »[4] ، فذلك لا يعين أنه « حسن » بالمعنى الاصطلاحي الذي أوضحناه ، بل يحتمل الصحة كالحسن ، فليس الحسن إلا الجودة ، ولا الاستحسان إلا الاستجادة . وما كان أيسر هذه التعابير ومشتقاتها على المحدثين ! وما كان أدق حسهم عند تمييزها مما يشبهها على ألسنة

---

(١) نفسه ٥٨ .

(٢) شرح النخبة ص ١٢ - ١٤ وقارن بألفية السيوطي ٩٣ هامش .

(٣) وربما استعمل في ضعيف يصلح للاعتبار ، (انظر التدريب ٥٨) .

(٤) الجامع ٧/١٣٥ وجه ١ و ٢ .

العامة ! قال علي بن المديني : « كنا في مجلس سفيان بن عُيَيْنة فحدث بحديث عن النبي ﷺ ، فقال رجل: ماأحسنه !؟ فقال سفيان : ألا قلت : هو أحسن من الجوهر ، أحسن من الدر ، أحسن من الياقوت ، أحسن من الدنيا كلها »[1] !

ومن المباحث المشتركة بين الصحيح والحسن أنَّ حكمنا بالصحة أو بالحسن على أحد الأسانيد لايلزم منه حكمنا بذلك على المتن ، فقد يكون شاذاً أو معللاً . وقد أشرنا إلى هذا في بحث الصحيح . وإنما ذكرناه ههنا مرة أخرى لنظهرك على شيء من التداخل أو التشابك المنطقي بين الصحيح والحسن ، ولنضع بين يديك مقياساً للمحدثين يراعي الجوهر قبل العرض ، والمضمون قبل الشكل ، حين يقولون : « ماكل ماصح سنداً صح متناً »[2] .

* * *

---

(١) الجامع ٧/١٣٥ وجه ١ .

(٢) انظر توضيح الأفكار ١/١٩٣ واختصار علوم الحديث ٤٦ .

الفصل الرابع

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف ثالث أقسام الحديث، وخير تعريف له هو : « مالم يجتمع فيه صفات الصحيح ولاصفات الحسن »[1]. وقد حاول بعضهم أن يجمع الصور العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقده شروط الصحة والحسن فخرج باحدى وثمانين وثلاث مئة صورة (٣٨١) أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنواناً معيناً بين أقسام الحديث الضعيف المصطلح عليها لدى المشتغلين بهذا العلم[2]. ويرى ابن الصلاح أن الصور التي يمكن وقوعها في الحديث الضعيف لاتزيد عن اثنتين وأربعين صورة شرحها وبين طريقة تخريجه لها، وبها أخذ الحافظ العراقي ؛ ولكننا لن نسرد منها إلا ما أخذ اسماً خاصاً به، فمثله لايجوز أن نجهله. وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين فإننا نكتفي بمجرد الإشارة الاجمالية إليه.

---

(١) التدريب ٥٩.

(٢) وفي هذا التقسيم يقول ابن حجر : « تعب ليس وراءه أرب ». ألفية السيوطي هامش ٥٨.

أنواع تختص بالضعيف

الأول — المرسل

المشهور في تعريفه أنه ما سقط منه الصحابي كقول نافع : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا،أو فُعِل بحضرته كذا ، ونحو ذلك ، [1] فهو إذن مرفوع التابعي مطلقاً ، صغيراً كان أو كبيراً [2] . وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند ، وإنما سمي « مرسلاً » لأن راويه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رسول الله ﷺ [3] .

والمرسل ليس حجة في الدين . وهذا هو الرأي الذي « استقر عليه حفاظ الحديث ونقّاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم [4] » وأشار مسلم في مقدمة صحيحه إلى أن « المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» .

وأكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ، فلايرونها ضعيفة ، لأن الصحابي الذي يروي حديثاً لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله ﷺ غالباً ماتكون روايته له عن صحابي آخر قد تحقق أخذه عن الرسول ﷺ ، فسقوط الصحابي الآخر من السند لايضر كما أن جهل حاله لايضعف الحديث ، فثبوت شرف الصحبة له كاف في تعديله . قال السيوطي في التدريب :

---

(١) قواعد التحديث ١١٤ .

(٢) شرح النخبة ١٧ .

(٣) توضيح الأفكار ١/٢٨٤ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٢ .

« وفي الصحيحين من ذلك — أي من مراسيل الصحابة — مالايحصى ، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وكلهم عدول ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة ، وإذا رووها بينوها ، بل أكثر مارواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات » (١) .

ويتعذر إنكار مراسيل الصحابة ، فأكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة لصغر سنه في حياة رسول الله ﷺ . فقد توفي عليه السلام وسن ابن عباس لاتزيد عن ثلاث عشرة سنة (٢) .

والمرسل مراتب : أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ؛ ثم المخضرم ، ثم المتقن كسعيد بن المسيب ؛ ويليها من كان يتحرى في شيوخه ، كالشعبي ومجاهد ؛ ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن . وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة ، والزهري ، وحميد الطويل ، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين (٣) .

---

(١) التدريب ٧١ وقارن بشرح التنقيح للقرافي ١٦٤ (القاهرة ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦) . وقد أخذ على ابن الصلاح تعليله مراسيل الصحابة برواية بعضهم عن بعض (إطلاقاً) ، والصواب أن يقال : « إنّ غالب رواياتهم عن الصحابة لا كلها » : راجع توضيح الأفكار ٣١٧/١ . ومن العلماء من يشدد في « مرسل الصحابة » ويرى في هذا التعبير تجوّزاً وتسامحاً ، إذ لا مرسل للصحابة على الحقيقة : انظر التوضيح أيضاً ٢٩٥/١ .

(٢) التوضيح ٢٩١/١ ولقد تساهل بعض العلماء فقبلوا مراسيل أئمة الحديث ، الموثوق بهم المعروف تحريهم . (انظر التوضيح أيضاً ٢٨٧/١) .

(٣) قواعد التحديث ١٢٥ - ١٢٦ نقلاً عن السخاوي في « فتح المغيث » على هامش ألفية العراقي الهند - دلهي . طبع حجر . وقد اعترض على ذكر الزهري بين صغار التابعين ، لأنه لقي من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر . وقال ابن خلكان : إنه رأى عشرة من الصحابة : (انظر التوضيح ٢٨٥/١) .

والمرسل إذا أسند عن ثقات يتقوى وتنكشف صحته ، إذ حينئذ صورتين ، صورة الإرسال وصورة الإسناد ، فاذا عارضهما مسند آخر كانا أرجح منه ، لاعتضاد المرسل بالمسند المتصل إلى منتهاه [1] .

الثاني – المنقطع

أشهر تعريف له أنه « الحديث الذي سقط من إسناده رجل ، أو ذكر فيه رجل مبهم » [2] . وسبب ضعفه فقده الاتصال في السند ، فهو كالمرسل من هذه الناحية .

ومثال ماسقط من إسناده رجل الحديث الذي رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً : « إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين » فقد سقط من اسناده شريك بين الثوري وبين أبي إسحاق ، لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة ، وإنما سمعه من شريك ، وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق .

ومثال ماذكر فيه رجل مبهم حديث : « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر » الذي رواه أبو العلاء بن عبدالله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس [3] فمن هما هذان الرجلان ؟ إنهما مبهمان وقد ذكرا في السند . وقد اتفق في هذا الحديث أنهما رجلان اثنان ، وقد تكون الراوية في أحاديث أخر منفردة عن رجل واحد مبهم . والذي يعنينا هنا وصف الابهام في بعض حلقات السند .

---

(١) التوضيح ١/٢٨٩ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٥٣ .

(٣) نفسه ٥٤ وقارن بمعرفة علوم الحديث للحاكم ٢٧ .

وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع . مثاله : حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور ، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور » ، لأن هذا الرجل المبهم قد ذكر في رواية أخرى فإذا هو أبو عمرو الجدلي ، ولا يقف على هـذا النوع من المنقطع إلا الحـافظ الفَهِم المتبحر في الصنعة [1] .

وتماثل المنقطع والمرسل في سبب الضعف ، وهو فقد الاتصال في السند ، جعل الحافظ الخطيب البغدادي يقول في كتابه (الكفاية في علم الرواية) : « والمنقطع مثل المرسل ، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر ، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك ومـا أشبه ذلك » [2] . وهذا الاستعمال الغالب الذي يشير إليه الخطيب لا يتفق من كل وجه وتعريف المنقطع الذي قدمناه ، فهو اصطلاح خاص بالنسبة إلى وصف يغلب كثيراً على الأحاديث المنقطعة .

الثالث — المعضل

هو الحديث الذي سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي [3] ، وهو

---

(١) معرفة علوم الحديث ٢٨ .

(٢) الكفاية ٢١ .

(٣) التدريب ٧٣. أما إذا لم يتوالَ فهو منقطع كما رأينا في الرجلين المبهمين عن شداد بن أوس . وقارن بشرح النخبة ١٨ .

صورة أشد استغلاقاً وإبهاماً من المنقطع ، ومن هنا جاءت تسميته بالمعضل[1] . ويعتبر قسماً من المنقطع لكن بوجه خاص لأن كل معضل منقطع ، وليس كل منقطع معضلاً[2] وفقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه ، كما قلنا في المرسل والمنقطع . ومن المعضل ما أرسله تابع التابعي : مثال ذلك ما رواه الأعمش عن الشعبي قال: « يقال للرجل يوم القيامة : عملت كذا وكذا ؟ فيقول: لا، فيختم على فيه » لأن الشعبي إنما رواه عن أنس ، وأنس رواه عن رسول الله ﷺ ، فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنساً ورسول الله ﷺ من إسناده[3] .

والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد ، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال[4] .

الرابع — المدلس

المدلس قسمان[5] ، أحدهما مدلس الإسناد ، وهو الحديث الذي يؤديه الراوي عمن عاصره ولقيه مع أنه لم يصح له سماعه منه ، أو عمن عاصره ولكنه لم يلقه موهماً أنه سمعه من لفظه . مثال ذلك : قول علي بن خشرم : كنا عند

---

(١) وهو من حيث الاشتقاق مشكل (التوضيح ١/٣٢٧) .
(٢) نفسه ١/٣٢٤ .
(٣) اختصار علوم الحديث ٥٥ .
(٤) التوضيح ١/٣٢٩ .
(٥) التوضيح ١/٣٥٠ .

سفيان بن عيينة فقال : « قال الزهري كذا » فقيل له : أسمعت منه هـذا ؟ قال : حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه »[1] . فسفيان قد عاصر الزهري ولقيه ، ولكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه ، وإنما أخذ عن عبد الرزاق ، وعبد الرزاق أخذ عن معمر ومعمر أخذ عن الزهري ، فالتدليس هنا إسقاط سفيان شيخيه وإيراده الحديث بصيغة توهم سماعه من الزهري مباشرة .

وهذا أشد قسمي التدليس وأشنعهما وأدلهما على الكذب . قال شعبة : « لأن أزني أحب إليّ من أدلس »[2] . وقال : « التدليس أخو الكذب »[3] . وكان الشافعي يرد مطلقاً من عرف بالتدليس في الإسناد ولو مرة واحدة ، ولكن أكثر العلماء على أن الراوي الذي نسب إلى التدليس يقبل من روايته ما صرح فيه بلفظ السماع ، ويرد منها ما كانت عبارته محتملة مبهمة[4] .

وقد تتبع الحاكم البلاد التي أكثرت من رواية هذا القسم من التدليس ، والبلاد التي لم يعرف فيها هذا الكذب في الرواية ، فرأى أن « أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي وخراسان وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر ـ لا يعرف أحد من أئمتهم دلس ، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة . وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس ، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي ، فهو أول من أحدث التدليس بها »[5] .

---

(١) اختصار علوم الحديث ٥٨ .

(٢) التوضيح ١/٣٦٦ .

(٣) وقد قال هذا شعبة ، ونقله الشافعي وليس قائله (انظر الباعث الحثيث ٥٨) .

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٨ .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١١ـ١١٢ .

أما القسم الثاني فهو تدليس الشيوخ . وهو أن يصف راويه بأوصاف أعظم من حقيقته أو يسميه بغير كنيته ، قاصداً إلى تعمية أمره . من ذلك أن يقول: حدثنا العلامة الثبت ، او الحافظ الضابط ؛ ومن ذلك ما رواه أبو بكر بن مجاهد المقرىء عن أبي بكر بن أبي داوود قال : « حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله » وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر قال : « حدثنا محمد بن سند » فنسبه إلى جد له ، ولم ينسبه إلى أبيه ، وهو الاسم الذي يشتهر به[1] .

ويرى ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي « كان لهجاً بهذا القسم في مصنفاته »[2] ، وينقل عنه بعض الأمثلة في ذلك : منها أن الخطيب يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفامي ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

ويروي أيضاً عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبي طالب ،وعن أبي محمد الخلال ، والجميع شخص واحد .

ويروي كذلك عن أبي القاسم التنوخي ، وعن علي بن المحسن ، وعن القاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي ، وعن علي بن أبي علي المعدل ، والجميع شخص واحد .

ونحن في الواقع نجل الحافظ الخطيب عن أن يكون قصده تعمية أمر واحد من هؤلاء الشيوخ ، ولكننا لا نكتم استغرابنا من ذكره هذه الأسماء التي

---

(١) اختصار علوم الحديث ٥٩ .

(٢) التوضيح ١/٣٦٩ .

يصعب معها معرفة الشيخ ، مع أنها شخص واحد ، وهو يعلم أنها شخص واحد ، وأن كثيرين لا يفطنون لذلك .

ويفرع بعض العلماء عن التدليس أبواباً متعددة منها ما يسمونه بتدليس العطف ، كأن يقول الراوي : حدثنا فلان وفلان ، مع أنه لم يسمع من الثاني المعطوف .[1]

ومن ذلك تدليس السكوت ، كأن يقول : « سمعت » أو « حدثنا » أو « حدثني » ثم يسكت ثم يقول : « الأعمش » مثلاً ، موهماً أنه قد سمع منه ، مع أنه لم يصح له سماع منه .

ومن ذلك تدليس التسوية ، وهو أن يحمله على إسقاط غير شيخه ضعفه أو صغر سنه فيجعل الحديث مروياً عن الثقات فقط ، ليحكم عليه بالقبول والصحة . وهذا شر أنواع التدليس ، لأن فيه تغريراً شديداً . وممن اشتهر بذلك الوليد ابن مسلم ، فكان يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ولا يذكر إلا الثقات ، فسئل عن ذلك ، فأجاب : إن الأوزاعي أسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء ! فقيل له : فاذا روى عن هؤلاء ، وهم ضعفاء ، أحاديث مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ، ضعف الأوزاعي ؟ فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول .

وعبارات المدلسين تنطوي على خبث شديد ، فقد يعمد بعضهم إلى لفظ مبهم متشابه يلوي به لسانه تعظيماً لشيخه من خلال تعظيم البلد أو الحي الذي ينسب إليه : كما إذا قال المصري : « حدثني فلان بالأندلس » فأراد موضعاً بالقرافة ، أو قال : « بزقاق حلب » وأراد موضعاً بالقاهرة ، أو

---

(١) انظر في هذا النوع والنوعين التاليين (الباعث الحثيث) ص ٦٠ .

قال البغدادي : « حدثني فلان بما وراء النهر » وأراد نهر دجلة [1] ، أو قال « بالرقة » وأراد بستاناً على شاطىء دجلة ؛ أو قال الدمشقي « حدثني بالكرك » وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق ، ففي ذلك كله إيهام الرحلة في طلب الحديث . والحافظ ابن حجر يطلق على هذا التمويه اسم « تدليس البلاد » ، ويلحقه بـ « تدليس الشيوخ » [2] .

وكان بعض المدلسين من أئمة الحديث يجدون في التدليس متعة نفسية ، فلا تحلو لهم الدعابة إلا بهذا الضرب من الرواية المبهمة يخوضون فيه متساهلين ثم يندمون ويتوبون ، قيل لهشيم بن بشير [3] : ما يحملك على التدليس ؟ فقال: « إنه أشهى شيء ! » [4] . واجتمع نفر من أصحاب هشيم هذا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليس ، ففطن لذلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : « حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم » . فلما فرغ قال لهم : هل دلّست لكم اليوم ؟ فقالوا : لا . فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت« حدثني حصين ومغيرة » غير مسموع لي ! [5] .

---

(١) راجع قصة السمعاني فيما وراء النهر ص ٧٠ ح٢ من كتابنا هذا .

(٢) انظر تفصيل هذا في التوضيح ١/٣٧٢ .

(٣) هو الحافظ الكبير هُشَيْم بن بشير بن أبي خازم ، سمع الزهري وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وحُصَيْن بن عبد الرحمن وأبا بشر وأيوب السختياني وخلقاً كثيراً . قال فيه الذهبي : « لا نزاع في أنه كان من الحفاظ ، إلا أنه كثير التدليس ، روى عن جماعة لم يسمع منهم » . توفي سنة ١٨٣ هـ . (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٢٤٨) .

(٤) الكفاية ٣٦١ .

(٥) معرفة علوم الحديث ١٠٥ وقارن بالتدريب ٧٩ . ويسمى هذا النوع من التدليس (تدليس العطف) كما رأينا « لأن هُشَيْماً ، هنا ، قال : « حدثني حُصَيْن ومغيرة » وهو لم يَسمع من (مغيرة) المعطوف حرفاً واحداً . أما حصين فقد سمع منه الكثير ، فهو حصين بن عبد الرحمن المذكور في سماعات هشيم في الحاشية ٣ . وعبارة =

أدرك هشيم إذن أن للمزاح بالتدليس حدوداً ، فاعترف بنفسه بأن مادعى سماعه غير مسموع له !! وكذلك كان المدلسون يعترفون بتدليسهم ، ولاسيما إذا وقع إليهم من ينقّر عن سماعاتهم ويلح في مراجعتهم [1] . بل كانوا غالباً يعدلون عن عباراتهم المبهمة إلى التصريح بحقيقة ماسمعوه ، محذرين الناس من رواية مادلسوا فيه . قال علي بن خشرم : « كنا عند ابن عيينة [2] فقال :. . الزهري ، فقيل له : حدثكم الزهري ؟ فقال : لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري » [3] .

وقد يستغرب وقوع التدليس من مثل هذين الامامين ، ابن عُيَيْنة وهشيم لما وصفا به من الأمانة والحفظ والضبط ، ولا غرابة ... فما أقل الذين سلموا من التدليس ! [4] حتى ابن عباس رضي الله عنهما ماسمع من النبي ﷺ إلا أحاديث

= السيوطي في (التدريب) تقطع بهذا ، فقدقال هشيم : « كل ما قلت فيه (. . . وفلان) فاني لم أسمعه منه » .

(١) معرفة علوم الحديث ١٠٤ ونقله في التدريب ٧٩ .

(٢) هو العلامة الحافظ شيخ الاسلام سفيان بن عُيَيْنة بن ميمون ، أبو محمد الهلالي الكوفي ، سمع عمرو بن دينار والزهري وزياد بن علاقة وأبا إسحاق والأسود بن قيس وزيد ابن أسلم وعبد الله بن دينار ومنصور بن المعتمر وعبد الرحمن بن القاسم . اتفقت الأئمة على الاحتجاج به ، ولكنه كان مدلساً على الثقات . توفي سنة ١٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١) .

(٣) التوضيح ٣٥١/١ والتدريب ٧٨ . وهذا ما يسمونه « تدليس القطع » لقطع الراوي أداة الرواية ، فهو يكتفي بتسمية شيخه قائلاً : « ... فلان » كما قال ابن عيينة : « ... الزهري » فلم يعين : هل حدثه به الزهري أم قاله له أم سمعه منه . وقد سبق أن استشهدنا (ص ١٧١) على تدليس الإسناد ، برواية تشبه هذه وليست مثلها تماماً . وإنما أعدنا ذكرها هنا لاستنتاج حكم جديد .

(٤) التدريب ٧٧ وفيه : « قال ابن عبد البر : . . . وعلى هذا ، فما سلم أحد من التدليس ، لا مالك ولا غيره ! » .

يسيرة (ـ قال بعضهم : « أربعة أحاديث » ـ)، وبقية أحاديثه سمعها عن الصحابة عن النبي ﷺ ، وهو لا يكاد يذكر من بينه وبين النبي ، وإنما يقول : « قال رسول الله ﷺ »[1] .

وابن عُيينة وهُشَيم ، فوق ذلك ، كلاهما من رواة الصحيحين ، وذلك شرف عظيم لهما كان لابد أن يهيب بأئمة الحديث إلى الدفاع عنهما وعن أمثالهما من رواة الصحيحين المشاهير بالتدليس كالأعمش[2] وقتادة[3] والحسن البصري[4] وعبد الرزاق[5] والوليد بن مسلم[6] .

---

(١) التوضيح ١/٣٤٧ . ويرى بعضهم أن هذا إلى مراسيل الصحابة أقرب منه إلى التدليس . والعلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ، كما رأينا . وهم في الوقت نفسه يفرقون بين المرسل والمدلس على النحو الذي سنوضحه . ولا ريب أن أكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة ، لما ذكرناه سابقاً ، إلا أن في إرسال بعضها ضرباً من الخفاء يكاد يلحقها بالتدليس . ونقول مرة أخرى : ما أقل من سلم من التدليس !.

(٢) الأعمش هو سليمان بن مهران الكوفي . أصله من بلاد الري ، راى أنس بن مالك وحفظ عنه . أحد الأعلام ، معدود في صغار التابعين ، ما نقموا منه إلا التدليس كما في (الميزان) . قال الذهبي : ربما دلس عن ضعيف فلا يدري ، فمتى قال « حدثنا » فلا كلام ، ومتى قال « عن » تطرق إليه احتمال التدليس . توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٣) هو قتادة بن دعامة بن عزيز ، السدوسي البصري الضرير الأكمه ، الحافظ العلامة الثقة ، حدث عن عبد الله بن سرجس وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب وأبي الطفيل . وكان قتادة معروفاً بالتدليس . قال ابن مَعين : لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من مجاهد . وقال شعبة : لا يعرف أنه سمع من أبي رافع . مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨ هـ . وقيل : سنة ١١٧ .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، مولى الأنصار . أحد كبار التابعين وعلمائهم المشهورين بالزهد ، في الميزان : ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة . فاذا قال : حدثنا فهو حجة بلا نزاع ، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٥) هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني . في الميزان : أحد الأعلام الثقات . ولكن في رواياته ما يدل على تدليسه . توفي سنة ٢١١ هـ .

(٦) الوليد بن مسلم هو أبو العباس الدمشقي مولى بني أمية ، في الميزان : أحد =

واعتذروا عن ابن عيينة اعتذاراً خاصاً، فقبلوا تدليسه [1] ، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر [2] ونظرائهما . ورجحه ابن حبان [3] قال : « وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فانه كان يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بيّن سماعه عن ثقة مثل ثقته » [4] .

واعتذروا عن رواة الصحيحين المشاهير بالتدليس اعتذاراً عاماً ، بأن تدليسهم ضرب من الابهام وليس كذباً ، فما رووه يعرف فيه نوع السماع ، كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها [5] . ويحتمل أنّ الشيخين، البخاري ومسلماً،

= الأعلام ، وعالم أهل الشام . ثم قال . قال أبو مسهر : الوليد مدلس ، وربما دلس عن الكذابين ، فاذا قال : « الوليد عن ابن جريج أوعن الأوزاعي » فليس يعتمد لأنه يدلس عن الكذابين ، وإذا قال « حدثنا » فهو حجة . توفي سنة ١٩٠ هـ . (قارن بتذكرة الحفاظ ٣٠٢/١) .

(١) جميع هؤلاء الأئمة المشاهير بالتدليس من رواة الصحيحين . وقد أشار إلى ذلك صاحب « توضيح الأفكار ٣٥٣/١ - ٣٥٤ » . وذكر السيوطي بعضهم في « التدريب ٨٠ » .

(٢) ابن جريج هو الفقيه المكي عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي مولاهم ، أول من صنف الكتب . توفي سنة ١٥٠ هـ (تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ - ١٧٠) ومعمر هو الامام الحجة أحد الأعلام . معمر بن راشد ، أبو عروة الأزدي مولاهم ، توفي سنة ١٥٣ على الأرجح (تذكرة الحفاظ ١٩٠/١ - ١٩١) .

(٣) هو أحد الحفاظ الكبار صاحب التصانيف العديدة ، محمد بن حبان بن أحمد ابن معاذ اليمني الدارمي البُستي - بضم الباء وإسكان السين - أبو حاتم . له (التقاسيم والأنواع) في خمس مجلدات ، وترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد . توفي سنة ٣٥٤ هـ .

(٤) التدريب ٧٩ .

(٥) نفسه ٨٠ .

لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي روياعنه ، لكن عرفاحديثه من المتابعات مايدل على صحته ، فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ، ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس ولا يقاربه فضلاً وشهرة [1] .

ويرى بعض النقاد أن مارمي به بعض رواة الصحيحين من التدليس أجدر أن يطلق عليه اسم المرسل الخفي ، وأنشؤوا يفرقون بين المدلس والمرسل الخفي تفرقة دقيقة ، فالتدليس يختص بمن روى عمن عُرِف لقاؤه إياه ، فاما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي . قال الحافظ ابن حجر : « ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ، ولو بغير لقي ، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه . والصواب التفرقة بينهما » [2] ؛ ثم يستدل على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة باطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي [3] وقيس بن أبي حازم [4] عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لامن قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان

---

(١) انظر التوضيح ٣٥٦/١ .

(٢) شرح النخبة ١٨ .

(٣) أبو عثمان النهدي هو عبد الرحمن بن مُل البصري ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وارتحل زمن عمر فسمع منه ومن جماعة من الصحابة ، توفي سنة ١٠٠ هـ أو بعدها بقليل (تذكرة الحفاظ ٦٥/١) .

(٤) هو قيس بن أبي حازم ، أبو عبد الله الأحمسي الكوفي ، محدث الكوفة . سار ليدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليبايعه فتوفي نبي الله وقيس في الطريق ، سمع أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعدة من الكبار . قال الذهبي : حديثه محتج به في كل دواوين الاسلام ، توفي سنة ٩٧ وقيل سنة ٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ ٦١/١) .

هؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً ، ولكن لايعرف هل لقوه أم لا [1] .

والقول الفصل للخطيب البغدادي في التفرقة بين المدلس والمرسل إطلاقاً: أن الراوي « لو بين أنه لم يسمع الحديث من الشيخ الذي دلسه عنه فكشف ذلك لصار ببيانه مرسلاً للحديث غير مدلس فيه ، لأن الارسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه ، وملاقياً لمن لم يلقه . إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للارسال لامحالة ، من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من دلس عنه . وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط ، وهو الموهن لأمره . فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال ، والإرسال لايتضمن التدليس ، لأنه لايقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه : ولهذا المعنى لم يذمّ العلماء من أرسل الحديث ، وذموا من دلسه ! » [2] .

وسبب ضعف المدلس بأنواعه واضح ، فلم يثبت لرواته شرط الثقة . وما أحكم ابن المبارك حين قال :

دلس للناس أحاديثه   والله لايقبل تدليسا [3]

الخامس – المعلل [4]

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة تقدح في صحته ، وإن كان يبدو في

---

(١) شرح النخبة ١٩ .

(٢) الكفاية ٣٥٧ .

(٣) معرفة علوم الحديث ١٠٣

(٤) ويسمى «المعلول» أيضاً كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم. والأجود =

الظاهر سليماً من العلل [1] .

واكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع ، وذاكرة طيبة ، وفهم دقيق ، لأنّ العلة نفسها سبب غامض يخفى حتى على المشتغلين بعلوم الحديث . قال ابن حجر : « وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون » [2] .

ولقد يتمكن الخبير المتمرس بهذا الفن من معرفة إحدى العلل الغامضة بضرب من الالهام يشرح الله به صدره . ولا غرو ، فالمعرفة بالحديث ليست تلقيناً ، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب [3] . قال عبد الرحمن بن مهدي [4] : « معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة » [5] . وقيل له أيضاً : إنك تقول للشيء : هذا صحيح ، وهذا

=فيه أيضاً « مُعَلّ » بلام واحدة ، لأنه مفعول أعلّ قياساً . وأما « معلّل » فهو مفعول علّل ، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم . انظر التدريب ٨٨ .

(١) قارن بالتدريب ٨٩ .

(٢) شرح النخبة ٢١ وعنه في التوضيح ٢/٢٩ .

(٣) الجامع ٩/١٧٧ .

(٤) هو الحافظ الكبير الامام عبد الرحمن بن مهدي بن حسان ، أبو سعيد البصري ، مولى الأزد ، وقيل : مولى بني العنبر . قال فيه أحمد بن حنبل : « هو أفقه من يحيى القطان ، وأثبت من وكيع » . توفي سنة ١٩٨ (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٣٢٩) .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١٣ .

لم يثبت ، فممّن تقول ذلك ؟ فقال . أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال : هذا جيد ، وهذا بهرج ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر . قال : فهذا كذلك ، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة [1]. ولذلك قال الخطيب البغدادي : « ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الذي ينتقد الدراهم ، فان الدراهم فيها الزيف والبهرج ، وكذلك الحديث » [2] .

ودقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سبباً في قلة التأليف فيه [3] . وأجلّ كتاب في هذا الموضوع « كتاب العلل » لعلي بن المديني شيخ البخاري [4] . ويلي ذلك كتاب بالعنوان نفسه للخلال [5] ، وآخر لابن أبي حاتم [6] وقد طبع الأخير في مصر في مجلدين . ومما وصل إلينا في ذلك كتاب العلل في آخر سنن الترمذي ، لكنه مختصر . وقد شرحه ابن رجب [7] . ونعلم أنّ للامام أحمد بن حنبل كتاباً في العلل ، وهو مخطوط [8] ،

---

(١) انظر التدريب ٨٩ وعنه في الباعث الحثيث ٧١ . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً : « لأن أعرف علة حديث أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي ! » الجامع ١٠/١٩١ ومثله باللفظ في معرفة علوم الحديث ١١٢ .

(٢) الجامع ٧/١٢٨ وجه ١ .

(٣) شرح النخبة ٢١ .

(٤) التدريب ٩١ وقد سبقت ترجمة ابن المديني .

(٥) هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي ، أبو بكر ، المعروف بالخلال . وكتابه يقع في عدة مجلدات « الرسالة المستطرفة ١١١ » .

(٦) الرسالة المستطرفة ١١١ .

(٧) هو الحافظ زين الدين . أبو الفرج . عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد البغدادي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن رجب المتوفى سنة ٧٩٥ « المستطرفة ١١١ » .

(٨) مخطوط الظاهرية مجموع ٤٠ ، وهو عبارة عن ٢٣ ورقة من القطع الصغير ، مضموم إلى مجلد يشتمل على عدة رسائل تبلغ ٣٢٥ ورقة بخطوط مختلفة .

وأن لأبي الحسن الدار قطني [1] كتاباً جليلاً في هذا الباب أعجز به من يريد أن يأتي بعده [2] ، إلا أنه ليس من جمعه ، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني [3] . وتنسب أيضاً كتب في علل الحديث إلى كل من البخاري ويعقوب ابن أبي شيبة [4] ، والساجي [5] وابن الجوزي [6] وابن حجر [7] .

وأكثر مايتطرق التعليل إلى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً ،وحينئذ تدرك العلة بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه الناقد على وهم وقع ، بارسال موصول ، أو وقف مرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، بحيث يغلب على ظنه أنّ الحديث غير صحيح ، أو يتردد فيتوقف فيه [8] . ولكثرة تطرق التعليل إلى الاسناد ، يستحب أن يصنف المسند

---

(١) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن ، المشهور بالدارقطني ، نسبة إلى دار القطن ببغداد ، أمير المؤمنين في الحديث ، صاحب السنن ، توفي سنة ٣٨٥ « الرسالة المستطرفة ١٩ » .

(٢) اختصار علوم الحديث ٧٠ .

(٣) الرسالة المستطرفة ١١١ .

(٤) شرح النخبة ٢١ .

(٥) والساجي هو أبو يحيى ، زكريا بن يحيى الضبي البصري . محدث البصرة ، المتوفى سنة ٣٠٧ . قال الذهبي : له كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن « المستطرفة ١١١ ».

(٦) واسم كتابه « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » وقد انتقد عليها ، « المستطرفة ١١١ » .

(٧) واسم كتابه « الزهر المطلول في الخبر المعلول » – التدريب ٩١ .

(٨) التدريب ٨٩ وعنه في التوضيح ٢/٢٧ – ٢٨ .

معللاً [1] ، كما يستحب للراوي إذا روى حديثاً معلولاً أن يبين علته [2] .

والطريق إلى معرفة المعلل جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم . قال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجتمع طرقه لم يتبين خطؤه » [3] .

وقد قسم الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) العلل إلى عشرة أقسام ، وذكر لكل قسم منها مثلاً يوضحه [4] ، ثم قال : « وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فان معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم » [5] .

ولكنّ أنواع العلل غير محصورة في هذه العشر التي ذكرها الحاكم ، ولذلك سنكتفي بذكر أهمّ أمثلتها لتوضيح هذه الأسباب الخفية القادحة في الحديث .

من ذلك أن يكون حديث ما محفوظاً عن صحابي ثم يروى عن آخر ، لاختلاف بلد الراويين أو الرواة ، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق

---

(١) الجامع ١٠/١٩١ . ومعنى تصنيف المسند معللاً بيان علله . وقد أفرد الخطيب باباً لبيان علل المسند في الجامع ١٠/١٩١ .

(٢) الجامع ٧/١٢٧ وجه ٢ .

(٣) التدريب ٨٩ .

(٤) هذه الأقسام العشرة مذكورة في كتاب « معرفة علوم الحديث » للحاكم من ص ١١٣ الى ١١٩ . والسيوطي في « التدريب » يذكر هذه الأقسام نقلاً عن الحاكم ويتبعها بأمثلتها « ص ٩١ الى ٩٣ » .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١٩ .

عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة » . فالناظر في هذا الاسناد يحسبه أول الأمر مروياً على شرط الصحيح ، ولكنّ فيه رواية مدني عن كوفي ، ومن المشهور أنّ المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا [1] .

ومن ذلك الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله ، كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن الفرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « المؤمن غر كريم ، والفاجرَ خبّ لئيم » . ويرى الحاكم أن علته هي فيما أسند عن محمد بن كثير : حدثنا سفيان الثوري عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة [2] .

ومن ذلك أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فاذا رواها عنه بلا واسطة ، فعلتها أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس : « أنّ النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون » الحديث [3] . قال الحاكم : «قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك ، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث » ثم أسند عن يحيى قال : حُدثتُ عن

---

(١) نفسه ١١٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١١٧ . ويرى العلامة أحمد شاكر أن العلة التي أعلّ بها الحاكم الحديث غير جيدة ، لأن له شواهد ومتابعات « انظر الباعث الحثيث ٧٦ » .

(٣) تتمة الحديث : « وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » .

أنس » فذكره [1] .

ومن ذلك أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يُعرف بالسماع ممّن روى عنه ، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من جلس مجلساً كثر فيه لَغَطه ، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غُفِرَ له ما كان في مجلسه ذلك » . فقد روي أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال : هذا حديث مليح : ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل ، حدثنا وُهَيْب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله ، مع أنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماع سهيل بن أبي صالح [2] .

وعلى المشتغل بدراسة الحديث حين يقرأ هذه العبارة: «هذا الحديث معلول بفلان » أن يتريث فيها فلا يستعجل الحكم بوجود علة قادحة في الحديث من نوع العلل المصطلح عليها ، لأن بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي [3] ، فلا تزيد في نظرهم حينئذ عن السبب الظاهر (لا الخفي) الذي يجرح راوي الحديث بضعف الذاكرة أو الكذب ووجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلل، لأن العلة لا تكون إلا سبباً غامضاً خفياً كما أوضحنا في الأمثلة . غير أنّ بعض النقاد يرى أنّ الاحتراز بالعلة الخفية من باب التعريف

---

(١) معرفة علوم الحديث ١١٧ — ١١٨ .

(٢) نفسه ١١٣ — ١١٤ .

(٣) الباعث الحثيث ٧٧ .

الأغلبي ، فهناك علل ظاهرة غير خفية [1] . وقد أطلق أبو يعلى الخليلي في كتاب الارشاد « العلة » على ماليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : « من أقسام الصحيح ماهو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ماهو صحيح شاذ » ولم يقصد بهذا التقييد بالاصطلاح ؛ ومثّل له بحديث مالك في الموطإ أنه قال : « بلغنا أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : للمملوك طعامه وكسوته » ، فرواه مالك معضلاً هكذا في الموطإ ، فقد رواه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة . وصار الحديث بعد بيان إسناده صحيحاً . قال بعضهم : « وذلك عكس المعلول ، فانه ماظاهره السلامة ، فاُطلع فيه بعدالفحص على قادح . وهذا كان ظاهره الاعلال بالاعضال فلما فتّش تبين وصله » [2] .

والمعلول لا يشمل كل مردود ، فالمنقطع ليس معلولاً ، والحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف ليس معلولاً ، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك [3] . قال الحاكم أبو عبد الله : « وإنما يعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه ،

---

(١) التوضيح ٢/٢٧ .

(٢) الباعث الحثيث ٧٧ ، ٧٨ وقارن بالتوضيح ٢/٣٣ - ٣٤ .

(٣) التوضيح ٢/٢٧ .

فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة »[1] .

السادس — المضطرب[2]

الحديث المضطرب هو الذي تتعدد رواياته ، وهي ـ على تعددها ـ متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح ؛ وقد يرويه راوٍ واحد مرتين أو أكثر ، أو يرويه اثنان أو رواة متعددون[3] .

ومنشأ الضعف فيه مايقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم[4] ، لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراويها من حفظ أو ضبط أو طول سماع لمن أدى عنه . لذلك لا يسمى «مضطرباً» إذا ترجحت فيه إحدى الروايتين أو الروايات[5] .

والاضطراب يقع في الاسناد غالباً ، وقد يقع في المتن ، لكن قل أن يحكم

(١) معرفة علوم الحديث ١١٢ - ١١٣ .

(٢) وهو مأخوذ من اختلال الأمر وفساد نظامه ، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً . ولو كان « المضطرَب » مفتوح الراء لكان اسم مكان للاضطراب ، ولكان ذلك أظهر لتحقق المعنى الاصطلاحي ، لان الحديث في الحقيقة موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة . انظر ألفية السيوطي ١١٨ هامش .

(٣) قارن بالتدريب ٩٣ .

(٤) التوضيح ٢/٤٧ . وإشعار المضطرب بعدم ضبط رواته واضح ، سواء أكان راويه واحداً أم كثيرين . فلا يُتصور الضبط في الشخص الواحد إذا تعددت روايته للشيء نفسه ، لأن هذا التعدد ضرب من التناقض . أما إذا كان راوي المضطرب أكثر من واحد فكلهم يشتركون في عدم الضبط ، وإنما يزول عن بعضهم بالترجيح .

(٥) التدريب ٩٣ .

المحدث على الحديث بالاضطراب في المتن وحده دون الإسناد [1] .

فمن الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر أنه قال : يا رسول الله ، أراك شبت . قال : « شيبتني هود وأخواتها » . قال الدارقطني : « هذا حديث مضطرب ، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه . فمنهم من رواه عنه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر » [2] .

وقد يتبادر إلى ذهن الباحث — في مثل هذا الإسناد المضطرب — أن الاختلاف فيه على هذه الأوجه المتباينة ، العشرة كما أحصاها الدارقطني ، لا ينبغي أن يمنع صحة الحديث ، ما دام مردداً بين ثقات متساوين يتعذر بينهم الترجيح . وهذا الفهم المتبادر مقبول إجمالاً ، غير أنّ الحكم على الحديث ، عند التعارض مثلاً ، لا بد أن يصنف رواياته درجات فيها الصحيح وفيها الأصح ، « فحديث لم يختلف فيه عن راويه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه في الجملة » [3] . ومن هنا كان مجرد الاضطراب في الإسناد أمارة على الضعف ، لأن تساوي الروايات في الدرجة وعدم تعارضها يمنعان الحكم بأيها صح ، فكأن تعادلها في الصحة تعادلٌ في الضعف ، إذ لا مرجح للأخذ بواحدة منها

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) التدريب ٩٤ .

(٣) نسبه في « التوضيح ٢/٤٧ » إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي : وهو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله ، الدمشقي ثم المقدسي ، الشافعي ، المتوفى ببيت المقدس سنة ٧٦١ . ومن تآليفه « جامع التحصيل ، في أحكام المراسيل » . و « اختصار جامع الأصول لابن الأثير الجزري » . ترجمته في الرسالة المستطرفة ٦٢ ، ٦٣ .

وإغفال سائرها [1] .

ومثال الاضطراب في المتن حديث البسملة الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) ، **« لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا آخرها »** فهذه العبارة الأخيرة التي ينص فيها الراوي على نفي قراءة البسملة هي المتن المضطرب في هذا الحديث:لأن مسلماً والبخاري اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لا يتعرض فيها لذكر البسملة بنفي أو إثبات ، وإنما يكتفي الراوي بقوله : « فكانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) » يقصد أن الفاتحة هي السورة التي كانوا يستفتحون بها. ولو وقف الأمر عند هذا الحد لأمكن ترجيح الحديث المتفق عليه، فلم نصف الحديث الأول بالاضطراب، ولكن رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية ، فأجاب أنه لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله ﷺ ، وتردد مثله في هذه المسألة يحسب له حسابه ، فأصبح عسيراً أو متعذراً ترجيح ما يتعلق بالبسملة إثباتاً أو نفياً ، وتعذر الترجيح كان السبب المباشر في وصفنا لمتن الحديث الأول بالاضطراب.

---

(١) ومما أخذه الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي صور الاضطراب في السند ، إذ عدّ منها ستاً : ١ - تعارض الوصل والارسال ، ٢ - تعارض الوقف والرفع ، ٣ - تعارض الاتصال والانقطاع . ٤ - أن يروي الحديث قوم عن رجل عن تابعي عن صحابي ، ويرويه ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه . ٥ - زيادة رجل في أحد الإسنادين ، ٦ - الاختلاف في اسم الراوي ونسبه اذا كان متردداً بين ثقة وضعيف . (وتجد هذه الصور الست مع أمثلتها في التوضيح ٢/٣٨ - ٤٧) .

وهذا المثال يصلح شاهداً لوقوع العلة في متن الحديث ، ولذلك يذكره في الحديث المعلل كل من ابن الصلاح في كتاب « علوم الحديث » والحافظ العراقي في « شرحه لكتاب ابن الصلاح »[1] والسيوطي في « التدريب »[2].

ولا غرابة في ذلك ، فإنّ الاضطراب نوع من الاعلال، والبحثان متقاربان[3].

وقد قال العلائي في المضطرب ما عرفنا عن ابن حجر أنه قاله في المعلل : « وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غامضاً، واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة»[4].

وهنا ندرك سرّ اعتماد ابن حجر في تأليف كتابه « المقترب في بيان المضطرب »[5] على كتاب « العلل » للدارقطني[6] ، فالموضوع متقارب ، والأمثلة متشابهة . ولعل هذا يعطينا فكرة عن رغبة أهل الحديث في تفريع الأقسام ، وتنويع أوصاف الروايات ولو أمكن تشابكها أو تداخل بعض أقسامها. ولا يتناقض هذا التداخل ، مع ما عرفناه عن أهل الحديث من الدقة ، لأنهم لاحظوه أثناء التفريع والتنويع ، فما كان صالحاً لوصفه بالاضطراب من وجه ، يصلح لوصفه بالاعتلال من آخر . وهكذا .

---

(١) ص ٩٨ - ١٠٣ .

(٢) ص ٨٩ - ٩١ غير أنّ السيوطي يستشهد به - في الوقت نفسه - على مضطرب المتن ويقول : « وعندي أن أحسن مثال لذلك - أي لمضطرب المتن - حديث البسملة السابق ، فان ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم ، والمضطرب قد يجامع المعلل ، لأنه قد تكون علته ذلك » التدريب ٩٥ .

(٣) التوضيح ٢/٣٧ .

(٤) ذكره في التوضيح ٢/٣٦ - ٣٧ .

(٥) التدريب ٩٥ .

(٦) نفسه ٩١ .

والاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن [1] :وذلك إذا وقع الاختلاف في نسب راو أو اسمه أو اسم أبيه مع أنه راو ثقة ، فالحديث الذي هذا شأنه يسمى « مضطرباً » ولكن تسميته بذلك لا تنفي عنه الحكم بالصحة أو الحسن . إنما يكون الاضطراب الموجب للضعف في مثل ما ذكرناه قبل من صور المضطرب متناً أو سنداً [2] .

السابع المقلوب

المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن ، أو اسم رجل أو نسبه في الاسناد ، فقدم ماحقه التأخير ، أو أخر ماحقّه التقديم ، أو وُضع شيء مكان شيء [3] . وواضح من التعريف أن القلب يكون في المتن كما يكون في الاسناد .

فمثال القلوب في المتن : مارواه مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لاظل إلا ظله : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها ، حتى لاتعلم يمينه ماتنفق شماله» فالحديث في الصحيحين هكذا لفظه : « حتى لاتعلم شماله ماتنفق يمينه » [4]

---

(١) عبارة السيوطي في « التدريب ٩٥ » فيما يتعلق بهذه القضية ، منقولة من مختصر الزركشي الذي يقول : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن » .

(٢) الباعث الحثيث ٧٨ .

(٣) أخذنا هذا التعريف من مجموع ما قيل في أقسام المقلوب .

(٤) عبارة الحديث هي هذه : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الامام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : =

ولـكن المتن انقلب على أحد الرواة ، فقدم اليمين وأخر الشمال ، وكان عليه أن يفعل العكس .

ومثال المقلوب في الاسناد التقديم والتأخير في الأسماء ، كمرة بن كعب وكعب بن مرة ، لأن أحـدهما اسم أبي الآخر [1] . وقد عني بهذا القسم عناية خاصة الخطيب في كتابه « رفع الارتياب » في المقلوب من الأسمـاء والأنساب » [2] .

والقلب في المثالين وقع سهواً لا عمداً ، وكان مع ذلك موجباً لضعف الحديث. ولو أنه وقع عمداً لا سهواً ، لـكان القلب حينئذ ضرباً من الوضع والاختلاق [3]. من ذلك أن يكون الحديث مشهور براو أو باسناد، فيعمد بعض الوضاعين إلى إبدال الراوي بغيره لأن الناس أشد رغبة في حديثه [4] ، كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم بن عبد الله [5] ، فيجعله عن نافع [6] ، أو يأتي باسناد مكان

= إني أخاف الله عز وجل ، ورجل تصدق بصدقة أخفى حتى لا تعلم شماله ماذا تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه » . وانظر شرح النخبة ٢٢ وقارن بالتوضيح ٢/١٠٦ .

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) الباعث الحثيث ٩٧ نقلاً عن شرح النخبة ٢٢ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ .

(٤) التوضيح ٢/٩٩ .

(٥) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، القرشي العدوي . من سادات التابعين وعلمائهم ، وأحد فقهاء المدينة السبعة . توفي بالمدينة سنة ١٠٦ هـ (تهذيب التهذيب ٣/٤٣٦) .

(٦) هو احد أئمة التابعين بالمدينة ، نافع المدني ، أبو عبد الله . أصابه عبد الله ابن عمر صغيراً في بعض مغازيه ، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن . ثقة كثير الرواية للحديث . توفي سنة ١١٧ هـ (انظر التهذيب ١٠/١٢ :) .

إسناد ، كما روي عن حماد بن عمرو النَصِيبي الكذاب [1] عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام » : فقد قلب حماد هذا الحديث ، فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة [2] .

وكان كثير من أهل الحديث يمتحنون الرواة بقلب الأحاديث وإدخالها عليهم [3] ، ليعرفوا مدى قبولهم للتلقين [4] ، غير قاصدين إلى الوضع ، ولا معتقدين أن ما قلبوه استقر حديثاً [5] . روى الخطيب من طريق أحمد بن منصور الرمادي قال : خرجت مع أحمد ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق ، فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل : أريد أن أمتحن أبا نعيم ، فنهاه أحمد ، فلم ينته ، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم ، وجعل على كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديثه ، ثم أتينا أبا نعيم ، فخرج إلينا فجلس على دكان حذاء بابه وأقعد أحمد عن يمينه ويحيى عن يساره ، وجلست أسفل ، فقرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وهو ساكت ، ثم الحادي عشر . فقال أبو نعيم : ليس هذا من حديثي ، فاضرب ،

---

(١) قال فيه البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك . وقال الجوزقاني : كان يكذب . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعاً (ذكره في الميزان) . وقارن بالتوضيح ٢/١٠١ .

(٢) وبهذا الإسناد الأخير رواه مسلم في « صحيحه » من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الداروردي كلهم عن سهيل . وقارن بالتوضيح ٢/١٠١ .

(٣) الجامع ١/١٧ .

(٤) التوضيح ٢/١٠٢ .

(٥) التدريب ١٠٧ .

ثم قرأ العشرة الثانية ، وقرأ الحديث الثاني ، فقال: وهذا أيضاً ليس من حديثي فاضرب عليه ، ثم قرأ العشرة الثالثة ، وقرأ الحديث الثالث ، فتغير أبو نعيم ثم قبض على ذراع أحمد ، ثم قال : أما هذا فورعه يمنعه عن هذا ، وأما هذا — وأومأ إلي — فأصغر من أن يعمل هذا ، ولكن هذا من عملك يافاعل !.. ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين حتى قلبه عن الدكان ، ثم قام فدخل داره فقال له أحمد : ألم أنهك عن هذا وأقل لك إنه ثبت ؟ فقال يحيى : هذه الرفسة أحبّ إليّ من سفري ! [1]

ولكن النقاد لايحبون هذا النوع من الأغلوطات لنهي الرسول ﷺ عنها [2] . وقد أنكر حرمي على شعبة لما قلب أحاديث على أبان بن أبي عياش وقال : « يابئس ماصنع » ! [3] .

ومعرفة قلب الحديث تحتاج إلى علم واسع ، وتمرس وثيق بالروايات والأسانيد . وإنه ليستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب . فهذا الخطيب يروي في هذا المجال عن البخاري ما يكبره في أعيننا ، ويعظمه في نفوسنا . قال : « فانهم اجتمعوا – أي علماء بغداد حين قدم عليهم البخاري – وعمدوا إلى مئة حديث ، فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا لاسناد آخر ، وإسناد هذا لمتن آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، إلى كل رجل عشرة ، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري . وأخذوا الوعد للمجلس ، فحضر المجلس أصحاب الحديث من الغرباء من أهل

---

(١) التوضيح ٢/١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) نفسه ٢/١٠٢ .

(٣) التدريب ١٠٧ .

خراسان وغيرهم من البغداديين. فلما اطمأنّ المجلس بأهله ، انتدب إليه رجل من العشرة ، فسأله عن حديث ، فقال البخاري : لا أعرفه ، فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : فهم الرجل ، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم . ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه . فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . ثم انتدب إليه الثالث والرابع ، إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على : « لا أعرفه ». فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم ، فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع ، على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل متن إلى إسناده ، وكل إسناد إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها ، وأسانيدها إلى متونها ، فأقر له الناس بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل [1] .

ومنشأ الضعف في الحديث المقلوب قلة الضبط ، لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء . وهو — فوق ذلك — يخلّ بفهم السامع ويحمله على الخطأ [2] .

---

(١) التدريب ١٠٦–١٠٧ ، والتوضيح ٢/١٠٤ ، وألفية السيوطي ١٢٢ هامش .

(٢) التوضيح ٢/١٠٣ .

الثامن — الشاذ[1]

تعريف الشاذ عسير ، ولعسره لم يفرده العلماء بالتصنيف[2] ، غير أن أهم مايلاحظ فيه معنيان : الانفراد والمخالفة ؛ فهو — بصورة عامة — ما وراه الثقة مخالفاً الثقات ، وهو بتعبير أدق — « ما وراه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه » ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح[3] .

ويوشك ابن حجر ، بهذا التعريف المعتمد للشاذ ، أن يقرب شقة الخلاف بين اصطلاحين مشهورين يظن الناس تضاربهما . وقد نسب هذان المصطلحان إلى كل من الامام الشافعي[4] ، والحاكم .

أما الشافعي فيقول : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ . إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس :

---

(١) سمي شاذاً لانفراده ، لأن الشاذ منفرد عن الجمهور . (التوضيح ١/٣٧٧) .

(٢) التدريب ٨١ .

(٣) شرح النخبة ١٤ .

(٤) الامام الشافعي أشهر من أن يعرف به . فهو الامام الذي ملأ طباق الأرض علماً ، وصاحب المذهب المسمى باسمه ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، وإلى جده الأخير هذا نسب فعرف بالشافعي . وهو قرشي مطلي مكي ، كنيته أبو عبد الله ، وكانت أمه أزدية . حدث عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الملك بن الماجشون ، وأخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي . له كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه والأدب ، ولكن أشهرها « الرسالة » ، وله كذلك « الام » و « المبسوط » . توفي بمصر ٢٠٤ عن اربع وخمسين سنة .

هذا الشاذ من الحديث [1] ». والناس ، في قول الشافعي ، هم الثقات ، فكأنه يقول: « الشاذ مارواه الثقة مخالفاً الثقات » ، وهو إذن لا يلاحظ مطلق التفرد ، بل التفرد والمخالفة في آن واحد ، إلا أنه لم يصرح بأن المخالفة للأولى أو الأوثق ، وإنما هي مخالفة عامة للناس « الثقات » .

وبهذا الاصطلاح أخذ كثير من علماء الحجاز [2] ، وانتصر له ابن الصلاح ، واستنتج منه ابن كثير أن الثقة إذا روى مالم يرو غيره « مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً ، فان هذا لو رد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط ، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل [3] ». وأكد هذا الاصطلاح العلامة ابن القيم [4] بعبارة قاطعة فقال : « ... وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما رووه ، فأما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به ولم يرو الثقات خلافه ، فان ذلك لا يسمى شاذاً . وإن اصطُلح على تسميته « شاذاً » — بهذا المعنى — لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لرده ولا مسوغاً له » [5] .

وأما الحاكم فيرى أن « الشاذ حديث ينفرد بـه ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة » [6] . فهو يعتبر قيد التفرد بلفظ صريح ، أما قيد المخالفة فيعتبره أيضاً ـ في نظرنا ـ ولكن بلفظ غير صريح ، فلو

---

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وعنه باختلاف يسير التدريب ٨١ والتوضيح ١/٣٧٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٦٢،٦٣ .

(٤) هو الامام الكبير ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن حريز الدرعي الدمشقي ، المعروف بابن قيم الجوزية ، الحنبلي ، المتوفى ٧٥١ .

(٥) إغاثة اللهفان ١٦٠ في الرد على من طعن في حديث ابن عباس في المطلقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة على عهد الرسول وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر .

(٦) معرفة علوم الحديث ١١٩ .

كان للحديث أصل متابع للراوي الثقة لما كان مخالفاً الناس أو الثقات ، والحاكم - كما رأينا - يشترط في الشاذ فقدان الأصل المتابع ، فكأنه يشترط المخالفة ويعتبرها . وما لنا نذهب بعيداً وقد كفانا بنفسه التخبط في فهم تعريفه ، فأزال كل لبسٍ حين عقّب على ذلك مباشرة بتعريف الشافعي للشاذ ، قاصداً إلى إظهار التماثل بين رأيه ورأي هذا الإمام العظيم ، وقد بلغ به استشعاره هذا التماثل حدّ الإتيان بشاهد واحد على الشاذ ، تاركاً لك الخيار أن تجعله مثالاً على تعريفه الخاص أو على تعريف الشافعي . قال : ومثاله ما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالوَيه قال : حدثنا موسى بن هارون ، قال : حدثنا قتيبة ابن سعيد ، قال : حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجّل العشاء فصلاها مع المغرب .

يعلق الحاكم على هذا المثال بقوله : « هذا حديث رواته أئمة ثقات ، وهو شاذ الاسناد والمتن ، لا نعرف له علة نعلله بها ، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث ، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به ، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً ، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن

جبل عن أبي الطفيل ، فقلنا : الحديث شاذ »[1] .

وإنما حرص الحاكم على أن يقصي عن هذا الحديث معنى العلة ، فصرح بأنه لم يعرف له علة يعلله بها ، وأنه خرج عن أن يكون معلولاً ، لما يستشعره في الشاذ من صعوبة تشبه صعوبة المعلل ، فهو مما « ينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك »[2] ، ولذلك اضطر الحاكم إلى التفرقة بينهما ، فرأى « أنّ المعلول ما يوقف على علته أنه أُدخل حديث في حديث ، أو وَهِم فيه راوٍ ، أو أرسله واحد فوصله واهم »[3] ، فهو ـ على خفاء علته وغموضها ـ يمكن الوقوف عليه ، لكن الشاذ أدق من المعلل ، فلا يوقف على علته ، ولا يتمكن من الحكم به إلا من مارس هذا الفن غاية الممارسة ، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ، ورزقه الله نهاية الملكة[4] .

ودقة الشاذ تنشأ غالباً عن تعذر الحكم بفقدان الأصل المتابع له ، لما يستدعيه الوقوف على ذلك من البحث والتقصي ؛ ولعل دقة الشاذ أو صعوبته ـ على هذا النحو الذي بالغ فيه الحاكم ـ أن تكون السبب الجوهري في الاعتقاد بتفرده في تعريف الشذوذ ، وابتعاده فيه عن رأي الجمهور . ولذلك ضعف ابن الصلاح رأي الحاكم ، واعترض على تعريفه بحديث « الأعمال بالنيات » فإنه

---

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩، ١٢٠ .

(٢) التدريب ٨١ . وقارن بألفية السيوطي ٩٢ هامش .

(٣) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وقارن بما ذكرناه في المعلل .

(٤) التوضيح ١/٣٧٩ . وقارن بما ذكرناه عن علل الحديث .

تفرد به عمر ، وعنه علقمة ، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي ، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري[1]. على أننا نبهنا إلى بعض المتابعات الغرائب التي أحصاها العلماء لهذا الحديث ، واتضح لنا ـ من تعليقات النقاد ـ أنّ الحديث رغم المتابعات لم يصح من طريق عمر إلا الطريق المتقدمة[2] . ولقد زعم ابن العربي أنه روى حديث النية من ثلاثة عشر طريقاً ، فطعن عليه بعض أهل بلدته لما لم يبرز لهم بيان ما ادعاه من الطرق ، فقال :

يا أهل حمص[3] ومن بها أوصيكم ... بالبر والتقوى وصية مشفق
فخذوا عن العربي أسماء الدجى ... وخذوا الرواية عن إمام متقي
إنّ الفتى ذرب اللسان مهذبٌ ... إن لم يجد خبراً صحيحاً يخلق[4]

وإذا لم يسلم للحاكم حديث النية هذا مثالاً على الشاذ ، لأنه ـ على تفرده ـ صحيح ، والصحيح لا يكون شاذاً ، فما أكثر الأمثلة التي ذكرها الجمهور استشهاداً على الشاذ في تعريفه المعتمد ، وهي ـ في الوقت نفسه ـ صالحة للاستشهاد على تعريف الحاكم ، إذ كانت مخالفة الثقات فيها صورة من فقدان الأصول المتابعات . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما رواه أبو داوود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا

---

(١) اختصار علوم الحديث ٦١ . وقارن بما ذكرناه عن الآحادي حين يستفيض ص ١٥٠ .

(٢) راجع ص ٥٩ ح١ من كتابنا هذا .

(٣) أراد الشاعر بحمص إشبيلية لأنه يقال لها ذلك ، وابن العربي من إشبيلية .

(٤) التوضيح ١/٣٨١ .

صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه » . قال البيهقي [1] : « خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ » [2].

والنقاد يذكرون في هذا الباب تعريفاً لأبي يَعْلى الخليلي [3] يحكي به رأي حفّاظ الحديث في الشاذ ، فهو عندهم ما ليس له إلا إسناد واحد ، يشذ به ثقة أو غير ثقة ، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يُحتج بهويرد ما شذ به غير الثقة [4]. وكان على ابن الصلاح والعلماء أن يضعفوا هـذا الرأي كما ضعفوا رأي الحاكم ، ولكنّ بين الرأيين فرقاً واضحاً ، فإذا أمكن رد تعريف الحاكم إلى رأي الجمهور ، فمن المتعذر التوفيق بين ما حكاه الخليلي وما ذهب إليه الجمهور ، لأن الخليلي جعل الشاذ مطلق التفرد بدون اعتبار المخالفة [5] ، في حين راعى الجمهور قيد تفرد الثقة ، وقيد مخالفة الثقات . ولا يشفع للخليلي إلا أنه يحكي رأي حفاظ

---

(١) الامام البَيهقي هو أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، منسوب إلى بَيهق ، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها . وللبيهقي كتب كثيرة قيل إنها نحو الألف ، وأشهرها كتاب السنن الكبرى ، ودلائل النبوة . توفي البيهقي سنة ٤٥٨ . (الرسالة المستطرفة ٢٥ - ٢٦) .

(٢) التدريب ٨٢ . وهذا مثال على شاذ المتن ، لأنّ عبد الواحد بن زياد انفرد بهذا اللفظ ، بينما رواه ثقات أصحاب الأعمش من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله .

(٣) هو القاضي الحافظ الخليل بن عبد الله القزويني ، المتوفى سنة ٤٤٦ . له (الإرشاد في علماء البلاد) ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه . ثم رتبه على الحروف ابن قطلوبغا (-٨٧٩) المستطرفة ٩٧ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٥) التدريب ٨١ .

الحديث في الشاذ ، فما هو عنده بالاصطلاح الخاص، وهو ـ في الحقيقة ـ حكى تعريف الشافعي للشاذ الذي أخذ به الجمهور[1] ، فهو في كلتا الحالتين ليس إلا ناقلاً لآراء العلماء بدقة وأمانة[2] .

على أنّ تعريف الشاذ ـ كما حكاه الخليلي ـ لو سُلّم لترتبت عليه نتائج خطيرة في مصطلح الحديث : فهذا التعريف يسمح في بعض الأحوال بوصف « الصحيح » بالشذوذ ، مع أننا اشترطنا في الصحيح سلامته من كل شذوذ ، كسلامته من كل علة . إلا أننا ـ كما رأينا فيما سماه الخليلي بالصحيح المعلول أنه لا يقصد به التقيدَ بالاصطلاح[3] ـ نرى هنا فيما يحكيه عن تسمية الصحيح شاذاً (إذا لم يكن له إلا إسناد واحد شذ به ثقة) ، أنه للمرة الثانية لا يريد التقيد بالاصطلاح العام المشهور ، وأنه ـ رغم حكايته هذا التعريف الغريب للشاذ ـ ما كان آخذاً إلا برأي الجمهور ، يزيدنا ثقة بذلك أنه هو أيضاً حكى ذلك الرأي المشهور .

فالصحيح إذن أنه لا بد في الشاذ من اشتراط التفرد والمخالفة ، وبهما نُحّي عن كل حديث وُسم بالصحة ، فعُدّ خالصاً للضعف ، ووسعنا إدراجه في الأنواع المختصة بالضعيف . أما تفرد الثقة أو غير الثقة ، بغير شرط المخالفة ، فإنه ضرب من التفرد المطلق الذي يوصف به الحديث « الفرد » وسنذكره

---

(١) اختصار علوم الحديث ٦١ .
(٢) وبهذا دافع صاحب التوضيح ٣٨٤/١ عن الخليلي .
(٣) راجع أيضاً أواخر بحث المعلل من كتابنا هذا .

في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ، فلا مسوغ لتداخله هنا مع الشاذ بوجه من الوجوه .

وأما التوقف فيما شذ به الثقة ، وردُّ ماشذ به غير الثقة ، فأمران يتعلقان بالاحتجاج وعدمه ، فلا أثر لهما في الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف . لذلك عددنا في ألقاب الصحيح والحسن « الصالح » لصلاحيتهما للاحتجاج ، فغيرهما ـ وهو الضعيف ـ ليس صالحاً ولا يحتج به ، بل هو مردود . والخلاصة أن تنوع الأوصاف والألقاب لا يرادف دائماً تنوع الأقسام والمصطلحات [1] .

التاسع — المنكر

أدق تعاريف المنكر هو أنه الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة . وهو يباين الشاذ ، إذ أنَّ راوي الشاذ ثقة ، بينما راوي المنكر ضعيف غير ثقة . وقد لوحظ في المنكر أنه مقابل للمعروف [2] كما لوحظ في الشاذ أنه مقابل للمحفوظ [3] ، لأن راوي المناكير إنما يخالف ما عُرِف واشتهر وإن

---

(١) نعتذر إلى القارىء الكريم لاضطرارنا إلى مناقشة الآراء المختلفة في الشاذ ، فقد وعدناه ألاّ نخوض في الجدل . ولكن لم يسعنا الإغضاء على ما يظن من تضارب التعاريف حول الشاذ ، فحاولنا التوفيق بين تلك الآراء ما أمكن ، لاستحالة الأخذ بأحدها دون نقاش .

(٢) لأن المنكر لغــة اسم مفعول من أنكره بمعنى جحده أو لم يعرفه . ويلاحظ أن المحدثين يراعون المعنى اللغوي في مصطلحاتهم الخاصة .

(٣) وقد أشرنا إلى ذلك في بحثنا الألقاب المشتركة بين الصحيح والحسن . وراجع ص ١٦١ بوجه خاص .

لم يحفظ ، فالحفظ درجة من الضبط أبعدما تكون عن مثل هذا الراوي الضعيف. أما راوي الشواذ فهو ثقة ، وغالباً مايكون مع توثيقه حافظاً ضابطاً ، إلا أنه خالف من هو أوثق منه ضبطاً وإتقاناً ، فهو لم يخالف ما عُرف واشتهر فقط بل خالف ما حُفظ وأُتقن أيضاً . قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة ، ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ، فإنْ خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ، ومقابله — وهو المرجوح — يقال له الشاذ . وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ، ومقابله يقال له المنكر »[1] .

لكن ابن الصلاح ذهب إلى ترادف المنكر والشاذ، إذ نقل عن البرْدِيجي[2] في تعريف المنكر « أنه هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ، ولا يعرف متنه من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر »[3] ، وكأنه بعبارة أوضح لايلاحظ في المنكر إلا مطلق التفرد . وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث[4] . والتفرد على إطلاقه منه المقبول ، ومنه المردود « فإذا تفرد الراوي بشيء نُظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبطُ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو

---

(١) شرح النخبة ١٢ – ١٤ وقارن مرة أخرى بما ذكرناه ص ١٦١ .
(٢) هو الحافظ أبو بكر ، أحمد بن هارون البَرْديجي ، نسبةً إلى بَرْديج قرب بردعة – بإهمال الدال – بلد بأذربيجان . ويقال له البردعي أيضاً .
(٣) التوضيح ٢/٤–٥ .
(٤) نفسه ٢/٦ .

أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً باتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح »[1]. ويكاد ابن الصلاح بتفصيله أنواع التفرد المطلق يشير إلى انقسام المنكر إلى ماينقسم إليه الشاذ ، ففي كل منهما مخالفة لمن هو أرجح ، وفي كل منهما مقبول ومردود ؛ فلابدع إذا كان كلام ابن الصلاح صريحاً في أنّ المنكر والشاذ بمعنى [2] .

ولكن القول بترادف الشاذ والمنكر بعيد ، وقد نبه السيوطي على بعده بقوله في ألفيته :

المنكر الذي روى غيرُ الثقَهْ	مخالفاً ؛ في نخبة قد حققَهْ
قابَلَهُ المعروفُ ، والذي رأى	ترادفَ المنكر والشاذ نأى [3]

وهو يقصد ابن الصلاح الذي نأى عن الأرجح وبعُد حين رأى ترادف الاصطلاحين ، وهو ماقصده ابن حجر أيضاً حين قال : « وقد غفل من سوى بينهما » [4] .

ومن أوضح أمثلة المنكر مارواه ابن أبي حاتم [5] من طريق حبيب بن

---

(١) التوضيح ٢/٤ هامش .

(٢) التدريب ٨٢ .

(٣) ألفية السيوطي في مصطلح الحديث ، ص ٩٣ ، البيتان ١٨٠-١٨١ .

(٤) شرح النخبة ١٤ .

(٥) هو الحافظ ابن الحافظ ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ، حافظ الري . له مسند في ألف جزء (المستطرفة ٥٤) .

حبيب — وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرىء [1] — عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقَرَى الضيف، دخل الجنة» قال أبو حاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف[2].

ومما ينبغي التيقظ له أن بعض الأئمة أطلقوا لفظ المنكر على مجرد التفرد[3]، فكان لابد من أمارات على النكارة حتى لا تشتبه صورتها بصورة غيرها. وعلامة المنكر في حديث المحدث أنه إذا عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم ولم يكذبوا فيها [4].

وقد يذكر المحدثون في اصطلاحهم «هذا أنكر مارواه فلان»، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً، كقول ابن عدي: «أنكر ماروى يزيد بن عبد الله بن أبي بردة: إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيهاقبلها» قال: وهذا طريق حسن، رواته ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم [5].

العاشر — المتروك

المتروك في اصطلاح المحدثين هو «الحديث الذي رواه راوٍ واحد منهم بالكذب في الحديث أو ظاهر الفسق بفعل أو قول، أو كثير الغفلة، أو

---

(١) هو أحد القراء السبعة المشاهير، كان مولى لعكرمة بن ربيع التيمي، قرأ على الأعمش عن يحيى بن وثاب.

(٢) شرح النخبة ١٤.

(٣) التوضيح ٢/٦.

(٤) نفسه ٢/٧.

(٥) التدريب ٨٥.

كثير الوهم »[1] ، كحديث صَدَقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر[2] ، وحديث عمرو بن شمّر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي[3] .

* * *

وهذه الأنواع العشرة التي سلكناها في عداد الضعيف الخالص للضعف ، ليست على درجة واحدة من الضعف ، بل تتفاوت تبعاً لحال رواتها ، فمن الضعيف أضعف ، كما أنّ من الصحيح أصح . وقد ساق الحاكم أبو عبد الله تفصيلاً دقيقاً لأوهى أسانيد الرجال والبلاد في كتابه « معرفة علوم الحديث »[4] .

هل الموقوف والمقطوع من الأحاديث الضعيفة ؟

لم نسرد من أقسام الحديث الضعيف حتى الآن — تبعاً لما انتهجناه في مستهل بحثنا له — إلا ما أخذ اسماً خاصاً به . وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين ، فقد اكتفينا بمجرد الإشارة الإجمالية إليه .

وجدير بنا — قبل أن ننتقل إلى « القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » — أن نثير قضيتين إحداهما تتعلق بالموقوف والمقطوع هل يوصفان بالضعف ؟ والأخرى تتصل بحكم رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها.

---

(١) ألفية السيوطي ٩٤ ، هامش .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٧ .

(٣) قارن التدريب ٨٤ بشرح النخبة ١٤ ومعرفة علوم الحديث ٥٦ .

(٤) معرفة علوم الحديث ٥٦—٥٨ .

يقصد بالموقوف « ماروي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير : كأن يقول الراوي : قال عمر بن الخطاب كذا ، أو فعل عليّ بن أبي طالب كذا ، أو فُعِل كيت وكيت أمام أبي بكر فأقره ولم ينكره. فالقول أو الفعل أو التقرير الذي يفترض أن يكون صادراً عن النبي ﷺ نفسه ، يصدر في « الموقوف » عن الصحابي . ومن هنا اتجه تفكير بعض العلماء إلى ضعف « الموقوف »[1] لأنّ للحديث المروي عن رسول الله المنتهي إليه قداسة ليست لحديث سواه ولو كان صحابياً جليلاً . على أننا لا نجد مسوغاً لاضعاف الموقوف « إطلاقاً » بهذا السبب ؛ لأننا حين نحكم له بالصحة أو الحسن إذا توافرت فيه شروط أحدهما نعلم يقيناً أننا إنما نصحح أو نحسن حديث الصحابي لا حديث رسول الله ﷺ ، فلم نكذب — والحال هذه — عليه صلوات الله عليه لا ساهين ولا متعمدين ، ولم نضع في فيه ما لم يتلفظ به . ووصفنا « للموقوف » بالصحة أو الحسن لا يعني وجوب عملنا به ، وإنما نبيح لأنفسنا العمل بما ثبت منه أنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه[2] ، لأن الصحابي في مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر إلا ما تحققه بنفسه عن النبي ﷺ . وعلى ذلك فقول الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود : « من أتى عرّافاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ »[3] وقوله لمن خرج من المسجد والمؤذن يؤذن : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم

---

(١) ولذلك عده القاسمي في الأنواع المختصة بالضعيف . وكذلك فعل بالمقطوع . انظر قواعد التحديث ١١١ . وقارن بـ ص ١٠ من كتابنا هذا .

(٢) شرح النخبة ٢٦ .

(٣) التوضيح ١/٢٦٢ .

ﷺ »[1] كلاهما حديث موقوف، وكلاهما مما يجوز لنا العمل بـه، وعلينا — مع ذلك — أن نتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأحبار، وابن سلام، وابن عمرو بن العاص، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص، ولا سيما ما يتعلق منها بأشراط الساعة وفتن آخر الزمان. وأغلب الأحاديث التي تشتمل على مثل هذه الأخبار ضعيفة، إن لم نقل موضوعة، لـكنّ ضعفها ليس ناشئاً عن وقفها، أو بعبارة أخرى: لم تـكن ضعيفة لأنهـا موقوفة، بل نشـأ ضعفها عن شذوذ أو علة أو اضطراب فيها، وإلا فهي قابلة كالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن توصف بالصحة أو الحسن أو الضعف، تبعاً لحال أسانيدها ومتونها.

وإذا قال الراوي عن الصحابي «يرفع الحديث» أو «ينميه» أو «يبلغ النبي ﷺ» فهو عند أهل الحديث من قبيل المرفوع الصريح في الرفع[1]. بيد أن إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع إطلاق غير جيد، لأن الصحابة اجتهدوا في تفسير القرآن، واختلفوا في بعض المسائل والفروع، كما رأينا بعضهم يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب[2].

أما الحديث «المقطوع» فهو ما روي عن التابعين من قولٍ أو فعل أو تقرير. وللإمام أبي حنيفة رأي مشهور فيه. فهو - على رغم إدراكه عدداً من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما - يقول

---

(١) نفسه ١/٢٦٨.

(٢) اختصار علوم الحديث ٥٠.

(٣) الباعث الحثيث ٥٠.

قولاً صريحاً : « ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى العين والرأس ، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه ، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال » .

وأوضح من قوله هذا أنه يجعل « المقطوع » ضعيفاً لا يحتج به . ولذلك مالت مدرسة الرأي ـ التي هي مدرسته ـ إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد « مقطوعاً » عن التابعين . بيد أن الرأي المختار أن « المقطوع » يوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الضعف ـ تبعاً لحال إسناده ومتنه ـ وأن تصحيحه أو تحسينه لا يعين أنه مأخوذ عن الصحابة ، فضلاً عن النبي ﷺ ، بل يعين مجرد روايته عن التابعين أنفسهم ، فلا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكابر هؤلاء التابعين كسعيد بن المسيّب والشعبي والنخعي ومسروق ، [1] الذين أتيح لهم أن يعاصروا أكابر الصحابة رضوان الله عليهم .

رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها

يتناقل الناس هذه العبارة « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ، فيسوغون بها جميع ما يتساهلون في روايته من الأحاديث التي لم تصح عندهم ، ويدخلون في الدين كثيراً من التعاليم التي لا تستند إلى أصل ثابت معروف .

وإن هذه العبارة ليست على مر العصور أكثر من صدى لعبارة أخرى مماثلة لها منسوبة إلى ثلاثة من كبار أئمة الحديث ، هم أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن

---

(١) سبقت ترجمة ابن المسيب والشعبي . أما النخعي فهو إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي ، فقيه العراق . توفي سنة ٩٦ هـ . وقال الشعبي عنه حين بلغته وفاته « ما ترك أحداً أعلم منه أو أفقه » فقيل له : ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا الحسن وابن سيرين ، ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام» . وأما مسروق فهو ابن الأجدع بن مالك الكوفي ، كان فقيهاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . توفي سنة ٦٢ هـ .

مهدي وعبد الله بن المبارك ، فقد روي عن هؤلاء أنهم كانوا يقولون : « إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا »[1].

على أن عبارة هؤلاء الأئمة لم تفهم على وجهها الصحيح، فغرضهم من التشديد ليس مقابلة أحدهما بالآخر كتقابل الصحيح بالضعيف في نظرنا نحن، وإنما كانوا إذا رووا في الحلال والحرام يتشددون فلا يحتجون إلا بأعلى درجات الحديث، وهو المتفق في عصرهم على تسميته « بالصحيح » ، فإن رووا في الفضائل ونحوها مما لا يمس الحل والحرمة لم يجدوا ضرورة للتشدد وقصر مروياتهم على الصحيح ، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن الذي لم تكن تسميته قد استقرت في عصرهم ، وإنما كان يعتبر قسماً من الضعيف ، في اصطلاح المتقدمين ، وإن كان في نظرهم أعلى درجة مما يصطلح بعدهم على وصفه بالضعيف[2] . ولو أن الناس فهموا أن تساهل هؤلاء الأئمة في الفضائل إنما يعني أخذهم بالحديث الحسن الذي لم يبلغ درجة الصحة ، لما طوعت لهم أنفسهم أن يتناقلوا تلك العبارة السالفة: «يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال»، فمما لا ريب فيه ـ في نظر الدين ـ أن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدراً لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية ، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً ، والفضائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية ، ولا يجوز أن يكون بناء هذه الدعائم واهياً ، على شفا جرف هار .

لذلك لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ولو توافرت له جميع

---

(١) قارن بالكفاية ١٣٣ .

(٢) الباعث الحثيث ١٠١ .

الشروط التي لاحظها المتساهلون في هذا المجال. والمشهور أن تلك الشروط ثلاثة :

أولاً — ألا يكون المروي شديد الضعف .

ثانياً — أن يندرج تحت أصل كلي ثبت بالكتاب أو السنة الصحيحة

ثالثاً — ألا يعارضه دليل أقوى منه .

لا نسلم برواية الضعيف ـ رغم هذه الشروط ـ لأنّ لنا مندوحة عنه بما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان ، وهي كثيرة جداً في الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية ، ولأننا ـ رغم توافر هذه الشروط ـ لا نؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفاً ، وإنما يساورنا دائماً الشك في أمره ، ولا ينفع في الدين إلا اليقين .

ومن هنا وجب علينا ـ حتى في دراسة الحديث وتدريسه ، وضرب أمثلة على الضعيف منه أن نتحاشى عند الاستشهاد به كل عبارة تفيد الجزم والتحقيق فلا ننقل حديثاً تيقنا ضعفه قائلين: «قال رسول الله ﷺ »، حتى لانوهم السامع أو القارىء أنه صحيح أو حسن ، بل نصرح بضعفه ، ونشير إلى نوع الضعف من إعلال وإعضال واضطراب وشذوذ ونحو ذلك إن كنا نعلم هذا يقيناً ، ونشفع قولنا بأحكام الحفاظ الذين اطلعوا على الطرق المختلفة التي ورد بها هذا الحديث مما استوجب وصفهم له بالضعف .

ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة المختلفة لأقسام الحديث الضعيف التي درسناها لاحظنا أن ضعفها يعود تارة إلى الإسناد ، وتارة أخرى إلى المتن .

وإن هذه الملاحظة لتوجهنا إلى التزام الكثير من الحيطة في حكمنا على حديث ما بالضعف . فإطلاق الحكم بالضعف ليس من دقة المحدثين في شيء ، إذ ليس لهذا الاطلاق معنى إلا ضعف الحديث المبحوث عنه إسناداً ومتناً في آن واحد ، مع أنه يحتمل أن يكون ضعفه في الإسناد فقط ، أو في المتن وحده ، بل يحتمل أن يكون ضعفه في إسناد معين ، بينما تكون بقية أسانيده صحيحة لا يجوز الحكم بضعفها ، فعلينا إذا وجدنا حديثاً بإسناد ضعيف أن ندقق في تعبيرنا فنقول : « إنه ضعيف بهذا الإسناد[1] » . ونحتاط كذلك في الحديث الذي وصف بعض الحفاظ متنه بالضعف فنقول : « لم يرد هذا المتن من طريق أخرى صحيحة ، كما ذكر الحافظ فلان في كتابه كذا » .

على أنّ باب الاجتهاد لم يقفل في الحديث كما لم يقفل في الفقه ، ويجب أن يظل بابه مفتوحاً في كل من هذين العلمين ، فكل من أقبل على علم الحديث رواية ودراية وتوافرت فيه شروط الاجتهاد التي كانت تتوافر في الحفاظ السالفين ، جاز له أن يحكم إطلاقاً بضعف حديث ما إنْ بحث عن جميع طرقه ، وغلب على ظنه أنّ متنه لم يرد بإسناد آخر صحيح .

والناشىء في علم الحديث إذا نقل رواية لايعلم حالها ، أصحيحة

---

(١) الباعث الحثيث ٩٩ .

هي أم ضعيفة ، يجب عليه أن يختار للتعبير عنها صيغة التمريض ، فيقول مثلاً : « روي عن رسول الله ﷺ كذا » ، أو « بلغنا كذا » [1] ولا يجوز له أن يذكر بصيغة التمريض هذه حديثاً صحيحاً يرويه بدون إسناده ، لما يوهم ذلك من ضعفه ، بل يقول جازماً : « قال رسول الله ﷺ » .

❀ ❀

(١) انظر في « الباعث الحثيث » ١٠٠ تعليقات العلامة أحمد شاكر .

الفصل الخامس

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

نذكر في هذا القسم المشترك مصطلحات اتضح لنا — استقراءً وبحثاً — أنها لا تختص بنوع معين من الأنواع الرئيسة الثلاثة ، بل تشملها جميعاً على سواء ، فتكون ألقاباً وأوصافاً لكل من الصحيح والحسن والضعيف .

وهذه المصطلحات عشرون ، عرضنا لاثنين منها ، وهما الموقوف والمقطوع ، فلم نرَ بأساً في اتصافهما بالصحة أو الحسن تارة ، وبالضعف تارة أخرى ؛ أما المصطلحات الثمانية عشر الباقية فهي : المرفوع والمسند والمتصل ؛ والمؤنّن والمعنعن والمعلّق ، والفرد والغريب ؛ والعزيز والمشهور والمستفيض ؛ والعالي والنازل ؛ والتابع والشاهد ؛ والمدرج ؛ والمسلسل ؛ والمصحّف .

وسندرس بعض هذه المصطلحات زُمراً ثلاثية حيث تتقارب أو تتداخل ، وبعضها الآخر زمراً ثنائية حيث تتعاكس أو تتقابل ، لتسهل المقارنة بين

ألقابها وأوصافها ، غير أننا سنخصص كلاً من الثلاثة الأخيرة فيها ببحث مستقل ، إذ لاتجاور ولا تضارب بين المدرج ، والمسلسل ، والمصحف ، فلكل واحد منها مفهوم واضح في نفسه ، لاتزيده المقارنة بغيره تبياناً .

أ — ١ و ٢ و ٣ — المرفوع والمسند والمتصل

المشهور في المرفوع أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصةً من قول أو فعل أو تقرير ، سواء أأضافه إليه صحابي أم تابعي أم مَنْ بعدهما ، وسواء أتصل إسناده أم لا [1] .

وواضح من هذا التعريف أنّ المرفوع لايكون متصلاً دائماً ، فقد يسقط منه الصحابي خاصة فيكون مرسلاً ، أو يسقط من إسناده رجل أو يذكر فيه رجل مبهم فيكون منقطعاً ، أو يسقط اثنان فأكثر فيكون مُعضَلاً ، وهو في هذه الحالات الثلاث يوصف بالضعف ولو كان مرفوعاً : فليس مجرد رفع الحديث كافياً لإطلاق الحكم بصحته ، بل لابد من تتبع الطريق التي رُفع بها ليتبين اتصاله أو انقطاعه من جهة ، ولتُعرف درجة رجاله إذا اتصل من جهة ثانية . ومن هنا أمكن دخول المرفوع في هذا القسم المشترك ، فإن كان في إسناده انقطاع سُمّي باسم من أسماء الضعيف ، تبعاً لنوع الانقطاع وإن اتصل إسناده صلح لأن يوصف بالصحيح والحسن ، تبعاً لدرجة رجاله في الضبط .

ومثال المرفوع من القول أن يقول الصحابي : سمعت النبي ﷺ يقول

---

(١) التوضيح ١/٢٥٤ .

كذا ، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا ؛ أو يقول هو أو غيره : قال رسول الله كذا ، أو عن رسول الله أنه قال كذا ، أو نحو ذلك .

ومثال المرفوع من الفعل أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا ؛ أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله ﷺ يفعل كذا .

ومثال المرفوع من التقرير أن يقول الصحابي : فعلتُ بحضرة النبي ﷺ كذا ؛ أو يقول هو أو غيره : فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ، ولا يذكر إنكاره لذلك [1] .

ويلاحظ أنّ المرفوع يُنظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد ، فكل ما أضيف إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً [2] . والقول والفعل والتقرير كلها صالحة لأن تسمى « متن الحديث » ، إذ لا علاقة بينها وبين الإسناد حين ينظر إليها لذاتها .

أما المسند فهو — على المعتمد — ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه ، مرفوعاً إلى النبي ﷺ [3] . إلا أن الخطيب يشترط الرفع اشتراطاً أغلبياً فيقول : « وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أنّ إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه ، إلا أنّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي

---

(١) هذه الأمثلة الثلاثة ذكرها الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة ٢٦) وهي عنده من النوع الذي انتهى لفظه إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً . وهو يتبعها بأمثلة ثلاثة لما رفع إلى النبي حكماً من قول أو فعل أو تقرير (٢٧ – ٢٨) وأكثر هذه الأمثلة يردّ إلى ما ذكرناه في الموقوف ، فلم نجد موجباً لإعادة القول فيه .

(٢) التوضيح ١/٢٥٩ .

(٣) قارن قواعد التحديث ١٠٤ بالتوضيح ١/٢٥٨ .

ﷺ خاصة . واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممّن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يُبين فيه السماع بل اقتُصر على العنعنة »[1]. والمسند، على الأرجح، لايرادف المرفوع وإن كان لابد من شرط الرفع فيه : فقد رأينا إمكان الانقطاع في إسناد المرفوع، إذ يتجه النظر فيه إلى حال متنه فقط، فلا يكون كل مرفوع مسنداً، على حين يجمع المسند شرطي الاتصال والرفع، إذ يُنظر فيه إلى الإسناد والمتن، فكل مسند متصل لاتصال سنده إلى منتهاه، وكل مسند مرفوع لانتهاء متنه إلى النبي عليه السلام[2]. ولذلك رأى الحاكم أنّ المسند لايستعمل إلا في المرفوع المتصل[3]، وذكر من شرائطه ألا يكون موقوفاً، ولا مرسلاً، ولامعضلاً، ولا في روايته مدلس[4]، وألا يكون في إسناده « أُخبرتُ عن فلان » ، ولا « حُدثت عن فلان »، ولا « بلغني عن فلان » ، ولا « رفعه فلان » ولا « أظنه مرفوعاً »، وغير ذلك مما يفسد به[5].

وما أكثر الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على المسند، كما عرفناه وفسرناه. وقد ذكر الحاكم مثلاً منها ضربه لألوف من الحديث يستدل به على جملتها فقال : ومثال ذلك ماحدثناه أبو عمرو وعثمان بن أحمد السماك ببغداد، حدثنا الحسن بن مُكرَم، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد

---

(١) الكفاية ٢١ .

(٢) قارن بالتوضيح ١/٢٥٩ .

(٣) التدريب ٦٠ .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٨ .

(٥) نفسه ١٩ .

الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف سِتْر حجرته ، فقال : نعم ؛ فقضاه [1] . فسماع الحاكم من ابن السماك ظاهر ، وسماع ابن السماك من الحسن بن مكرم ظاهر ، وكذلك سماع الحسن من عثمان ابن عمر وسماع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد ، وهو عالٍ لعثمان ، ويونس معروف بالزهري ، وكذلك الزهري ببني كعب بن مالك ؛ وبنو كعب بن مالك بأبيهم ؛ وكعب برسول الله ﷺ وصحبته [2] .

ولابن عبد البر [3] رأي طريف في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ، فهو عنده ماجاء عن النبي ﷺ خاصةً ، متصلاً كان أم منقطعاً [4] . ويمثل للمتصل منه بحديث يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، وللمنقطع منه بحديث مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ [5] ، ويعقّب ابن عبد البر على هذا الحديث الأخير بقوله : « فهذا مسند ، لأنه قد أُسند إلى النبي ﷺ ، وهو منقطع ، لأنّ الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه » [6] . ولكنّ هذا الرأي مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث في

---

(١) نفسه ١٧ ، ١٨ .

(٢) نفسه ١٩ .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد البر النمري القرطبي ، صاحب كتاب الاستيعاب ، والتمهيد ، وجامع بيان العلم وفضله . توفي سنة ٤٦٣ ، (شذرات الذهب ٣/٣١٤) .

(٤) قارن باختصار علوم الحديث ٤٨ .

(٥) التدريب ٦٠ .

(٦) التوضيح ١/٢٥٨ .

مقابلتهم بين المسند والمرسل، يقولون: أسنده فلان، وأرسله فلان [1].
والحق أنّ المسند لا يُتصور فيه الانقطاع والإرسال وما أشبههما، بل يجمع في آن واحد الرفع والاتصال. ومن الواضح أنّ الاتصال، كالرفع، ليس كافياً للحكم على الحديث بالصحة [2]، وإنما يكون صحيحاً إذا توافرت في رجاله شروط الضبط والحفظ على النحو الذي شرحناه [3].

وأما **المتصل** أو **الموصول** فهو ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أو من دونه [4]. غير أن الخطيب يكاد يسوي بينه وبين المسند، فلا يرى الفرق بينهما إلا في غلبة الاستعمال [5]، إذ يغلب على المسند أن يكون فيما أُسند عن النبي ﷺ، فالرفع فيه ليس أكثر من شرط أغلبي. بيد أنّ هذا اصطلاح للخطيب خاص به كاصطلاحه في التسوية بين المرسل والمنقطع، فقد رأيناه لا يفرق بينهما إلا في غلبة الاستعمال أيضاً. وقد أخذنا في تعريف المسند بالرأي المعتمد الذي يلاحظ فيه اشتراط الرفع اشتراطاً حقيقياً من كل وجه لا أغلبياً.

ولا حاجة بنا إلى الاستشهاد على المتصل في حال الرفع، لأنّ أمثلة المرفوع تصلح له، فلا مسوغ للتكرار. وكذلك المتصل في حال الوقف تصلح له جميع

---

(١) نفسه ١/٢٥٨ أيضاً.
(٢) معرفة علوم الحديث ١٩.
(٣) راجع بحث (الصحيح) من هذا الكتاب.
(٤) اختصار علوم الحديث ٤٨.
(٥) التوضيح ١/١٥٥.

أمثلة الموقوف . وقد ضرب له ابن الصلاح مثلاً بما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر [1] .

أما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم فتسمى « متصلة مع التقييد » كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيّب. ولا يجوز تسميتها « متصلة مع الإطلاق » دون ذكر التابعي الذي انتهى إليه الإسناد ، لأن ماينتهي إلى التابعي يسمونه « المقطوع » ، ولاريب أنّ المقطوع ضد الموصول لغة وذوقاً، فكرهوا في الاصطلاح أيضاً أن يطلقوا اسم الضد على ضده [2] . ولعلنا ، بهذا الاحتراز الدقيق ، نفهم جيداً قول ابن الصلاح : « وحيث يطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف » [3] مع أننا لاحظنا في تعريف المتصل أنه قد يكون موقوفاً على من دون الصحابي ، أي مقطوعاً على التابعي .

* * *

وخلاصة القول في هذه الزمرة الثلاثية أنّ المرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل ، وأنّ المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، وأنّ المسند أعم منهما كليهما ، فهو في الوقت نفسه متصل ومرفوع [4] ؛ وأنها جميعاً صالحة في ذاتها لأن تكون صحيحة أو حسنة أو ضعيفة تبعاً لحال رواتها .

---

(١) التدريب ٦٠ .

(٢) التوضيح ١/٢٦٠ وانظر الهامش أيضاً ، وقارن بالتدريب ٦٠ ، ٦١ .

(٣) التوضيح ١/٢٦٠ .

(٤) قارن بقواعد التحديث ١٠٤ .

ب -- ٤ و ٥ و ٦ ــ المعنعن والمؤنن والمعلق

الحديث المعنعن هو — كما يظهر من لفظه — مايقال في سنده : « فلان عن فلان » من غير تصريح بالتحديث والسماع [١] : وهو — على المعتمد — من قبيل الاسناد المتصل إذا توافرت فيه ثلاثة شروط : عدالة الرواة ،وثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ، والبراءة من التدليس [٢] .

والمعنعن كثير في الصحيحين ،وهو في صحيح مسلم أكثر ، لأن مسلماً لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه ، بل أنكر في خطبة صحيحه هذا الشرط مع أنه مذهب عليّ بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة المحدثين. وقد بنى مسلم رأيه على ماعليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالعنعنة ثابتة والحجة بها لازمة ، وهي محمولة أبداً على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين [٣] .

ولم يتابع مسلماً على رأيه أحد ، بل انتقدوه فيه وأخذوه عليه ، فقال ابن الصلاح : « وفيما قاله مسلم نظر . وقد قيل : إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم علي بن المديني والبخاري وغيرهما » [٤] . وكانت عبارة النووي في الموضوع نفسه أصرح وأوضح حيث قال : « وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا : هذا الذي صار إليه ضعيف ،

---

(١) التوضيح ١/٣٣٠ .

(٢) انظر شرح العراقي على علوم الحديث ٦٧ .

(٣) قارن بمقدمة صحيح مسلم ١/٢٣ .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ٧٢ .

والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن ...[1] » .

وذهب بعض النقاد إلى أنّ الحديث المعنعن من قبيل المرسل ، فلا يحتج به ؛ وآثرت طائفة منهم الاحتجاج به رغم هذا ، فقد رأوا ذلك أكثر مايكون في مرسل الصحابي ، إذا كان لايعرف اصطلاحاً في الرواية، فتارة يقول « سمعت وتارة « عن رسول الله » وتارة « قال رسول الله ». لذلك استحسنوا التفصيل؛ فرواية الصحابي الذي لازم الرسول ﷺ محمولة على السماع بأي عبارة أديت؛ وإن كان من غير الملازمين احتمل الأمرين ، فقد كان عمر — وهو من خواص الصحابة — يتناوب النزول لسماع رسول الله ﷺ هو وجارٌ له ، فينزل عمر يوماً ويأتي جاره بما استفاده ذلك اليوم ، وينزل جاره يوماً فيأتي عمرَ بما استفاده ذلك اليوم ، كما صرح به البخاري في صحيحه[2] . ولكن الامام النووي يرى أنّ عدّ المعنعن من قبيل المرسل مردود بإجماع السلف[3] .

وقد اعتذروا عن كثرة المعنعن في الصحيحين ، ولا سيما في صحيح مسلم ، بما ورد في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع[4] ، ويشفع لمسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه نفسه ، وليست كلها بالمعنعنة[4] .

والقول الفصل للحافظ ابن حجر في شرح المواقع الثلاثة : أحدها أنها بمنزلة « حدثنا » و « أخبرنا » . الثاني أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٢٨ ،

(٢) و (٣) التوضيح ١/٣٣٥ .

(٣) قواعد التحديث ١٠٤ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٤ .

من مدلس . والثالث أنها بمنزلة « أخبرنا » المستعملة في الاجازة ، فلا تخرج عن الاتصال ، ولكنها دون السماع كما أوضحنا في صور التحمل [1] .

أما الحديث المؤنَّن فهو الذي يقال في سنده : « حدثنا فلان أنّ فلاناً » وجعله الامام مالك كالمعنعن ، إذ سئل عن قول الراوي : « عن فلان أنه قال كذا ، أو أنّ فلاناً قال كذا ، فقال : هما سواء [2] . وحمله البرديجي [3] على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى [4] . والحقّ ماسبق أن اشرنا إليه في بحث « السماع » من أن الألفاظ المختلفة التي يستعملها الراوي عبارة عن التحديث عند علماء اللسان ، وإنما الخلاف فيها بين نقـاد الحديث من جهة العرف والعادة [5] .

وأما الحديث المعلق فهو ماحُذف من مبدإ إسناده واحدٌ فأكثر على التوالي ، ويعزى الحديث إلى مَنْ فوق المحذوف من رواته [6] . وهو في البخـاري كثير جداً . مثاله : قال عثمان بن الهيثم أبو عمرو : حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت له : والله لأرفعنك إلى رسول الله .. » الحديث [7] .

---

(١) راجع هذه المواقع الثلاثة في التوضيح ١/٣٣٦ .

(٢) التوضيح ١/٣٣٧ .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) التوضيح ١/٣٣٨ .

(٥) الكفاية ٢٨٨ .

(٦) قواعد التحديث ١٠٥ .

(٧) صحيح البخاري ٣/٦٤ كتاب الوكالة .

والمعلق في صحيح البخاري على نوعين ، أحدهما مايكون في موضع آخر من كتابه موصولاً ، فهو يتصرف في إسناده بالاختصار مخافة التطويل ، والآخر ما لا يكون إلا معلقاً ، فهو يورده بصيغة الجزم ويستفاد منه الصحة إلى من علق عنه . قال النووي : « فما كان منه بصيغة الجزم كقال ، وفعل ، وأمر وروى ، وذكر «معروفاً»، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه. ومع ذلك فإيراده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنَس به ، ويركن إليه . وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة وعدمها »[1] .

ويستشعر بعض العلماء في « المعلق » أنه ضرب من « المنقطع » الذي سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم ، فقد لاحظ السيوطي أنه « وقع في صحيح مسلم أحاديث أبهم بعض رجالها » وذكر طائفة من هذه الأحاديث في بحث المنقطع[2] ، مع أن النووي يسمي نظائرها معلقات ، أو يجعل تسميتها مرددة بين الانقطاع والتعليق ، فهو يقول : « قال مسلم : وروى الليث بن سعد . . . ويذكر الحديث ثم يقول : هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث ، وهذا النوع يسمى معلقاً »[3] .

وأهم ما يعنينا في هذه الزمرة الثلاثية أنّ الحكم عليها بالضعف الخالص ليس من الدقة في شيء ، فهي قابلة لأن توصف بالصحة والحسن والضعف ، تبعاً لحال رواتها أيضاً .

---

(١) ذكره في قواعد التحديث ١٠٥ .

(٢) التدريب ١١٧ - ١١٨ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٤/٦٣ .

بين الفرد والغريب رابط مشترك لغةً واصطلاحاً : وهو مفهوم التفرد ، وقد سوّغ هـذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب ، فأنشؤوا يقولون : تفرد به فلان تارة ، وأغرب به فلان تارة أخرى ، وهم يقصدون شيئاً واحداً [1] .

والحقّ أن أكثر المحدثين على التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته: فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيَّد بقيد ما ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيِّد بالنسبة إلى شيء معين . وإنما يغايرون بينهما عند التسمية الاصطلاحية ، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم الترادف، أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والاغراب [2] .

والفرد المطلق لا يجوز أن يتداخل مع الشاذ ، فقد رأينا في الشاذ شرطين لابد منهما : التفرد والمخالفة [3] . أما الفرد فلا يلاحظ فيه إلا مطلق التفرد . ومن هنا جاء تعريفهم له بأنه « الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد ، وإن تعددت الطرق إليه » [4] . ويحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال رواته ، وقد مثلوا للفرد المطلق الصحيح بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، فان

---

(١) قارن بالتوضيح ٢/٨ هامش .

(٢) شرح النخبة ٨ .

(٣) راجع بحث الشاذ من ١٩٦ إلى ٢٠٣ .

() ألفية السيوطي ٩٥ وانظر الهامش حول البيت ١٨٤ .

هذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر [١] . والمعروف عن ابن دينار أنه ثقة ضابط متقن .

والفرد النسبي (أو الغريب كما يسمى في الاصطلاح) لا يجوز أن يتداخل أيضاً مع الشاذ ، فلا تشترط فيه المخالفة مع التفرد ؛ وإنما يكون فيه ضرب من التفرد المقيّد براوٍ أو براوية عن راوٍ معين أو بأهل بلد أو نحو ذلك ، ولذلك عرفوه بأنه « الحديث الذي ينفرد براويته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند » [٢] . ويقع التفرد في الغريب في أثناء السند فيقيد بالموضع الذي وقع فيه ، كأن يروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد براويته عن واحد منهم شخص واحد [٣] ؛ بينما يقع التفرد في الحديث الفرد في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي ، وإليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه [٤] . وحين يكون التقيد في الغريب بأهل بلد ما لا يراد من تفردهم إلا انفراد واحد منهم تجوزاً [٥] . فراوي الغريب شخص واحد على جميع الأحوال.

وأنواع الغريب متكاثرة ، وإنما تُضبط بنسبة التفرد فيه إلى شيء معين . وأهم هذه الأنواع ثلاثة :

الأول : تفرد شخص عن شخص [٦] ، كتفرد عبد الرحمن بن مهدي عن

---

(١) شرح النخبة ٨ .

(٢) شرح النخبة ٦ .

(٣) نفسه ٨ .

(٤) نفسه ٧ .

(٥) التدريب ٨٨ .

(٦) التوضيح ٢/١٠ . وهذا عند الحاكم هو النوع الثاني الذي سماه « أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة » انظر معرفة علوم الحديث ٩٩ .

الثوري عن واصل بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قلت: ثم ماذا ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك [1] . وهـذا النوع كثير متعـارف عند المحدثين .

الثاني : تفرد أهل بلد عن شخص [2] ، كحديث ابن بُرَيْدة : ما كنت لأجلس على قضاء بعد حديث رسول الله ﷺ سمعته من أبي بُرَيدة يقول : « القضاة ثلاثة ، فاثنان في النار وواحد في الجنة : فأما الاثنان فقاضٍ قضى بغير الحق وهو يعلم فهو في النار ، وقاضٍ قضى بغير الحق وهو لا يعلم فهو في النار ، وأما الواحد الذي هو في الجنة فقاضٍ قضى بالحق فهو في الجنة » قال الحاكم : هذا حديث تفرد به الخراسانيون ، فإن رواته عن آخرهم مراوزة[3] .

الثالث : تفرد شخص من أهل بلد عن أهل بلد آخر [4] ، كحديث خالد ابن نزار الأيلي قال : أخبرني نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال : « أبغض الرجال إلى الله البليغ الذي يتخلل بلسانه تخلّلَ الباقرة بلسانها » قال الحاكم : وهذا الحديث من أفراد المصريين عن المكيين ، فإن خالد بن نزارٍ عدادُه في المصريين

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٠٠ .

(٢) التوضيح ٢/١٠ . وهو عند الحاكم النوع الأول ، ويسميه « معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي » . انظر معرفة علوم الحديث ٩٦ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٩٩ . وراجع الطابع الإقليمي في نشأة الحديث أثناء بحث الرحلة في طلبه (ص ٥٠) وأمثلة التفرد في رواية بعض الأمصار للحديث (ص ٥٢) .

(٤) التوضيح ٢/١٠ .

ونافع بن عمر مكي[1] . وقد عبر الحاكم عن هذا النوع الثالث بقوله : «أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً ، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً ، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً ، وهذا نوع يعزّ وجوده وفهمه ! »[2]

كل هذه الأنواع الثلاثة ـ كما لاحظنا ـ تفرد بها شخص واحد ، وكان التفرد مقيداً في كل نوع منها بموضع من السند وقع فيه ، لم يكن في أصل السند بل في أثنائه . وهذا التقييد الإضافي في الحديث الغريب هو الذى سوّغ تسميته «فرداً نسبياً» ، وأكثر الأمثلة التي استشهدنا بها عليه ذكرها الحاكم في النوع الخامس والعشرين من علم الحديث وهو معرفة الأفراد[3] ، كأنه لا يرى بين الفرد والغريب فرقاً إلا في التوجيه والتعليل بين إطلاق وتقييد .

د ـ ٩ و ١٠ و ١١ ـ العزيز والمشهور والمستفيض

يجمع بين هذه الأنواع الثلاثة توسطُها بين مصطلحي التفرد النسبي والتواتر المعنوي ، ففيها شيء من الغريب (الذي رأينا أنه هو الفرد النسبي) ، لأن الغريب إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته من الشيخ سُمّي عزيزاً ، فإن رواه عنه جماعة سُمّي مشهوراً[4] ، وإن روته عنه الجماعة وكان في ابتدائه

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٠٢ .

(٢) نفسه ١٠٠ .

(٣) نفسه من ص ٩٦ الى ١٠٢ .

(٤) اختصار علوم الحديث ١٨٧ .

وانتهائه سواءٌ سمّي مستفيضاً [1] ، وفيها ضرب من التواتر المعنوي لانتشارها بين الناس بعد أن لوحظ في روايتها التعدد ، فعُزِّزت بأكثر من راوٍ ، واستفاضت وكُتبت لها الشهرة بتناقلها على ألسنة الجماعة .

بيد أنّ هذه الأنواع الثلاثة ألصق بالغريب منها بالمتواتر ، لأن مباحثها تتعلق بالإسناد ، وليس للمتواتر صلة بالإسناد [2] ، ثم إنّ تعدد الرواة فيها ، على نِسَبه المتفاوتة ، لايخرجها عن صفة الآحادية ولا يبلغ بها درجة الجمع المشروط في التواتر ، وهي أولاً وآخراً أسماء للغريب وألقاب حين يرقى عن التفرد بعض الشيء ، وهي ، لذلك ، تحاكي الغريب في انقسامها مثله إلى صحيحة وحسنة وضعيفة .

والناظر العجول في هذه الأنواع الثلاثة يخيل إليه أنها ينبغي أن تكون خالصة للصحيح ، فهو يستبعد أن يكون الحديث الذي عزّ وقوي بمجيئه من طريق أخرى ، أو استفاض واشتهر برواية الجماعة له ، بمنزلة الحديث الغريب الذي انفرد بروايته شخص واحد . وقد يبدو هذا الاستنتاج منطقياً صحيحاً لما ألفه الناس في كل زمان ومكان من العناية بالكم والكثرة ، ولكنّ التحقيق العلمي الدقيق يثبت أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كمياً فيعوّلَ على الأرقام والأعداد ، ويقارن بين الجموع والأفراد : وإنما هو قيمي يُعنَى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد ، أقلّةً كانوا أم كثيرين . ومن هنا رأينا نقادهم لايبالون في المتواتر نفسه بتعيين عدد الجمع الراوي له ،

(١) شرح النخبة ٥ .

(٢) راجع ما فصلناه ص ١٥٠ .

بل يشترطون أن يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة [1] .

ويسرف الباحث في الظن الخاطىء أحياناً حين يستنتج أنّ بعض نقاد الحديث لم يستبعدوا أن يكون لتعدد الرواة أثر في تصحيح الحديث . وفي كلام الحاكم أبي عبدالله مايوهم أخذه بهذا المقياس العددي حين اشترط في «الصحيح» أن يكون له راويان . وقد أوضحنا اتجاهه هذا في بحث « الصحيح » [2] . على أن من حق الحاكم علينا أن نفسر اتجاهه تفسيراً سليماً . فهو إذ يشترط تعزيز الصحيح لايحكم بتصحيح العزيز ، فالصحيح عنده لابد أن يكون عزيزاً ولا يجوز أن يكون فرداً ولا غريباً ؛ أما العزيز فلا يكون دائماً صحيحاً ، بل المشهور والمستفيض - على تعدد رواتهما واشتراط الجمع فيهما - ليسا دائماً صحيحين ، إذ يكون فيهما الحسن والضعيف ، وربما الباطل والموضوع وعبارة الحاكم في هذا الباب أصرح من أن تؤول ، فهو يقول : « والمشهور من الحديث غيرُ الصحيح ، فربّ حديث مشهور لم يخرّج في الصحيح » [3] . ويستشهد الحاكم على ذلك بطائفة من الأحاديث منها الحسان ومنها الضعاف ، ثم يقول: « فكل هذه الأحاديث مشهورة بأسانيدها وطُرقها وأبواب يجمعها أصحاب الحديث ، وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء أو جزئين ، ولم يخرّج في الصحيح منها حرف » .

ولقد اطلع السيوطي على هذه الأحاديث التي استشهد بها الحاكم ، فدقق النظر فيها وأحسن التمييز بينها ، وسمّى كلاً منها باسمه الاصطلاحي اللائق به

(١) قارن بما ذكرناه ص ١٤٩ .
(٢) راجع ص ١٥٢ .
(٣) معرفة علوم الحديث ٩٢ .

وزاد عليها الكثير في كتاب رتبه على حروف المعجم مستدركاً به على الإمام الزركشي مافاته في « التذكرة ، في الأحاديث المشتهرة »[1] . وفي « التدريب » عدد من هذه الشواهد يمثل بها السيوطي للمشهور في جميع أحواله ، صحيحاً وحسناً وضعيفاً وباطلاً .

فمثال المشهور وهو صحيح حديث : « إنّ الله لايقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جُهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا »[2].

ومثال المشهور وهو حسن حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » فقد قال المِزّي[3] : إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن[4] .

ومثال المشهور وهو ضعيف : « جُبلت القلوب على حب من أحسن إليها »[5] .

وأمثلة المشهور وهو باطل لاتعد ولاتحصى ، وهي بين مرفوعات وموقوفات ومقطوعات ، وأكثر ماتشيع على ألسنة العامة. ومنها: « من عرف نفسه فقد عرف ربه » ، « يوم صومكم يوم نحركم » ، « كنت كنزاً لاأُعْرَف » ،

---

(١) التدريب ١٨٨ .

(٢) قارن التدريب ١٨٨ بمعرفة علوم الحديث ٩٢ .

(٣) هو يوسف بن عبد الرحمن ، أبو الحجاج ، المعروف بالمِزّي (بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة) نسبة إلى المِزّة قرية بدمشق ، توفي سنة ٧٤٢ هـ بدار الحديث الأشرفية بدمشق (الرسالة المستطرفة ص ١٢٦) .

(٤) التدريب ١٨٩ . وقد ذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) مكتفياً بقوله : « لم يخرج في الصحيح » .

(٥) التدريب ١٨٩ .

« الباذنجان لما أكل له »[1] .

واشتهار الحديث أمر نسبي[2] ، فقد يكون مشهوراً بين أهل الحديث خاصة ، وقد يكون مشهوراً بينهم وبين غيرهم من العلماء والعامة . ومن هنا قيل : إنّ حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » مشهور عند الفقهاء ؛ وحديث « رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » مشهور عند الأصوليين ؛ وحديث « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » مشهور عند النحاة ؛ وحديث « مداراة الناس صدقة » مشهور عند العامة . أما حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » فمشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام في آن واحد[3] .

لكنْ المشهور الاصطلاحي الذي يعرفه نقاد الحديث لايراد به ما اشتهر على ألسنة الناس من العلماء والعامة ، بل الحديث الذي روته الجماعة ثلاثة أو أكثر[4] ، وأمثلته ، على كثرتها ، لايقف عليها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته[5] ، ومن أوضحها حديث أنس أنّ رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان . أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مِجْلز عن أنس[6] . قال الحاكم موضحاً

---

(١) وقد صرح السيوطي بوضعها فقال : « وكلها باطلة لا أصل لها » التدريب ١٨٩ .

(٢) اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

(٣) راجع هذا كله مع تفصيلات أخرى في التدريب ١٨٩ . وقارن بالتوضيح ٢/٤٠٨ .

(٤) التوضيح ٢/٤٠٩ .

(٥) معرفة علوم الحديث ٩٤ .

(٦) التدريب ١٨٩ .

أسباب وصف هذا الحديث بالشهرة : « هذا حديث مخرّج في الصحيح ، وله رواة عن أنس غير أبي مجلز ، ورواه عن أبي مجلز غير التيمي ، ورواه عن التيمي غير الأنصاري ، ولا يعلم ذلك غيرُ أهل الصنعة ، فإنّ الغير إذا تأمله يقول : « سليمان التَّيْمي هو صاحب أنس ، وهذا حديث غريب أن يرويه عن رجل عن أنس ! » ولا يعلم أنّ الحديث عند الزهري وقتادة ، وله عن قتادة طرق كثيرة ، ولا يعلم أيضاً أنّ الحديث بطوله في ذكر العُرَنيين يُجمع ويذاكر بطرقه [1] » .

وأكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض ، فهما مترادفان على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، لكنّ الأصح التفرقة بينهما ، بأنّ المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك [2] ، ومنهم من غاير بينهما على كيفية أخرى ، فلاحظ أنّ الجماعة التي تروي المشهور ثلاثة أو أكثر ، فطرقه محصورة بأكثر من اثنين ، بينما يخصص المستفيض بالأكثر من الثلاثة ، فلا يمكن أن تقل طرقه عن ثلاثة [3] . وقد سُمي بذلك لانتشاره : من فاض الماء يفيض فيضاً ، إذا فاض من جوانب الإناء [4] .

ولم يُثر العلماء شبهة حول المشهور ولا المستفيض، فأمثلتهما كثيرة متضافرة، وإنما أثاروا الشبهات حول العزيز ، فقد زعم ابن حبان البُستي [5] أن لا وجود أصلاً للحديث العزيز ، لاعتقاده أنّ العزيز مايرويه اثنان عن اثنين إلى أن

---

(١) معرفة علوم الحديث ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) شرح النخبة ٥ .

(٣) التوضيح ٢/٤٠٢-٤٠٣، هامش .

(٤) التدريب ١٨٨ ، والتوضيح ٢/٤٠٧ .

(٥) سبقت ترجمته .

ينتهي إسناده [1] ، وكأنه يرى أن تسميته بالعزيز لعزة وجوده وتعذره، لا لقلة وجوده وندرته ، وقد ردّ رأيه شيخ الإسلام ابن حجر قائلاً : « إن أراد أنّ رواية اثنين فقط عن اثنين لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلَّم ، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة : بألاّ يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، مثاله مارواه الشيخان من حديث أنس ، والبخاري من حديث أبي هريرة ، أنّ رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » الحديث ؛ ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ؛ ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث ، ورواه عن كلٍّ جماعة » [2] .

ومن الصور النادرة في المصطلح أن يجمع الحديث بين وصفي العزة والشهرة، فيسمى عزيزاً مشهوراً ، وذلك إذا اتضح أنه عزيز في بعض طبقاته برواية اثنين، ومشهور في التي قبلها أو بعدها بروايته عن الأكثر ، ومثّل له الحافظ العلائي [3] بحديث : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » وقال : هو عزيز عن النبي ﷺ ، رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريرة ؛ ورواه عن أبي هريرة سبعة : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو حازم ، وطاووس ، والأعرج ، وهمام ، وأبو صالح ، وعبد الرحمن مولى أم برثن [4] .

---

(١) التوضيح ٢/٤٠٥ هامش .

(٢) نزهة النظر ٨ . ونقلها في (التدريب ١٩١) .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) التدريب ١٩٣ .

٥ — ١٢ و ١٣ — العالي والنازل

مضى الورعون من العلماء يرجحون الأخذ ممن علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أنّ « قرب الإسناد قربة إلى الله »[١] . ولم يكن الإسناد القريب إلى النبي يتيسر لهم دائماً ، فكانوا يلجؤون إلى أقرب الأسانيد من الصحابة والتابعين والعلماء الأعلام : فنشأت بذلك صورتان من الإسناد العالي، إحداهما مطلقة والأخرى نسبية .

فالاسناد العالي المطلق هو ماقرُب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد في ذلك الحديث نفسه بعدد كثير[٢] .

وهذا النوع من العلو هو أجل الأسانيد شريطة أن يكون باسناد صحيح نظيف ، فلا التفات إليه إذا كان مع ضعف ، ولا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعاً من الصحابة كابن هدبة ودينار وخراشة ونعيم بن سالم وأبي الدنيا الأشج . ولذلك قال الحافظ الذهبي : « متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلم أنه عامي »[٣] .

أما الاسناد العالي النسبي فهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث، كالأعمش ، وابن جريج ، ومالك ، وشعبة ، وغيرهم ، مع صحة الاسناد إليه ، أو قربوا من كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة ، كالكتب الستة ،والموطأ،

---

(١) الجامع ١/١٣ وجه ٢ .

(٢) قارن بقواعد التحديث ١٠٨ .

(٣) التدريب ١٨٤ .

ونحو ذلك [1] . وإنما سُمي « نسبياً » لأنّ العلو فيه إضافي لاحقيقي .

وللاسناد العالي النسبي صور كثيرة ، أشهرها أن تأتي لحديث رواه البخاري مثلاً ، فترويه باسنادك إلى شيخ البخاري ، أو شيخ شيخه ، وهكذا ، ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عدداً مما لو رويته من طريق البخاري [2] .

وقد جعل ابن حجر الاسناد العالي النسبي على أربعة أنواع: الموافقة ، والبدل ، والمساواة ، والمصافحة .

فالموافقة هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه . مثاله أن يروي البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً ، فترويه بإسناد آخر عن قتيبة ، بعدد أقلّ مما لو رويته من طريق البخاري عنه [3] .

والبدل هو الوصول إلى شيخ شيخه من غير طريقه أيضاً . ومثاله أن يقع لك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك ، فيكون القعنبي بدلاً فيه من قتيبة [4] .

والمساواة هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين ، ومثاله – كما قال ابن حجر – أن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ ، بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً فنساوي

(١) التدريب ١٨٥ .
(٢) قارن بالباعث الحثيث ١٨٢ .
(٣) شرح النخبة ٣١ .
(٤) قارن شرح النخبة ٣١ بالتدريب ١٨٥ .

النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص [1] .

وقال ابن الصلاح : «أما المساواة فهي في أعصارنا: أن يقل العدد في إسنادك، لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ، ولا إلى شيخ شيخه ، بل إلى من هو أبعد من ذلك، كالصحابي ، أو من قاربه ، وربما كان إلى رسول ﷺ ، بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثلُ ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي ، فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الاسناد وعدد رجاله » [2] .

والمصافحة هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ، وسميت مصافحة لأنّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا [3] . وإن وقعت المساواة لشيخك كانت لك مصافحة ، كأنك صافحت المصنف وأخذت عنه ، وإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، وإن وقعت لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك [4] .

ونسبية العلو في كل من المساواة والمصافحة لا تحتاج إلى إيضاح ، فهذان النوعان عاليان بالنسبة لنزول مؤلف الكتاب في إسناده . ولذلك يتعذر وجود هذين النوعين في زماننا ، القرن الرابع عشر الهجري ، وفيما يقاربه من القرون الماضية ، لأن الاسناد بعيد جداً بالنسبة إلينا . ولقد أراد ابن الصلاح أن ينفي عن المساواة والمصافحة حقيقة العلو ، فحكم عليهما حكماً واحداً ، ونظر إليهما بمنظار واحد ، ثم جزم بأنّ « هذا النوع من العلو علو تابعٌ لنزول ، إذْ لولا

---

(١) شرح النخبة ٣٢ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢١٩ .

(٣) شرح النخبة ٣٢ .

(٤) التدريب ١٨٦ .

نزول ذلك الامام في إسناده لم تعلُ أنت في إسنادك ! » [1] .

ومن صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي عمن روى عنه وإن تساويا في العدد. فمن سمع مسند أحمد على الحلاوي عن أبي العباس الحلبي عن النجيب أعلى نسبياً ممن سمعه على الجمال الكتاني عن القرضي عن زينب بنت مكي ، لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين [2] فهم أقرب إلى أحمد ومسنده .

ومن العلو النسبي تقدم السماع [3] : فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً ، كأنْ يسمع شخصان من شيخ واحد ، أحدُهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً ، والآخر منذ أربعين ، فالأول أعلى من الثاني [4] .

وولوع المتأخرين من المحدثين بالإسناد العالي مطلقاً و نسبياً ، غلب على الكثيرين منهم حتى صرفهم عن الاشتغال بما هو أهم منه ، فتباهوا به مثلما تباهوا بطلب الغرائب والمناكير ، كما أوضحنا في فصل الرحلة في طلب الحديث ، وفصل شروط الراوي ، « وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ ، لأنه ما من راوٍ من رجال الاسناد إلا والخطأ جائز عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلما قلّتْ قلت » [5] .

ومن هنا شاع على ألسنة المحدثين أنّ النازل مفضول [6] . قال السيوطي في ألفيته :

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٠ .

(٢) التدريب ١٨٦ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٠ .

(٤) الباعث الحثيث ١٨٤ وقارن بالتدريب ١٨٧ .

(٥) شرح النخبة ٣١ .

(٦) اختصار علوم الحديث ١٨٤ .

وطلب العلو سنـةٌ ومَنْ يفضل النزول عنه ما فطِنْ [1]

وغني عن البيان أن النازل هو ما قابل العالي ، وأنّ تفصيل أقسامه يدرك من تفصيل أنواع العالي التي سبقت الإشارة إليها [2] .

على أنّ تفضيل العالي على النازل لا ينبغي أن يبقى على إطلاقه ، فربّ إسناد نازل أفضل من عال إذا تميز بفائدة ، كما إذا كان رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه أو كانت صورة تحمله أقرب إلى السماع [3] . قال وكيع [4] لأصحابه : أيما أحبّ إليكم : الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود ، أو سفيانُ عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ؟ فقالوا :الأول . فقال: الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فقيه عن فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء أحبّ إلينا مما يتداوله الشيوخ [5] . وقد استنتج الحافظ السِّلَفي [6] من هذا أنّ « الأصل الأخذُ عن العلماء : فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة،على مذهب المحققين من النقَلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق ! » [1]

---

(١) ألفية السيوطي ، ص ٢٦٠ ، البيت ٦٠٤ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٢ .

(٣) التدريب ١٨٨ . وقارن بما ذكرناه (ص ١٣٦) عن تفضيل النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات .

(٤) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي ، ويكنى أبا سفيان الرؤاسي الكوفي ، من قيس عيلان . ولد سنة ١٢٨ وتوفي سنة ١٩٨ . وفيه يقول أحمد بن حنبل ويحيى بن معين : الثبت عندنا في العراق وكيع (تاريخ بغداد ١٣/٤٦٦ - ٤٨١) .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

(٦) سبقت ترجمته .

(٧) التدريب ١٨٨ .

و — ١٤ و ١٥ — المتابع والشاهد

لا يرى بعض المحدثين بأساً في إطلاق المتابع على الشاهد ، والشاهد على المتابع [١] ، ففي كل منهما ضرب من تعزيز الفرد النسبي « الغريب » . وذلك لا يعني ترادف الاصطلاحين ، فإنّ بينهما فرقاً دقيقاً تتباين آراء العلماء في تحديده .

وقد بدا لنا — من خلال الأقوال والأمثلة المحفوظة في هذا الباب — أنّ الشاهد أعم من المتابع ، فهو يشهد للمعنى تارة وللفظ والمعنى كليهما تارةً أخرى ، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه إلى المعنى [٢] . ويمكننا الآن — في ضوء هذا التمايز الأساسي — أن نعرّف المتابع بأنه ما وافق راويَهُ راوٍ آخر ، ممن يصلح أن يخرّج حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب [٣] ، ونعرّف الشاهد بأنه ما وافق راوٍ راويَهُ عن صحابي آخر بمتن يشبهه في اللفظ والمعنى جميعاً ، أو في المعنى فقط [٤] .

والمتابع على قسمين : تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي .

فالمتابع التام ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه ، ومثاله ما رواه الشافعي في « الأم » عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » ، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن

---

(١) شرح النخبة ١٥ ، وعنه في التدريب ٨٥ .

(٢) التدريب ٨٥ .

(٣) قارن بقواعد التحديث ١٠٩ .

(٤) شرح النخبة ١٥ .

قوم أنّ الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه ، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ : « فإن غم عليكم فاقدروا له » لكن العلماء وجدوا للشافعي متابعاً وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي . كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك [1] .

والمتابع القاصر ، ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه . ومثاله في الحديث الذي تقدم ماورد في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ « فكمّلوا ثلاثين » ، وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « فاقدروا ثلاثين » [2] .

والشاهد اللفظي هو الذي يعزّز متن الحديث لفظاً . ومثاله في الحديث الذي قدمناه ماروا ه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، فذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء [3] .

والشاهد المعنوي هو الذي يعزّز معنى الحديث لا لفظه ، ومثاله في الحديث السابق نفسه ماروا ه البخاري من طريق محمد بن زيادة عن أبي هريرة بلفظ : « فإن غمّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » [4] .

وهكذا صلح حديث « رؤية الهلال » مثالاً للمتابعة التامة ، والمتابعة الناقصة ، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى [5] .

---

(١) شرح النخبة ١٤ .

(٢) قارن التوضيح ٢/١٤ بشرح النخبة ١٤ .

(٣) التدريب ٨٦ .

(٤) شرح النخبة ١٥ .

(٥) التوضيح ٢/١٥ .

ومن المألوف في كتب مصطلح الحديث أن يذكر الاعتبار إلى جانب المتابع والشاهد، فيظن القارىء العادي أنها أنواع ثلاثة. والحق أنَّ الاعتبار ليس أكثر من وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد. قال السيوطي في ألفيته:

الاعتبار سبر مايرويه هل شارك الراوي سواه فيه [1]

وقال ابن حجر: «واعلم أنَّ تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليُعلَمَ هل له متابع أم لا هو الاعتبار؛ وقول ابن الصلاح (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) قد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما» [2].

ونقاد الحديث لايتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول، فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف مالا يغتفرون في الأصول، وربما وقع في الصحيحين شيء من ذلك. ولهذا يقول الدارقطني وأمثاله من النقاد في بعض الضعفاء: «هذا يصلح للاعتبار» و«هذا لايصلح أن يعتبر به» [3].

ومتى وُصف الضعيف بأنه «متروك الحديث» فهو لايصلح للاعتبار. مثاله حديث «أحبب حبيبك هوناً ما» فقد رواه الترمذي من طريق حماد ابن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وقال: «غريب لانعرفه بهذا الاسناد إلا من هذا الوجه». فأوضح السيوطي عبارة

(١) ألفية السيوطي ص ١٠٤، البيت ٢٠٤.

(٢) نزهة النظر ٢٣، وقارن بالتوضيح ٢/١١ – ١٢.

(٣) اختصار علوم الحديث ٦٤.

الترمذي هذه بقوله : « أي من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين . والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات »[1] .

ومن أراد تتبع الطرق التي تصلح للشواهد والمتابعات فعليه بالجوامع والمسانيد والأجزاء . وقد أوضحنا المراد منها ص ١٢٢ وما بعدها .

١٦ — المدرج

المدرج هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه[2] . ومورد تسميته واضح ، فهو من أدرجت الشيء في الشيء ، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه[3] .

ورواة الصحاح والحسان والمسانيد ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم مهما تكن هينة يسيرة ، بالنص على أصحابها ، سواء أوقعت تلك الزيادة في المتن أو الاسناد ، ذلك بأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجيها أن يأتي من ينقلها عن لسانهم غير ملاحظ إدراجها ، فيساعدون بذلك — من غير قصد — على الكذب على رسول الله أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم . ولا ريب أنّ تعمد الادراج ضرب من الكذب والتدليس لا يقدم عليه إلا ضعيف الايمان مزعزع العقيدة . قال السمعاني : « من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين »[4] .

---

(١) الباعث الحثيث ٦٤ نقلاً عن التدريب ٨٥ .

(٢) قارن بالباعث الحثيث ٨٠ .

(٣) التوضيح ٢/٥٠ هامش .

(٤) التدريب ٩٨ .

والادراج في المتن أكثر مايكون في آخر الحديث ، يتطوع بادخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الايضاح والتفسير . وقد يوجد هذا الادراج في أول الحديث أو وسطه ، ووقوعه أوله أكثر من وسطه [1] .

فمن الادراج في الوسط مارواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً : « أنا زعيم — والزعيم الحميل — لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله ببيت في ربض الجنة » [2] . فعبارة « والزعيم الحميل » لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب — أحد رواة الحديث — تفسيراً للفظ « زعيم » الذي ظنه غير واضح في السياق .

ومن الادراج في أول الحديث مارواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فعبارة « أسبغوا الوضوء » في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال « ويل للأعقاب من النار » ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة ، فوهم أبو قطن وشبابة في روايتهما لها عن شعبة ، وظناها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة [3] .

---

(١) التوضيح ٢/٥٣ هامش .

(٢) التدريب ٩٧ .

(٣) عرفنا وقوع الإدراج في هـذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة (أسبغوا الوضوء) . وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » . وقد ذكر السيوطي في التدريب ٩٦ نقلاً عن الخطيب أنّ الحديث بروايته الأخيرة « قد رواه الجمّ الغفير عن أبي هريرة كرواية آدم » .

ومن الإدراج في آخر الحديث مافي « الصحيح » عن أبي هريرة مرفوعاً: « للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده ، لولا الجهـــاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك »[1] فرسول الله ﷺ اكتفى بقوله : « للعبد المملوك أجران » غير أن أبا هريرة تكفل بايضاح هذين الأجرين بقسمه بتمني الرقّ ، ومثل هـذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب النبي ﷺ الذي جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق ، فضلاً على أن أمه عليه السلام توفيت وهو صغير ، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلوات الله عليه[2] .

أما مدرج الإسناد فمرجعه في الحقيقة إلى المتن[3] وأهم صوره اثنتان[4] ، الأولى : أن يجمع راو على إسناد واحد حديثاً ذا أسانيد مختلفة ، من غير أن يومىء إلى اختلاف تلك الأسانيد في الأصل[5] . مثاله : مارواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شُرَحبيل عن ابن مسعود قال : « قلت : يارسول الله أي الذنب أعظم ؟ » الحديث ، فإنّ واصلاً لايذكر في روايته « عمرو بن شرحبيل » وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرةً ، فذكرُ عمرِ بن شرحبيل إدراج على رواية منصور والأعمش ، يتضح ذلك من رواية يحيى القطان

---

(١) التدريب ٩٦ .

(٢) التوضيح ٢/٦٢ .

(٣) الباعث الحثيث ٨٢ .

(٤) ذكر شيخ الإسلام ابن حجر في (شرح النخبة ٢١ - ٢٢) أربع صور لمدرج الإسناد ، فتراجع في موضعها .

(٥) قارن بالباعث الحثيث ٨٢ .

عن الثوري هذا الحديث بإسنادين إلى واصل ليس فيهما الإدراج المذكور ، أحدهما عن منصور والثاني عن الأعمش ، ورواية القطان أخرجها البخاري[1]. فالإسناد قد تعدد ، ولم يشر الراوي إلى تعدده ، فأوهم بذلك أنّ واصلاً روى عن عمرو بن شرحبيل ، المذكور صراحة في كل من الإسنادين الآخرين عن منصور والأعمش .

والصورة الثانية أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد ، ولديه حديث آخر بغير ذلك الإسناد ، فيأتي راوٍ ويروي عنه أحد الحديثين بإسناده ، ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان . مثاله . : حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا » الحديث . فابن أبي مريم أدرج في هذا الحديث عبارة ليست منه ، وإنما هي من حديث آخر له إسناد آخر عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذه العبارة هي « ولا تنافسوا » المعروفة في السند الآخر ، كما في الصحيحين والموطأ[3].

ودواعي الادراج كثيرة ، منها تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي ، ومنها تبيان حكم شرعي يمهد له الراوي بقول النبي ﷺ ويكون ذلك من الادراج في أول المتن ، ومنها استنباط حكم من حديث النبي ، وذلك

---

(١) راجع في (التدريب ٩٨) تفصيل نوع الإدراج في هذه الرواية .

(٢) قارن بالباعث الحثيث ٨٣ .

(٣) التوضيح ٢/٦٥ . وحاشية لقط الدرر ٧٩ .

يكون من الادراج في وسط المتن أو في آخره [1] . وهذه جميعاً من الدواعي التي لايعجزنا تسويغها للراوي ولو وقعت منه على عمد . ولذلك كان الزهري وغيره من الأئمة لايرون بأساً بالادراج لتفسير الغريب ونحوه مما ذكرناه [2] .

أما تعمد الادراج ، لغير هذه الدواعي ، فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه.

ومن الواضح أنّ المدرج الذي أدخلناه هنا في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف هو الذي لايحاكي أي صورة من صور التدليس ، ولا يكون صحيحاً أو حسناً منه إلا ماعرُفت فيه العبارة المدرجة ، وعُلم أنّ الغرض من ذكرها مجرد الايضاح والتفسير ، وأنّ الحديث في أصله خالٍ منها ليس فيه إلا أقوال النبي الكريم في المرفوع ، أو في أقوال صحابته والتابعين في الموقوف والمقطوع.

والطريق إلى معرفة المدرج من وجوه [3] :

الأول : أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ ، كحديث : « الطيرة شرك ، وما منا إلاّ ... » فان العبارة الأخيرة مدرجة ، زادها الراوي الصحابي ابن مسعود ، إذ لايصح أن يضاف إلى النبي ﷺ شيء من الشرك ومنه إدراج أبي هريرة تمني الرق في حديث الرسول ، كما رأينا قريباً .

الثاني : أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي ﷺ كحديث ابن مسعود : سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة « من جعل لله نداً دخل النار » وأخرى أقولها : « من مات لايجعل لله نداً دخل الجنة » .

---

(١) التوضيح ٢/٥٢ هامش .

(٢) التدريب ٩٨ .

(٣) انظر تفصيل هذه الوجوه في حاشية لقط الدرر ٩١ ، والتوضيح ٢/٦٢ .

والحديث في صحيح مسلم بلفظ : « قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى ».
لكنا لا نستطيع أن نقطع بتعيين الجملة المدرجة هل هي دخول الجنة لمن لا يجعل لله نداً ، أو دخول النار فيمن جعل لله نداً ، لاختلاف الرواية .

الثالث : أن يصرح بعض الرواة بفصل العبارة المدرجة عن المتن المرفوع ، فيضيفها إلى قائلها ، ويعيّن المزيد والمزيد عليه . مثاله قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي في التشهد : « فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » . أخرجه أبو داوود ، فهذه العبارة مدرجة ، وقد قطعت بادراجها رواية شبابة بن سوار عن ابن مسعود ، إذ قال : قال عبد الله : « فاذا فعلت ذلك .. » الحديث رواه الدارقطني وقال : شبابة ثقة .

١٧ — المسلسل

هو الحديث المسند المتصل الخالي من التدليس الذي تكرر في وصف روايته عبارات أو أفعال متماثلة ينقلها كل راوٍ عمن فوقه في السند ، حتى ينتهي إلى رسول الله [١] . وخلوه من التدليس والانقطاع يحمل الناشىء في هذا العلم على الحكم بصحته فوراً فيكون في حكمه هذا متسرعاً ، إذ يخفى عليه ما في تسلسل تلك العبارات أو الأفعال المتماثلة من إثارة للريبة في اشتمال الرواية حقاً عليها . قال ابن كثير : وفائدة التسلسلُ بعده من التدليس والانقطاع . ومع هذا قلما

---

(١) قارن بتعريف ابن جماعة للمسلسل في حاشية لقط الدرر ١٣٦ فهو يقول : المسلسل ما اتفق رواته على صفة أو حالة أو كيفية .

يصح حديث بطريق مسلسل »[1] . ولقد يكون أصل المتن في حديث من هذا النوع صحيحاً ، لسلامته من التدليس ، ولكن صفة الضعف تطرأ عليه بمجرد تسلسل بعض الأقوال أو الأفعال في روايته نفسها تسلسلاً كاملاً متماثلاً من كل وجه ، لتعذر هذا التسلسل وندرة هذا التماثل في تناقل الأخبار . ومن هنا صحت متون أحاديث كثيرة ، من غير أن تكون روايتها نفسها صحيحة بالتسلسل على الوجه الذي وصفناه[2] .

ولذلك قال ابن حجر في المسلسل : « وهو من صفات الاسناد »[3] بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن ، وبخلاف الصحيح فإنه من صفاتهما معاً .

مثال الحديث المسلسل الذي تماثل العبارات في روايته ، ويستغرب وقوع التماثل فيه ، ماحدّث به أبو بكر محمد بن داوود بن سليمان الزاهد قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المؤمل الضرير ، حدثني إبراهيم بن راشد الأدمي ، حدثني محمد بن يحيى الواسطي خادم أبي منصور الشنابُزي قال : قال لي أبو منصور : قم فصبّ عليّ حتى أريك وضوء منصور ، فإن منصوراً قال لي : قم فصبّ عليّ حتى أريك وضوء إبراهيم ، فان إبراهيم قال لي : قم فصبّ عليّ حتى أريك وضوء علقمة ، فان علقمة قال لي : قم فصبّ عليّ حتى أريك وضوء ابن مسعود ، فان ابن مسعود قال لي : قم فصبّ عليّ حتى أريك وضوء النبي

---

(١) اختصار علوم الحديث ١٨٩ .

(٢) حاشية لقط الدرر ١٣٦ .

(٣) شرح النخبة ٣٤ .

ﷺ ، فإن النبي ﷺ قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء جبرائيل عليه السلام [1] .

ومثال المسلسل الذي تماثل الأفعال في روايته ، ولا يقل عن السابق استغراب وقوع التماثل فيه : مارواه الحاكم قال : شبك بيدي أحمد بن الحسين المقرىء وقال : شبك بيدي أبو عمر عبد العزيز بن عمر بن الحسن بن بكر الشرود الصنعاني وقال : شبك بيدي أبي وقال : شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى ، وقال إبراهيم : شبك بيدي صفوان بن سليم ، وقال صفوان : شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري ، وقال أيوب : شبك بيدي عبد الله بن رافع ، وقال عبد الله : شبك بيدي أبو هريرة ، وقال أبو هريرة : شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال : « خلق الله الأرض يوم السبت ، والجبال يوم الأحد ، والشجر يوم الاثنين ، والمكروه يوم الثلاثاء ، والنور يوم الأربعاء ، والدواب يوم الخميس ، وآدم يوم الجمعة » [2] .

ولقد استشعر رجال الحديث ما يثيره في النفس تماثل هذه الأفعال والأقوال من الشك فيها والتجريح في رواياتها ، فقال الحاكم النيسابوري معلقاً على شواهد ذكرها من هذا الباب ما نصه : « فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس ، وآثار السماع بين الراويين ظاهرة ، غير أن رسم الجرح والتعديل عليها محكم ، وإني لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحة ، وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدها عليها إن شاء الله » [3] .

---

(١) معرفة علوم الحديث ٣٠ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٣٣،٣٤ .

(٣) نفسه ٣٤ .

وإذا كان الحاكم — على حد تعبيره — لا يحكم لبعض تلك الأسانيد التي ذكرها بالصحة ، فان بعضها الآخر لا بد أن يكون حكمه عليها أوفر حظاً من التصحيح أو التحسين ، وهو بذلك يشير إلى نوع من التسلسل تستدعيه حالة الرواة الضابطين ، الذين ثبت لهم الضبط فعلاً ، فأدوا جميعاً روايتهم كما تحملوها بعبارات متماثلة كسمعت أو حدثنا أو أخبرنا حتى يصل الحديث مسلسلاً بالعبارة نفسها إلى رسول الله ﷺ : فمثل هذا التسلسل في الألفاظ الدالة على صور الأداء ممكن الوقوع ، أو هو — على الأقل — أكثر إمكاناً من تماثل ألفاظ الرواية نفسها أو أفعالها لدى الرواة . مثال ذلك قول الحاكم : « سمعت أبا الحسين بن عليّ الحافظ يقول : سمعت عليّ بن سالم الأصبهاني يقول : سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : سمعت أبا عون الثقفي يقول : سمعت عبد الله بن شداد يقول : سمعت أبا هريرة يقول : « الوضوء مما مست النار » . قال : فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له ، فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثتني أنّ رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة ، فانتشل عظماً أو أكل كتفاً ، ثم صلى ولم يتوضأ »[1] .

ومن المسلسل الصحيح مسلسل الحفاظ ، وهو مما اتفقت فيه صفات الرواة ، وكل واحد منهم قد بلغ درجة الحفظ ، فهذا النوع من المسلسل مما يفيد العلم القطعي[2] .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٠ .
(٢) التدريب ١٩٥ .

لكنّ أصح حديث مسلسل يروى في الدنيا هو المسلسل بقراءة سورة الصف [1] . وهو مارواه عبد الله بن سلام قال : « قعدنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فتذا كرنا فقلنا : لو نعلم أي الأعمال أقرب إلى الله لعملناه. فأنزل الله عز وجل « سبّح لله مافي السموات وما في الأرض ، وهو العزيز الحكيم . يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالاتفعلون » . قال عبد الله بن سلام : فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا . قال أبو سلمة : وقرأها علينا عبد الله ابن سلام رضي الله تعالى عنه هكذا . قال يحيى : وقرأها علينا أبو سلمة .قال الأوزاعي : فقرأها علينا يحيى . قال محمد بن كثير : فقرأها علينا الأوزاعي . قال الدرامي : فقرأها علينا محمد بن كثير [2] .

ومن الأحاديث المسلسلة التي حكم النقاد ببطلانها متناً وتسلسلاً الحديث المسلسل بالقسم ، وهو أنّ النبي ﷺ قال : بالله العظيم لقد حدثني جبريل عليه السلام ، وقال : بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل عليه السلام ، إلى أن ينتهي إلى رب العزة تبارك وتعالى ... » الحديث ، قال السخاوي : هذا الحديث باطل متناً وتسلسلاً [3] .

والخلاصة ، أنّ الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف لايكون اعتباطاً ، فسلامة الحكم من الخطأ متوقفة — إلى حد بعيد — على تتبع السند والمتن في جميع جوانبهما ، تمهيداً لتوجيه الوصف اللائق بهما في أناة وروية .

---

(١) نفسه ١٩٤

(٢) حاشية لقط الدرر ١٣٥ .

(٣) نفسه ١٣٦ .

عُني جهابذة الحافظ عناية بالغة بمعرفة المصحف من الحديث متناً وإسناداً ، وعدوا « معرفة هذا النوع مهمة » [١] وأ كبروا كلّ من يحذقه ، لأنّ فيه حكماً على كثير من العلماء بالخطأ .

وكان المتقدمون من نقاد الحديث لايفرقون بين المصحّف والمحرَّف ، فكلاهما يقع فيه الخطأ لأنه مأخوذ عن الصحف ، لم ينقل بالمشافهة والسماع . وتبعاً لهذا الترادف بين اللفظين ، سمى الامام العسكري [٢] كتابه في هذه المباحث « التصحيف والتحريف ، وشرح مايقع فيه » [٣] . وهو من أجل التصانيف في بيان ماوقع فيه العلماء من تصحيف القرآن والسنة . وأراد العسكري أن يخبر قارىء كتابه بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال : « شرحتُ في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط

---

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) هو الإمام اللغوي العلامة أبو أحمد العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سعيد ، انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء ، وصنف « صناعة الشعراء » و « الحكم والأمثال » ، و « المختلف والمؤتلف » . وأتم كتبه « التصحيف » الذي نذكره في هذا البحث . ومن تلاميذه أبو هلال العسكري صاحب « الصناعتين » ، واسم أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، فقد توافق الشيخ والتلميذ في الاسم واسم الأب والنسبة . ولذلك خلط بينهما بروكلمان في (تاريخ آداب العرب ١/١٢٧) ثم انتبه إلى ذلك وصححه في الذيل . توفي أبو أحمد العسكري سنة ٣٨٢ ، بغية الوعاة ٢٢١) .

(٣) طبع نصف هذا الكتاب في مصر طبعاً غير متقن سنة ١٣٢٦ هـ . وأصله المخطوط موجود في دار الكتب بالقاهرة . ويقع في ١٥٦ ورقة .

فيقع فيها التصحيف ، ويدخلها التحريف » [1] . وقال في موضع آخر : « أصل هذا أنّ قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير » [2] .

لكنّ المتأخرين من الحفاظ مالوا إلى التفرقة بين المصحّف والمحرّف ، وإن جاءت تفرقتهم لفظية شكلية ، فرأى ابن حجر مثلاً أنّ ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط سمي « مصحفاً » ، وما كان فيه ذلك في الشكل سمي محرّفاً » [3] . فمثال المصحف — على هذا الاصطلاح — حديث « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » صحفه أبو بكر الصولي فقال « شيئاً » بالشين المعجمة والياء . ومثال المحرف كحديث جابر : « رُمي أبيّ يوم الأحزاب على أكحله ، فكواه رسول الله ﷺ » ، صحفه غندر وقال فيه : أبي ، بالاضافة ، وإنما هو أبيّ بن كعب ، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد [4] .

والأخبار متضافرة على أنّ التصحيف وقع في القرآن مثلما وقع في الحديث ، وكان أكثر المصحفين من المتعالمين بين العامة ، الذين لم يكن لهم شيوخ من القراء والحفاظ يوقّفونهم على أخطائهم [5] . قال أبو بكر المعيطي : عثرتُ بمؤدّب وهو يملي على غلام بين يديه : « قُريّقُ في الحبّة وقُريّق في الشعيرا »

---

(١) التصحيف ٣ .

(٢) نفسه ٩ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ .

(٤) حاشية لقط الدرر ٩٥ .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

فقلتُ له : ياهذا ، ما قال الله من هذا شيئاً ، إنما هو «فريق في الجنة وفريق في السعير» فقال : أنت تقرأ على حرف أبي عاصم بن العلاء الكسائي ، وأنا أقرأ على حرف أبي حمزة بن عاصم المدني ! فقلت : معرفتك بالقراء أعجبُ إلي !! وانصرفت [1] .

ولم يُحكَ عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثر مما حكي عن عثمان بن أبي شيبة [2] . وقد أورد الدار قطني في كتاب « التصحيف » كثيراً من أخطائه وتحريفاته [3] . من ذلك أنه قرأ على أصحابه في التفسير : « جعل السفينة في رحل أخيه » فقيل له : إنما هو « جعل السقاية » فقال : أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم ! [4] وقرأ عليهم في التفسير أيضاً : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » فجوّد أولها كما تجود فواتح السور (الٓمٓ) كأنها أول سورة البقرة [5] . ومن ذلك أنه قرأ : « فضُرِب بينهم بسنّورٍ له نابٌ » فقال له بعض أصحابه : إنما هو « بِسورٍ له باب » فقال : « أنا لا أقرأ قراءةَ حمزة ، قراءةُ حمزة عندنا بدعة ! » [6] .

---

(١) الجامع ٤/٦٤ وجه ١ .

(٢) نفسه ٤/٦٣ وجه ٢ . وعثمان بن أبي شيبة هو الحافظ أبو الحسن عثمان بن محمد ، وينسب إلى جده أبي شيبة . وهو وأخوه أبو بكر بن محمد بن أبي شيبة من أصحاب المسانيد . وقد توفي عثمان سنة ٢٣٩ (الرسالة المستطرفة ٥٠) .

(٣) التدريب ١٩٧ . وكتاب الدارقطني في «التصحيف» ذكره شيخ الإسلام في «شرح النخبة ٢٢» مع كتاب العسكري الذي سبقت الإشارة إليه .

(٤) قارن بين التدريب ١٩٧ والجامع ٤/٦٤ وجه ١ .

(٥) التدريب ١٩٧ .

(٦) الجامع ٤/٦٤ وجه ١ .

على أنّ ابن كثير لايصدق هذه الأخبار المنسوبة إلى عثمان بن أبي شيبة، ويدافع عنه دفاعاً حاراً فيقول : « وماينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة أنه كان يصحف قراءة القرآن فغريب جداً ، لأن له كتاباً في التفسير ! وقد نُقل عنه أشياء لاتصدر عن صبيان المكاتب !! » [1] .

ولئن أحيطت مثل هذه التصحيفات بكثير من الريبة في صحتها ، لوقوعها في القرآن وصدورها عن عالم حافظ ، مفسر ، محدث ، فإنّ من العسير علينا أن ننكر ضروباً من التصحيف وقعت في متون الأحاديث تارة ، وفي أسانيدها تارة أخرى ، وإنّ أي كتاب في مصطلح الحديث ليشتمل من هذا الباب على أمثلة كثيرة . وما أحسن قول الامام أحمد : « ومن يعرى عن الخطإ والتصحيف » ؟! [2] .

والمصحف أكثر مايقع في المتون ، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد[3] : فمن مصحف المتن أنه لما مات محمد بن يحيى الذُهلي أجلس للتحديث شيخٌ يُعرَف بمُحمِش فحدث أن النبي ﷺ قال : يا أبا عُمَير ، مافعل البعير ؟! يريد « مافعل النُغَير »[4] . ومنه مارواه زكريا بن مهران قال : صحف بعضهم « لايورث حميلٌ إلا ببيّنة » فقال : « لا يرث جميلٌ إلا بُثَيْنةَ !»[5] وصحف

(١) اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

(٢) التدريب ١٩٦ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ . وإنما قال ابن حجر (الأسماء التي في الأسانيد) احترازاً من الأسماء التي تذكر في المتون ، فانها من مصحّف المتن ولو وقعت في الأسامي.

(٤) النُغَيْر تصغير نُغَر وهو طائر صغير يشبه العصفور ، أحمر المنقار . والحديث مشهور ، انظر معرفة علوم الحديث ١٤٦ وقارن باختصار علوم الحديث ١٩٣ .

(٥) الجامع ٤/٦٢ وجه ٢ .

بعضهم حديث « زرِ غِبّاً تزدد حبّاً » فقال : زَرْعُنا تزداد حِنّاً ، ثم قص قصة طويلة أن قوماً ما كانوا يؤدون عُشر غلاتهم ولا يتصدقون ، فصارت زروعهم كلها حِنّاء ...[1]

ومن أطرف ماروى في تصحيف المتون أن رجلاً جاء إلى بيت الليث بن سعد فقال : كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي نُشِرت في أبيه القصة؟ فقال الليث : ويحك ، إنما هو في الذي يشرب في آنية الفضة ، يجرجر في بطنه نار جهنم ![2]

ومن مصحّف الاسناد ماروواه محمد بن عبد القدوس المقرىء عن بعض مشايخه أنه قال : « قرأ علينا شيخ ببغداد عن سقبان الثوري عن جلد الجدا عن الجسر »[3] يريد « عن سفيان الثوري ، عن خالد الحذاء ، عن الحسن »[4] .

ومنه مارواه الامام الشافعي عن تصحيفات الامام مالك ، قال المزني : سمعت الشافعي يقول : صحّف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك ، وفي عبد العزيز بن قرير وإنما هو عبد الملك بن قُرَيْب[5] .

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٤٨ وقارن بالتدريب ١٩٦ .

(٢) الجامع ٤/٦٢ وجه ٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث ١٥٢ .

(٤) وقد سبقت تراجمهم جميعاً .

(٥) معرفه علوم الحديث ١٥٠ .

والتصحيف ظاهر في الاسمين الأولين . أما الاسم الثالث فقد علق عليه الحاكم بما نصه : « قوله رحمه الله في عبد العزيز » وَهْمٌ فإنه عبد العزيز ابن قرير بلا شك ، وليس بعبد الملك بن قُرَيْب ، فإن مالكاً لا يروي عن الأصمعي [1] ، وعبدُ العزيز هذا قد روى عنه غير مالك » [2] .

ويشبه هذا ما يرويه المؤلفون في تصحيح السماع : أنّ شعبة بن الحجاج صحّف اسم خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفطة [3] . ويظهر أنهما شيخان روى شعبة عن أحدهما ، وروى غيره عن الآخر ، ومالك بن عرفطة شيخ لشعبة فلا يعقل أن يصحف اسمه سماعاً ، ولكن ربما وهم شعبة في الاسناد فوضع اسماً مكان آخر ، فظنه النقاد تصحيفاً [4] .

والأصل في التصحيف أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا ، ومنه كانت تسميته ، ولكن منه نوعاً يسمى تصحيف سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف مختلفة شكلاً ونقطاً ، فيشتبه ذلك على السمع ، كحديث عاصم الأحول ، رواه بعضهم فقال « واصل الأحدب [5] » . قال ابن الصلاح :

---

(١) يقصد أنه لا يروي عن عبد الملك بن قُرَيب ، لأنه اسم الأصمعي كما هو معروف

(٢) معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

(٣) انظر التدريب مثلاً ١٩٧ .

(٤) للعلامة أحمد محمد شاكر تحقيق دقيق حول هذا التصحيف في شرحه على الترمذي (ج١ ص ٦٧ – ٧٠) . وراجع في (مسند أحمد بتحقيق شاكر أيضاً) الحديثين رقم ٩٢٨ ، ٩٨٩ حيث تجد إسنادين في أحدهما خالد بن علقمة ، وفي الآخر مالك بن عرفطة .

(٥) التدريب ١٩٦ ، ١٩٧ .

« فذكر الدار قطني أنه من تصحيف السمع ، لا من تصحيف البصر ، كأنه ذهب — والله أعلم — إلى أن ذلك مما لايشتبه من حيث الكتابة ، وإنما أخطأ فيه سمعُ مَنْ رواه »[1].

ومن تصحيف السمع أن الأهوازيين صحّفوا بُكَيْراً إلى أُكَيل . قال الحاكم: « فكأن الراوي أخذه إملاءً ، سمعَ بُكيراً فتوهمه أُكَيْلاً »[2].

وكثرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة حملت النقاد على العناية بالمتشابه من هذه الأسماء ، بل جاوزوه إلى معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وكناهم وصنائعهم[3] وإلى معرفة من له أسماء متعددة[4] ومن اشتهر بالاسم دون الكنية[5] . والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب[6] . وصنفوا في ذلك كتباً كثيرة طُبع بعضها ولا يزال أكثرها مخطوطاً .

والتصحيف في جميع صوره المتعلقة بالمتن ، غالباً مايغير المعنى ، ويشوّه الحقائق[7] ، ولا سيما إذا كان المصَحِّف قليل المعرفة ، سيء الضبط . ومن

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٣٣ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٥١ .

(٣) نفسه ٢٢٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٢٣٥ .

(٥) نفسه ٢٤٦ .

(٦) التدريب ٢٣٥ .

(٧) ولذلك يقسمون المصحف إلى مصحّف في اللفظ ومصحف في المعنى . انظر التدريب ١٩٦ ، ١٩٧ .

غريب ما يرويه الخطيب في هذا الباب عن أبي موسى محمد بن المثنى العَنَزي أنه قال يوماً يفخر بقبيلته : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عَنَزة . قد صلى النبي ﷺ إلينا ! » ، لما رُوي أنّ النبي ﷺ صلى إلى عَنَزة ، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما العَنَزة التي صلى إليها النبي ﷺ هي حَرْبة كانت تُحمل بين يديه فتُنصب فيصلي إليها ![1] .

ولقد يشكل على كثيرين أن يُسْلَك المصحف في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف رغم الضعف الظاهر الذي يكاد يطبعه في جميع صوره ، فأقل ما يفترضه الباحث فيه أنه يجب أن يكون خالصاً للضعف ، إن لم يحكم بأنه موضوع .

وخطأ هذا الافتراض يبدو بكل وضوح منذ البداية ، فإنه يقوم على اعتقاد فاسد خلاصته أنّ المصحفين يُمنعون من تحريف الصحيح والحسن ، ويؤذن لهم بالتلاعب كما يريدون بالضعيف الواهي من الروايات ، وهذا مما يكذبه الواقع ، فإن المصحفين لم يكتفوا بجميع أنواع الحديث يحرفونها ، بل بلغت الصفاقة ببعضهم حداً لا يطاق حين طوعت لهم أنفسهم التصحيف في كتاب الله . وكما يمتاز القرآن المتواتر من تلك التصحيفات فلا يلتبس بها قط ، يمتاز منها الحديث أيضاً صحيحاً وحسناً وضعيفاً ، فيقال : هذا صحيح ولكن صحفه فلان ، وهذا حسن وقع فيه تصحيف ، كما يقال : هذا ضعيف ، صُحّف أم لم يصحّف . وبعد ، فقد تمت بدراسة « المصحف » المصطلحات العشرون المشتركة بين الصحيح

---

(١) الجامع ٤/٦٣ وجه ١ .

والحسن والضعيف ، وقد أدخلنا فيها الموقوف والمقطوع كما أشرنا إلى ذلك في مطلع هذا البحث .

ودراستنا لها زمراً ثلاثية وثنائية حيث تقاربت أو تجانست ، يسرت علينا بلا ريب فهم تعاريفها وصورها وأمثلتها ، وأظهرتنا على كثير من المقاييس النقدية التي كان المحدثون يعللون بها آراءهم ووجهات نظرهم ، بلسان مبين فيه دقة المؤرخ ، وبراعة المنطقي ، وبلاغة الخطيب ، وأمانة الناقل الذي يعتقد أن هذا الأمر دين !

❀ ❀

الفصل السادس

« الموضوع » وأسباب « الوضع »

الموضوع هو الخبر الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه [1]. وأكثر مايكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الوضّاع، بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه. وقد يلجأ بعض المفترين، إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع، إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي ﷺ واضعين في فيه حكمة رائعة، أو كلمة جامعة، أو مثلاً موجزاً [2].

ولقد قيل للإمام عبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال: تعيش لها الجهابذة « إنا نحن نزّلنا الذكر، وإنا له لحافظون [3] ». وقد عاش لها الجهابذة حقاً، فوضعوا منهجاً علمياً دقيقاً، يميزون به الرواية الصحيحة من المختلقة المفتراة. وقواعد هذا المنهج كثيرة أشهرها الخمس التالية التي يكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه.

---

(١) التدريب ٩٨ .

(٢) شرح النخبة ٢٠ .

(٣) التدريب ١٠٢ . ونسب هذا القول في (التوضيح ٢/٨٩) إلى عبد الرحمن بن مهدي .

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه ، باختلاقه الأحاديث [1] ، كما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، الملقب بنوح الجامع ، فإنه أقرّ بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة [2] .

القاعدة الثانيـة : أن يكون في المروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى [3] ، فذلك مما يستحيل صدوره عن أفصح من نطق بالضاد ، عليه الصلاة والسلام ، وهذه القاعدة يسهل إدراكها على المتمرسين بهذا الفن ، فإن للحديث — كما قال الربيع بن خُثَيْم — « ضوءاً كضوء النهار ، تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل ، تنكره [4] » .

ونقاد الحديث يولون عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ ، لأن فساد المعنى أوضح دليل على الوضع ، قال الحافظ ابن حجر : « المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دات على الوضع ، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كلـه محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة . أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك ، لاحتمال

---

(١) شرح النخبة ٢٠ .

(٢) التدريب ١٠٢ . ومن ذلك إقرار عمر بن صبح بن عمران التميمي بأنه وضع خطبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع في فضل عليّ بن أبي طالب سبعين حديثاً .

أما أبو عصمة فانما لقب بالجامع لأنه أخذ العلم عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث عن حجاج بن أرطـــاة ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل ، والمغازي عن أبي إسحاق ، فكأنه جمع الكمالات . قال فيه أبو حاتم : جمع فيه كل شيء إلا الصدق . وقد وُلي نوح الجامع قضاء مرو في خلافة المنصور . (انظر التوضيح ٨١/٢) .

(٣) التدريب ٨٨ . وقارن بما ذكرناه عن اللحن ص ٨٣ .

(٤) التوضيح ٩٤/٢ .

أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح . نعم ، إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب [1] » .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروي مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة ، غير قابل للتأويل [2] . قيل لعبد الرحمن بن زيد : حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال : إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين ؟ قال : نعم [3] . وواضع هذا الخبر ، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، مشهور بكذبه وافترائه ، ففي (التهذيب) نقلاً عن الإمام الشافعي : « ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً ، فقال : اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح !! [4] » .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير ، أو وعداً عظيماً على أمر حقير [5] ، كالخلود في جنات تجري من تحتها الأنهار ، في رفقة آلاف من الحور العين ، لفعل مندوب أو ترك مكروه [6] ، أو الخلود في

---

(١) التدريب ٩٩ .

(٢) الكفاية ١٧ ، وشرح النخبة ٢٠ .

(٣) التهذيب ٦/١٧٩ وقارن بالتدريب ١٠٠ . ومن ذلك ما رواه ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن حبّان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزّم عن أبي هريرة مرفوعاً : إن الله خلق الفرس فأجراها ، فعرقت ، فخلق نفسه منها ! ! ويعلق على هذا السيوطي في (التدريب ١٠٠) فيقول : «هذا لا يضعه مسلم، والمتهم به محمد بن شجاع ، كان زائغاً في دينه . وفيه أبو المهزم ، قال شعبة : رأيته لو أعطي درهماً وضع خمسين حديثاً » !!

(٤) الباعث الحثيث ٩١ .

(٥) قارن بالتدريب ٩٩ .

(٦) لقط الدرر ٨٣ .

جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه . وكان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم [١] .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضع الخبر مشهوراً بالكذب ، رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي [٢] . قيل لمأمون ابن أحمد الهروي: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان ؟! فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس ، مرفوعاً : يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضرّ على أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة ، هو سراج أمتي !! [٣] وأغرب من ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال : كنت عند سعد بن طريف ، فجاء ابنه من الكتاب يبكي ، فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم . قال : لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين ! [٤] .

وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ، على عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، حين تنازع المسلمون شيعاً وأحزاباً ، وانقسموا سياسياً إلى جمهور وخوارج وشيعة ' « وركبوا — كما قال ابن

---

(١) التدريب ٩٩ .

(٢) شرح النخبة ٢٠ .

(٣) لسان الميزان ٥/٧-٨ وقارن بالتدريب ١٠٠ واللقط الدرر ٨٤ .

(٤) التدريب ١٠٠ . وسعد بن طريف هذا قال فيه ابن حبان : « كان يضع الحديث » وقال فيه يحيى بن معين : « لا يحل لأحد أن يروي عنه » أما راوي القصة عنه ، سيف بن عمر فقال فيه الحاكم : « اتهم بالزندقة ، وهو في الرواية ساقط (وقارن بالباعث الحثيث ٨٩) .

عباس — الصعب والذلول » من الإكثار من التحديث للأهواء : فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار ، واختلاق الأحاديث . ولقد دأب أصحاب الأهواء في مختلف العصور على الافتراء على رسول الله ﷺ ، حتى قال عبد الله بن يزيد المقرىء : « إنّ رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته ، فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه ، فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً [1] » ! « وقال حماد ابن سلمة : أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث [2] » .

ومن أصحاب الأهواء الفقهاء الذين يتصدون للدفاع عن مذاهبهم زوراً وبهتاناً ، فيشحنون كتبهم بالموضوعات ، سواء اختلقوها بأنفسهم أم اختلقها الوضاعون خدمة لهم وتأييداً لهواهم . وقد تبلغ بهم الجَراءة حدَّ الخلط بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ ، فيضعون في فيه عبارات أقيستهم التي وصلوا إليها باجتهادهم ، وغالباً مايكون هؤلاء الفقهاء من مدرسة الرأي التي تعنى بالقياس عناية خاصة . قال أبو العباس القرطبي [3] : « استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ ، كذا !! ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً !! »

---

(١) و (٢) التدريب ١٠٣ .

(٣) أبو العباس القرطبي هو صاحب كتاب « المفهم ، شرح صحيح مسلم » . وعبارته هذه عن فقهاء أهل الرأي نقلها عنه السخاوي في شرحه ألفية العراقي في مصطلح الحديث ، ص ١١١ .

وأدهى من ذلك وأمرّ ما يضعه بعض علماء السوء في كل جيل تقرباً إلى الطبقة الحاكمة، وكسباً للحظوة عندها: كما صنع غياث بن إبراهيم النخَعي الكوفي، فإنه دخل على أمير المؤمنين المهدي، وكان المهدي يحب الحمام ويلعب به، فإذا قدامه حمام، فقيل له: حدِّث أمير المؤمنين، فقال: حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح». فأمر له المهدي ببدرة، فلما قام قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ. ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه [1].

وأحياناً، يكون التعالم بين العامة سبباً في وضع الأحاديث، وذلك حين يظهر جاهل بزي العلماء، ويحرص على أنه يظل في أعين العامة عالماً يشار إليه بالبنان، فلا يستر جهله إلا كثرة وضعه للغرائب التي تخلب ألباب العامة في جميع الأجيال. روى ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي قال: «صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاصّ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب، وريشه من مرجان! وأخذ في قصته نحواً من عشرين ورقة! فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى ابن معين، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد، فقال له: حدثته بهذا!؟

---

(١) شرح النخبة ٢٠، والتدريب ١٠٣، والتوضيح ٢/٧٦. والحديث أصل في «السنن الأربعة». إلا أن أصحابها لم يذكروا «الجناح». انظر لقط الدرر ٨٢.

فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة . فلما فرغ من قصصه وأخذ المطيات،
ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده: تعال ،فجاء متوهماً لنوال، فقال
له يحيى: من حدّثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.
فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قطّ في
حديث رسول الله ﷺ . فقال : لم أزل أسمع أنّ يحيى بن معين أحمق ،
ما تحققت هذا إلا الساعة ! كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد حنبل غيركما ،
وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فوضع أحمد
كمه على وجهه ، وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزىء بهما » ! [1]

والقصاص المتعالمون أصفق الناس وجهاً ، وأشدهم وقاحة ، وهم يتخذون
ـ لترويج أحاديثهم المختلقة ـ أسانيد مشهورة يحفظونها كالببغاء ثم يضمونها
إلى كل حديث يفترونه كما فعل هذا القاصّ الوقح مع أحمد بن حنبل ويحيى بن
معين ، وكما فعل قاصّ آخر حكى عنه أبو حاتم البستي إقراره بجهله واختلاقه
في آن واحد . قال أبو حاتم : « دخلت مسجداً فقام بعد الصلاة شاب فقال :
« حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس » وذكر
حديثاً ، فلما فرغ دعوته فقلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال: لا . قلت : كيف
تروي عنه ولم تره ؟ فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أحفظ هذا
الاسناد ، فكلما سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد !! » [2] .

ومن الغريب حقاً أنّ بعض الزهاد والمتصوفين طوعت لهم أنفسهم وضع

---

(١) أحمد محمد شاكر ، شرح ألفية السيوطي في المصطلح (٨٧ – ٨٨) والباعث الحثيث ٩٣ ، ٩٤ . والتوضيح ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٢) الباعث الحثيث ٩٣ .

الأحاديث على رسول الله ﷺ ترغيباً للناس في صالح الأعمال ، كأن هذه الثروة التي لا يدرك البيان وصفها من أقواله عليه السلام ونوابغ حكمه وجوامع كلمه لم تكفهم ولم تشف صدورهم . واشتغال هؤلاء بالعبادة ، واشتهارهم بالزهد والعفة ، يحمل العامة على الاغترار بما يختلقونه ، فخطرهم من هذه الناحية أشد هولاً مما نتصور ولقد شوهوا بجهلهم وجه الاسلام ، وأدخلوا في تعاليمه ما ليس منه . قال يحيى القطان : « ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير » [1] .

ولو ذهبنا نستقصي ما افتراه الوضاعون ونسبوه إلى رسول الله ﷺ لما أمكننا إحصاؤه ؛ فالزنادقة وحدهم وضعوا ـ كما قال حماد بن زيد ـ أربعة عشر ألف حديث [2] ، وعبد الكريم بن أبي العوجاء [3] وضع وحده ـ باعترافه ـ أربعة آلاف حديث ، فإنه لما أخذ لتضرب عنقه في خلافة المهدي صاح قائلاً : « لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال وأحلّ الحرام ! »

---

(١) التوضيح ٧٨/٢ ولقد وجد المستشرق نولدكه في مثل هذه العبارة مادة صالحة للتعليق والتعقيب ، مع أنها تشير إلى دقة المقاييس النقدية عند رجال الحديث ، انظر : Geschichte des Corans , p XXII .

(٢) التدريب ١٠٣

(٣) وهو خال معن بن زائدة الشيباني الأمير المعروف . وقد ضرب عنقه محمد بن سليمان ابن علي أمير مكة . قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة عبد الكريم هذا : « زنديق مبين » . قارن بالتوضيح ٧٠/٢ . ومثله في الزندقة والافتراء محمد بن سعيد بن حسان الأسدي الشامي المصلوب فانه وضع كذلك أربعة آلاف حديث . ومن الأحاديث التي وضعها ما حكاه عنه الحاكم أبو عبد الله : أنه روى عن حميد عن أنس مرفوعاً : « أنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله » . قال الحاكم معقباً ومفسراً : وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الالحاد والزندقة والدعوة إلى التنبي» انظر التدريب ١٠٣ .

على أننا ـ نحمد الله ـ أن حفظ دينه من عبث العابثين ، وكلام نبيه من كذب الوضاعين بما قيض للأمة من علماء أمناء مخلصين مازوا الخبيث من الطيب ، وعرفونا أسباب الوضع ، وجرحوا الوضاعين ، وكشفوا معايبهم ، وألفوا الكتب في الموضوعات يجمعونها ، وأحياناً يحفظونها ، لكيلا يلتبس عليهم منها شيء .

وأشهر الكتب في بيان الأحاديث المختلقة كتاب « الموضوعات » لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧) أخذ أكثره من كتاب «الأباطيل» للجوزقاني ، وكان هذا الأخير يحكم بالوضع على كل حديث يخالف السنة النبوية فعلاً أو تركاً [١] ، فكان على ابن الجوزي وقد تأثر بمنهجه أن يقع في كثير من الأخطاء التي تشبه أخطاءه هو « أي الجوزقاني » ، وهكذا حكم ابن الجوزي بالوضع على بعض الصحاح والحسان . بل لقد حكم بوضع حديث في صحيح مسلم ، وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته ، في أيديهم مثل أذناب البقر » [١] ، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : « ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنها لغفلة شديدة منه » [٢] . ووجد ابن حجر في تعقبه لابن الجوزي أربعة وعشرين حديثاً من المسند أوردها هذا في كتابه على أنها موضوعات ، فرد عليه حكمه ودافع عن صاحب المسند الامام أحمد بن حنبل في

(١) الرسالة المستطرفة ١١٢ . وكان عليه أن يقيد السنة بالمتواترة :(التوضيح ٢/٩٦)
(٢) صحيح مسلم ، ٢ / ٣٥٥ .
(٣) ابن حجر العسقلاني (القول المسدد في الذب عن المسند) ص ٣١ .

كتابه : (القول المسدد في الذب عن المسند) واستطاع السيوطي في ذيله على هذا الكتاب أن يستخرج من موضوعات ابن الجوزي أربعة عشر حديثاً أخرى كتلك من المسند ونبه على عدم جواز وصفها بالوضع ، كما أنه ألف ذيلاً على الكتابين (القول المسدد وذيله عليه) سماه (القول الحسن في الذب عن السنن) استخرج فيه من موضوعات ابن الجوزي مئة وبضعة وعشرين حديثاً من جوامع السنن الأربعة (الترمذي ، وأبي داوود ، والنسائي ، وابن ماجه) وأشار كذلك إلى تسرع ابن الجوزي في حكمه عليها بالوضع . وأخيراً ، فإن السيوطي رأى أن يلخص كتاب ابن الجوزي ويتتبع أقوال الحفاظ الذين تعقبوا بعض أحاديثه ، فسمى تلخيصه « باللآلىء المصنوعة » وسمى إفراده للأحاديث المتعقبة « بذيل اللآلىء المصنوعة »[1].

وبنشاط العلماء في تعقب ابن الجوزي وانتقاد كتابه انتقاداً علمياً مجرداً ، أصبح الانتفاع بمصنفه (الموضوعات) ميسوراً ، ولا سيما للمشتغل بعلم الحديث الذي لا يفتأ يتابع أبحاثه برغبة واهتمام . وجدير بالذكر أن الضرر في كتاب ابن الجوزي ـ قبل تعقب العلماء له ـ لا يتمثل في إغفاله أشهر الموضوعات والوضاعين ، وإنما « فيه من الضرر ـ كما يقول ابن حجر ـ أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر بمستدرك الحاكم ، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً »[2].

ولا بد من التنبيه على أن بعض ما يسميه العلماء موضوعاً هو إلى المدرج

(١) قارن الباعث الحثيث ٨٧ بالتدريب ١٠١ .
(٢) التدريب ١٠٠ .

أقرب ، وبه أشبه : وذلك حين يحدث الشيخ مثلاً فيسوق إسناداً معيناً ، ثم يعرض له مايستوجب كلامه في غير سياق الحديث الذي يريد أن يرويه ، فيظن السامع أنّ كلامه العارض هو المتن الذي من أجله ساق الاسناد ، فيتحمله منه ، ويؤديه عنه . مثاله مارواه ابن ماجه عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » . قال الحاكم : « دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول : « حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المستملي ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، وقصد بذلك ثابتاً ، لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه متن ذلك الاسناد ، فكان يحدث به » . وقال ابن حبان : «إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم » ، فأدرجه ثابت في الخبر ، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك [1] .

مثل هذا الحديث يرى ابن حجر أنه مدرج ، فهو ضعيف ، وليس بموضوع ، ولكنّ أبا عمرو بن الصلاح يعتبره نوعاً من الموضوع على غير تعمّد ، وقد تابعه على ذلك النووي والسيوطي .

والواقع أنّ من العسير جداً الحكم بالوضع على حديث ما ، لأن التسرع في الوصف بالوضع كالتسرع في الوصف بالصحة إنما يصدر عن باحث متساهل يلقي الكلام على عواهنه أما ماينذرج تحت إحدى القواعد الخمس التي ذكرناها

(١) الباعث الحثيث ٨٤ نقلاً عن التدريب ١٠٤ .

فليس من التسرع في شيء الحكمُ بوضعه ، وإننا نـكرر مـع ابن الجوزي : «ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع » [١] .

وغني عن البيان بعد هذا كله أنه يحرم علينا أن نروي خبراً موضوعاً علمنا يقيناً بوضعه إلا مع التنبيه على أنه مختلق مصنوع ، لقوله عليه السلام : « من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الـكاذبين » [٢] وإنمـا نتشدد في هذا لـكيلا يظنّ أحد أنه منسوب إلى رسول الله ﷺ ، أما روايته للتمثيل على الموضوع فلا ضير فيها ، لأن الغرض منها حينئذ التفهيم والتعليم .

---

(١) ينقل هذا عن ابن الجوزي السيوطي في كتابه (التدريب ١٠٠) .

(٢) رواه مسلم من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة : (التوضيح ٧١/٢) وقوله (يرى) فيه روايتان (بضم الياء وفتحها). وقوله «الكاذبين» فيه روايتان أيضاً : بكسر الباء وبفتحها .

الفصل السابع

الحديث بين الشكل والمضمون

إن نظرة عجلى يلقيها الباحث المنصف على فهرس الموضوعات التفصيلي لهذا الكتاب لتقنعه بأن المكان الذي ينبغي أن يتبوأه مصطلح الحديث في تاريخ العلوم يعلو كل مكان سمت إليه فلسفة المصطلحات في مختلف العصور . فاذا انتقل الباحث من نظرة عجلى في الفهرس إلى نظرة عميقة في بعض مايستهويه من موضوعات الكتاب ، آنس في الجانب التاريخي منه والجوانب التحليلية لمصطلحاته مادة غنية من النقد العلمي الدقيق الذي بناه المحدثون على تمحيص الحقائق لا على تنميق الظواهر : فالمضمون هو الذي يعني هؤلاء النَّقَدة المَهَرة، أما الشكل فلا قيمة له عندهم إلا بمقدار مايعين على تحقيق ذلك المضمون .

وفي مواطن مختلفة ، وعصور متباينة ، احتدمت خصومات ثقال طوال حول الشكل والمضمون ، أو اللفظ والمحتوى ، أو المعنى والمبنى ... خصومات تناولت الشعر والأدب ، وانزلقت إلى العلم والفلسفة ، وما فتىء خطرها يمتد إلى كل فن وإلى كل حقيقة في هذا الكون حتى اقتحم عالم الدين، وتعدى حدود الغيب ، ففرق في كل دين بين حقائقه المسلمة ، وأصوله المؤصلة ، وقواعده

المرسومة ، وبين الوثائق التاريخية التي نقلت هذه الحقائق والأصول والقواعد واللغة المعبرة عن تلك الوثائق ، والمنطق الذي يوجه هاتيك اللغة ...

هذا كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يدرس اليوم بأقلام المستشرقين ومقلديهم من ناشئتنا أحياناً وقادة الفكر فينا أحياناً أخرى كما يدرس أي كتاب وضعي لا صلة له بالسماء ، فتُحشد له الأحكام صريحة عارية ، وتلقى عليه الأضواء كشافة ساطعة ، وتُخضَع مباحثه كلها الطرائق الدراسة العلمية الموضوعية التي يريدها العقل الغربي أو « المستغرب » شكاكة مرتابة ، أو قل مترددة حيرى .

على هذا الأساس غير الفطري ، وبهذا المنطق غير الوجداني ، وفي نطاق هذا البحث غير الانساني الأصيل ، درس الدارسون القرآن الكريم ، وودوا لو يلمسون حقائقه بأيديهم ، ويتتبعون تنزّلاته بأبصارهم ، ويتعقبونه في مكيه ومدنيه ، وناسخه ومنسوخه ، وجمعه وترتيبه ، وتأويله وتفسيره . ولقد حفظه الذي أنزله من عبث أولئك العابثين ، مصداقاً لقوله : « إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

فان يكُ هذا شأن القرآن ، كتاب الله ، فلا عجب أن تخلُص هذه الدراسة النقدية العلمية إلى الحديث النبوي ، تماري في أصوله وطرق نقله وحفظه وتدوينه ، ومصطلحات علومه وفنونه ، وتشكك في صحته مثلما شككت زمناً غير قليل في صحة الشعر الجاهلي . ولاريب أن السلاح الثقيل لا يفله إلا السلاح الثقيل ، وأن الشبهات التي يثيرها العدو العليم أو الصديق الجهول لا تعالج

بالصراخ والعويل ، فما يدفع الباطلَ إلا الحق ولا يدفع الشبهاتِ الحوالك إلا حجج واضحة « ليلها كنهارها ، لا يضل فيها إلا هالك » !

وكما عرضنا في كتابنا « مباحث في علوم القرآن » [1] شبهات القوم وطوينا في غضونها ردنا عليها ، أو ردها على نفسها ـ لوهنها وتهافتها ـ عرضنا في علوم الحديث » أهم الشبهات ، وأتبعناها تحليلاً دقيقاً (ماوسعنا الأمر) لحقائق هذه العلوم كما بسطها علماؤنا الأتقياء الأبرار ، فلم نر حاجة ـ وقد اتضح هذا كله ـ إلى عقد فصل مستقل لبحث المشكلة الأساسية التي تشغل بال المستشرقين ومقلديهم في ديارنا ، ألا وهي مشكلة اللفظ والمحتوى ، أو الشكل والمضمون في الحديث ومصطلحه ، بل أرسلنا بحثنا على سجيته ، وأجريناه إلى غايته، وجئنا هنا نتحدث في « الخاتمة » متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا يقوم على الشكل ، ويهمل المضمون ، أو كما يقولون : يعنى بالأسانيد ولا يبالي بالمتون ، وأقبلنا عليهم وعلى المخدوعين بهم نؤكد أن ما استقيناه من كتب علمائنا في المصطلح (وكدنا والحمد لله لا نغفل واحداً من أمهاتها مطبوعة ومخطوطة) لا يجوز أن يقال فيه أبداً إنه عُني بالشكل ، فما اتجهت عنايته إلا إلى المضمون .

ومع أن النظرة المعمنة في غضون كتابنا هذا كافية لاقناع الباحث المنصف بهذه الحقيقة البديهية ، نؤثر في هذه الخاتمة أن نردد لمن ألقى السمع وهو شهيد أصداءً حلوة لطائفة من أقوال المحدثين ، ونخطط له مرة أخرى بعض مقاييسهم

---

(١) طبع هذا الكتاب في مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٧ ثم طبع الطبعة الثانية سنة ١٣٨١ .

النقدية الموضوعية ، ولن نفتش بعيداً عن هذه الأقوال والمقاييس فهي بين أيدينا في الصفحات التي يطويها هذا الكتاب بين دفتيه ، حتى ليكون حسبنا أن نشير إلى هاتيك الصفحات ، ولتنطقن بعدُ بحقائق لا يجحدها إلا مكابر عنيد !

لقد اعتقد المحدثون أن دراستهم لمتن الحديث وعنايتهم بحفظ كتب الرواية ليستا شيئاً ذا بال إن لم تقترنا بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله ، ورأيناهم في علم الحديث درايةً يبحثون عن أحوال الراوي والمروي ، وما كانوا يقصدون بالراوي إلا حلقة في سلسلة السند ، ولا بالمروي إلا متن الحديث . فعلم مصطلح الحديث ـ بطبيعة تعريفه ـ لا يقتصر على مباحث الاسناد ، بل يجاوزها إلى المسائل المتعلقة بالمتن أيضاً . وقد يبدو للباحث ـ إذا وقف عند الظاهر وحده ـ أن نقاد الحديث عنوا بالاسناد أكثر من المتن ، ولكن هذا وهم بعيد ما أسرع تبدده لدى البحث العميق ، والنظر الدقيق .

إن مباحثهم تدور حول الاسناد والمتن من حيث القبول والرد ، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن ، وفي حالة الرد يدرسون الضعيف والموضوع. ونكاد نلمح في جميع مصطلحاتهم تقسيماً ثنائياً مؤلفاً من السند والمتن ، وأهم ما في هذا الشأن أن المتن يذكر في تقسيمهم كالسند ، وإليك البيان والتفصيل :

في بحثي الصحيح والحسن قضية مشتركة خلاصتها أن الصحة قد تتناول السند والمتن معاً ، أو السند دون المتن ، أو المتن دون السند ، ومثلها الحسن في ذلك ، فلا يحكم بصحة حديث ولا حسنه إطلاقاً بل يبين نوع صحته أو حسنه

هل وقع في الاسناد أو المتن ، فما كل ما صح سنداً صح متناً .

وحين يكون الصحيح متواتراً لا ينظر فيه إلى إسناده من حيث تعدد رواته واشتراك الجمع فيه، بل ينظر إلى متنه بحيث يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في مثله ، لأن الكذب لا يؤمن تواطؤ الجمع عليه فيما يخالف الحس أو العقل . والمتواتر ، فوق ذلك ، ليس من مباحث الاسناد .

والحسن لذاته حين يرقى إلى درجة الصحيح لغيره لا ينظر فيه إلى كثرة طرقه وأسانيده فقط ، بل يلاحظ فيه ــ منذ الخطوة الأولى ــ أنه كالصحيح لذاته في تجرده من كل شذوذ وعلة ، وفي الشذوذ تفرد ومخالفة كثيراً ما يكونان في المتن ، لذلك قالوا : « لا يجيئك بالحديث الشاذ إلا الرجل الشاذ » ، ولذلك أيضاً كرهوا رواية المناكير . وفي العلة ضرب من النقد الذاتي يتناول المتون بالتضعيف من خلال توهين الرواة المدرك بنوع من الالهام والتعمق في الفهم ، لا بحفظ الأسماء والأسانيد .

وفي أكثر أنواع الضعيف تتضح هذه الثنائية ، يستوي فيها ما كان خالصاً للضعف وما كان مشتركاً بين الصحيح والحسن والضعيف . فمرسل الصحابة مقبول رغم انقطاع السند ، لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يعقل أن يكون مخترعاً ، فاذا كان هؤلاء الصحابة ممن يتلقون الاسرائيليات تشدد العلماء ، لأن متونهم قد تخالف متون الأحاديث النبوية ... ومن هنا تحفظ النقاد في تفسير الصحابة ، فلم يطلقوا القول بأن له حكم المرفوع، مخافة تأثر بعضهم بمسلمة أهل الكتاب . ونفى بعضهم أن يكون هنالك شيء يسمى مرسل الصحابة ،

وعدوا مراسيل بعضهم تدليساً ، وقالوا صراحة : « ما أقل من سلم من التدليس ! »[1] .

ومع اعترافهم بأن التعليل أكثر ما يتطرق إلى الاسناد لم ينفوا تعليل المتن ، فقالوا : لا يطلق الحكم بصحة حديث ما لجواز أن يكون فيه علة في متنه. ومع أن الاضطراب أكثر مايقع في الاسناد ، لم يفت النقاد أن ينبهوا على وقوعه في المتن أيضاً ، وجاؤوا على ذلك بشواهد .

وقسموا المقلوب إلى قسمين : مقلوب متناً ومقلوب إسناداً .

وتشددهم في أداء الحديث باللفظ أكثر ما يتجه إلى المتون ، حتى لا يكذب الناس على رسول الله ﷺ ، ولا سيما إذا لحن الراوي زاعماً أن خطأه من لفظ الرسول فقد عدوه متعمداً للكذب ، جديراً أن يتبوأ مقعده من النار .

وبعض مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف إنما ينظر فيها إلى حال المتن كالمرفوع مثلاً ، فان للمرفوع إلى النبي ﷺ نوراً كنور النهار يعرفه الذوق السليم ، فلا يخفى على أحد شيء مما يحمل عليه أو يوضع في

(١) ومع أن التدليس أخو الكذب ، كما نقلنا عن العلماء ص ١٧١ ، فإنهما ليسا مترادفين على معنى واحد ، والمدلس على كل حال ليس هو الموضوع . فالكذب في التدليس ضرب من الخداع ، والكذب في الوضع لون من الاختلاق . وقد لاحظ هذا الاختلاف بين الاصطلاحين كل من المستشرقين فرنكل وابن الورد . انظر :

Frankel , Die aramaischen Fremdworter im Arabischen 188 ; Ahlwardt , Verzeichniss der Landbergschen Sammlung arab . Handschriften de la Biblioth. royale de Berlin, nº 149 .

وجولدزيهر يعرف هذا جيداً ، ولكنه يتعمد الخلط بين الاصطلاحين ايهول في شأن الوضع والوضاعين .

فيه لأن للموضوع المختلق ظلمة كظلمة الليل ، تنكره البصيرة النيرة [1] .

وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يتناول المتون بالدرجة الأولى ، وإن كانت له صور في الأسانيد ، كالمدرج مثلاً ، فان مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة إلى المتن ، وكالمصحَّف أيضاً فانه أكثر ما يقع في المتون ، وكالمسلسل بعد هذا كله فإن أشد شيء إثارةً للريبة فيه تماثلُ العبارات في متونه ، وإن كانت صورته الظاهرية ترتد إلى هذا التماثل على ألسنة الرواة ، أو بعبارة أخرى إلى سلسلة الاسناد ، ولذلك يقولون : هذا باطل متناً وتسلسلاً ، كأنَّ سرَّ بطلانه ليس مجرد تسلسله إطلاقاً بل تسلسل متنه بهذا الشكل النادر الفريد !

ومصطلحا الفرد والغريب يخيل إلى الباحث أنهما ليسا أكثر من بحثين خالصين للاسناد ، يجمعهما رابط مشترك هو التفرد كما رأينا ، ولكن النظرة الفاحصة المدققة ترى القضية ألصق بالمتن منها بالسند ، فكما أنكروا رواية الشواذ والمناكير أنكروا الولوع بالأفراد والغرائب ، وفروا من حسن هذه الغرائب لمخالفتها متون الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة .

أما هذه الروايات الثلاث الأخيرة فلم تكن غاية النقاد من مباحثها سوى تقوية الأحاديث الأفراد والغرائب بمتون تشهد لها وتتابعها ، وليس تقويتها

---

(١) وتمييز المرفوع إلى النبي من الموضوع عليه المنسوب إليه يسير جداً حتى في اختلاق المواعظ ترغيباً في الخير ودعوة إلى الفضيلة . وقد وفق الاستاذ أحمد خان بهادر في تصوير هذا الاستعداد الفطري للتمييز بين ما رفع إلى النبي وما نسب إليه . انظر بحثه بالانكليزية في قاموس الاسلام «مادة حديث» :

Ahmed Khân Bahâdur, Essay on Mohammedan Tradition, in Huges, Dictionary of Islam, 642 a.

بأسانيد متعددة ورجال كثيرين ، فكانت مقاييسهم فيها قيمية ، لا كمية عددية ،فلا بدع إذا كانت الشهرة نسبية ،ولا غرو إذا اشتهرت متون أحاديث عند الفقهاء ، وعليها طابعهم ، واشتهرت متون عند العامة وعليها ألفاظهم ، وعند الصوفية ، وبدت موضوعة غالباً لتأييد أهوائهم .

ولعلنا ـ على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون ـ نفهم تشدد القوم في الأصول أكثر من تشددهم في المتابعات والشواهد ، فالأصول ينبغي لها من الثقة بمتونها أكثر مما ينبغي للفروع المقوية للفظها أو المعززة لمعناها ، ونفهم أيضاً سر رفضهم متروك الحديث عند الاعتبار،لأن من صفات المتروك عدم الضبط، فحفظ المتون لا يواتيه مهما يبذل من الجهد فيه ، فكان أن فرقوا بين صالح للاعتبار وغير صالح.وإذا تذكرنا أن الشاهد عندهم على قسمين: لفظي ومعنوي ، وأن اللفظي يتناول متن الحديث نصاً ، وأن المعنوي يرد إليه لأنه تقوية للمتن نفسه بما يقارب لفظه،وأضفنا إلى ذلك أن في المتابعة أيضاً مقاربة للفظ،أدركنا ما للمتن من قيمة في جميع هذه المصطلحات .

ونحن إلى هذا الحد ليس وراءنا دافع يسوقنا إلى أن نرد للمتن كل مبحث يتعلق بالاسناد ، فلقد أسلفنا أن الثنائية المؤلفة من المتن والاسناد ، بهذا القيد الثنائي ، هي التي كانت تسود جميع مسائل هذا الفن ، ولا نريد أبداً أن نقلل من شأن الاسناد ، فنحن لا نشك ولا نحسب منصفاً يشك في أن التشدد في الأسانيد ليس عيباً جساماً يلام عليه علماؤنا الأخيار ، مادام لا يقصد لذاته ، بل للغاية التي أنشؤوا دراسته من أجلها : ألا وهي تمييز الصحيح من الموضوع وترتيب الأحاديث على درجات متفاوتة ليتمكن العلماء من الاستفادة منها في

التشريع الديني والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والسياسي ، وهي غاية إنسانية نبيلة رافقت العلوم الاسلامية في جميع ألوانها ومختلف أطوارها ، فلا يغض من قيمتها انفراد أمتنا بها ، بل هي خصيصة لنا ومزية باهينا وسنباهي بها العالمين أبد الدهر .

على أننا لن نرتكب الحماقة التي لايزال المستشرقون وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم «الغزير» يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي ، إذ يفصلون بين السند والمتن مثلما يفصل بين خصمين لا يلتقيان ، أو ضرتين لاتجتمعان [1] : فمقاييس المحدثين في السند لاتنفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم ، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح ، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لايخالف الحس أن يرد عن طريق سند صحيح ، وإذن ، فكل أبحاث النقاد في رجال الاسناد ، وفي شروط الرواة ، إنما تؤدي بكل بساطة إلى النتيجة التي لامفر منها : وهي نقد متون الأحاديث ، لمعرفة درجتها من الصحة والحسن والضعف .

وليت القارىء الكريم يعود مرة أخرى إلى مبحث « شروط الراوي » ، ويقرؤه بتدبر وتعمق ، ليرى رأي العين أن تشدد النقاد في شروط الراوي ليس

---

(١) كما فعل شبرنجر في مقاله في « المجلة الاجتماعية الألمانية الشرقية » عن الحديث عند العرب وإن كان قد حاول أن يهدىء من غلوائه بزعمه أن التشدد في الأسانيد لم يكن يعني المحدثين حقيقة إلا إذا تعلق بالحلال والحرام . انظر :

Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, X, p. 16. Uber das Traditionswesen bei den Arabern.

وقد بينا فساد هذا الرأي حين عرضنا لقول الامام أحمد « إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » فراجع هذا مرة أخرى ص ٢١١ .

إلا وسيلة لتزكية الخبر المروي ، ولقد استوجب هذا التشدد أن تقاس تلك الشروط بمقاييس إنسانية مشتركة ، تصلح لأن تأخذ بها كل أمة في القديم والحديث ، لأنها صادرة في أغلب صورها عن منهج موضوعي يتعالى عن الأشخاص ، وعن كل ماتفرضه قدسية بعض الأشخاص من التملق والنفاق .

لاقيمة للألقاب في هذا المنهج ، فالمقياس نسبي لاضير معه أن يُرمى بعض الصحابة بالتدليس، ولا ضير أن يعزى التصحيف إلى العلماء الأعلام ، كالامام مالك ، ولا بأس أن يفضل الاسناد النازل عن الثقات على الاسناد العالي عن غير الثقات ، ولا خير في التحديث عن الأحياء ، فالمعاصرة حجاب ، ولا مانع من وجود أحاديث فيها مقال في كل من الصحيحين [1] ، وأحاديث ضعيفة في مسند أحمد [2] ، بل لامانع أن يقوم الجدل بصورة عامة حول الحديث الآحادي هل يفيد الظن رغم صحته ورغم جميع الشروط التي روعيت لدى تصحيحه ،ورغم ابتناء جلّ التشريع الاسلامى عليه .

ومقياس المحدثين زماني مكاني ، أو تاريخي جغرافي ، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه،وجعلوا من أمارات الوضع مخالفة الحقائق التاريخية بوجه عام [3] ،

---

(١) فقد وجدوا في أحاديث البخاري (١١٠) انتقدوها عليه خرّج منها مسلم (٣٢) حديثاً ، وانفرد البخاري منها بثمان وسبعين . وليست عللها كلها قادحة كمالاحظ ابن حجر .

(٢) ولذلك هب الكثيرون يدافعون عن المسند كما رأينا ص ٢٧٢ .

(٣) كحديث وضع الجزية عن أهل خيبر فهذا كذب من عدة وجوه ، أهمها أن فيه =

وعدوا من صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي وإن تساويا في العدد ، وتقدم السماع ، ونبهوا على أن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا ، وعلى أن حد السماع خضع لاعتبارات إقليمية ، وعلى أن أكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة ، ولاحظوا أثر المذاهب التي كان لها في بعض العصور والبيئات أنصار متحمسون ، فكثيراً مايكون ذلك سبباً في الحكم بالوضع على مثل هذه الأحاديث ، ورأوا إلحاق تدليس البلاد بتدليس الشيوخ ، لأن فيه ادعاء رؤية أماكن لم يتح للراوي مشاهدتها .

ومقياس المحدثين نفسي اجتماعي ، فحديث الهريسة موضوع ، وضعه محمد ابن الحجاج اللخمي وكان صاحب هريسة[1] ومثله حديث « معلمو صبيانكم شراركم ... » فقد وضعه سعد بن طريف لما ضربوا ابنه . وحديث دخوله عليه السلام حماماً بالجحفة موضوع باتفاق الحفاظ[2] لأنه لم يكن على زمانه صلوات الله عليه حمامات .

= شهادة سعد بن معاذ ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق ، وفيه كتابة معاوية بن أبي سفيان ، وهو إنما أسلم زمن الفتح . والجزية إنما نزلت بعد عام تبوك ، وفيه أنه عليه السلام وضع عنهم الكلف والسخر ولم يكن في زمان النبي كلف ولا سخر ولا مكوس. قارن «باللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع ، للقاوقجي » .

ومن أجود ما كتب في هذا الباب رسالة الدكتور مصطفى السباعي « السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي » ، وهي الرسالة التي تقدم بها لنيل شهادة العالمية من درجة أستاذ في الأزهر. وقد تفضل الزميل الكريم بإطلاعي على رسالته هذه قبل أن تطبع ، وكنت في طبعتي الأولى لكتابي هذا قد أشرت في هذا الموضع إلى عدم تمكني من قراءة رسالة الدكتور السباعي إلا والملازم الأخيرة من كتابي ماثلة للطبع ، وذكرت أن الأستاذ وعد بطبع رسالته . وقد طبعت فعلاً وأتيح لي الاطلاع عليها والافادة منها .

(١) انظر تذكرة الموضوعات للفتني ٥ ، ١٤ .

(٢) اللؤلؤ المرصوع ٣٥ .

والدقة واضحة في هذه المقاييس ، فمن كذب مرة واحدة لا يقبل حديثه ، ولا يؤخذ الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ، وأذن المحدثين مرهفة لا يفوتها التصحيف ولو كان تصحيف سمع لا تصحيف نظر مثل أ كيل و بكير. والتحفظ في الجرح أشد منه في التعديل، لان المقاييس — على نزعتها الانسانية السمحة — يجب أن تحجز الناس عن الكذب على رسول الله ﷺ ، فلا بد من الشدة مع الجميع حتى يؤمن الخطأ والعثار .

أما المتون فكل ما ذكروه في علامات الوضع يتعلق بها ويدور عليها: فاللحن والركة ، ومخالفة العقل أو الحس ، والمجازفة بالوعد والوعيد، ومزج الكلام البليغ الفطري بعبارات معقدة من عبارات الأصوليين أو المتكلمين [1]، واختلاق الأحاديث تقرباً إلى الطبقة الحاكمة ، كلها مباحث تتعلق بالمتن المروي من حيث إدخال أشياء عليه لا تليق بالنبي . ومن ذلك إدراج بعض العبارات التي يستحيل صدورها عن رسول الله ﷺ ، كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة ، ومنه الاعتقاد بأن قلب الحديث عمداً من الكذب ، والاعتقاد بأن بقاء التعارض بين حديثين مستحيل ، فاما أن يحملا على نسخ أحدهما للآخر أو تفصيله أو تخصيصه .

إن كل هذا يشير إلى نتيجة واحدة لا مراء فيها : هي أنه إذا كان لا بد من الاختيار بين السند والمتن أيهما تدور عليه مباحث المحدثين ، فانه المتن بلا

(١) ذكر في (شرح الديباج المذهب ٥٣) ان من الموضوع ما أورده الأصوليون من قوله صلى الله عليه وسلم : «إذا رُوي الحديث عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى ، فإن وافقه فاقبلوه ، وإن خالفه فردوه» . قال الخطابي : «وضعه الزنادقة » . وعلى ذلك فقس ...

نزاع ، وما السند إلا وسيلة إلى الأقوال والمتون .

وإذا انضم إلى هذا كله ورع الرواة في مختلف العصور ، وركوبهم المشاق في طلب الرحلة والأحاديث ، وشعورهم بقيمة المروي ، وبأن هذا الأمر دين ، أمكننا أن نقول : إن هذا المصطلح على نحو ماعرفه المحدثون ليس له في الدقة مثيل في التاريخ (٢) .

فكيف يبيح المستشرقون لأنفسهم بعد أن تجشموا عناء قراءة مارأينا من المخطوطات والمدونات والصحف أن يزعموا أن لاطريق لصحة المتن سوى الاسناد ، وأن العرب لم يعنوا إلا بهذا الاسناد ؟ وكيف يجرؤ أكابرهم على المغالطة إلى هذا الحد فيصنفوا الكتب ويكتبوا الأبحاث لمجرد الطعن في الحديث ورجاله (١) ، والنيل من نصوصه ومتونه (٢) ؟!

وإذا انضم مرة أخرى إلى هذا كله ماحققناه من وجود وثائق تاريخية تثبت كتابة الأحاديث في حياة النبي ﷺ وتهدم مابناه المستشرقون وأعوانهم من أحلام وآمال ، وتصور طرق المحدثين ومناهجهم في التربية والتعليم ، وتشددهم في الألفاظ التي يفرقون بها بين صور التحمل والأداء ، رأينا أن كل

---

(١) ولقد اعترف المستشرق جولدزيهر بذلك ، ولكنه أبى أن يجعل الدقة فيه شاملة للمتن والسند معاً . انظر: Etudes sur la Trad . Islamique, p. 6.

(٢) كطعن جولدزيهر في الصحابي أبي هريرة : انظر :
Zâhiriten , 78—79
وعنه أخذ أحمد أمين رحمه الله وغفر له فخاض في ما لم تحمد عقباه عقباه .
Edw. E. Salisburg, « Contributions from. original sources to our Knowledge of the Science of Muslim Tradition » . in the Journal of the American oriental Society , Vll, (1862) 60-142

ثناء على عمل المحدثين ومصطلحاتهم الدقيقة لايفي شيئاً مما لهم على ثقافتنا من يد ، وعلى الحضارة الانسانية من فضل ، وأيقنا أن دراسة مصطلح الحديث تدعيم لمناهجنا الأصيلة في نشر الثقافة وهي مناهج لم يعرفها العالم مطبقة إلا مرةً واحدة في عصورنا الذهبية ، ولا يمكن أن يطبقها غيرنا ، لأنها انبثقت من تفكيرنا القادر على التجريد ، ومن ثقافتنا الواسعة الشاملة ، ومن روح ماضينا المجيد .

وبعد ... فان المستشرقين قوم يتقنون الحرب وأساليب الهجوم، ويتفوقون في إلقاء الشبهات وبث السموم ، ونحن قوم لانتقن إلا مانعلم ، ولا نعلم إلا مانعتقد ، ولا يعنينا أن نحارب الناس ونجاولهم ونصاولهم حيث لاضرورة لحرب ولا دافع لجيال أو صيال ، بل يعنينا أن يرى الناس الحق كما نراه بعيون ليس عليها غشاوة ، وقلوب ليس فيها مرض ...

وإلى شبابنا العربي المثقف نوجه هذه الكلمات ، فهلا ينصتون ؟! وهلا يوقنون ؟

* * *

جريدة المراجع (1)

على حروف المعجم

١ ــ باللغة العربية

الابريز (للسيد أحمد المبارك) طبع حجر ١٢٧٨ هـ .

الإحكام في أصول الأحكام (لابن حزم) بتحقيق أحمد محمد شاكر . ط . الخانجي بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .

أحكام القرآن (لابن العربي) مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٣١ هـ .

* اختصار علوم الحديث (لابن كثير) وبهامشه شرحه المسمى « الباعث الحثيث » لأحمد محمد شاكر ، القاهرة ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م ط . ثانية .

الاستيعاب في أسماء الأصحاب (لابن عبد البر) هامش الاصابة لابن حجر ط . مصطفى محمد بالقاهرة . ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .

أسد الغابة في معرفة الصحابة (لابن الأثير) القاهرة ١٢٨٦ هـ في ٥ مجلدات .

الاصابة في تمييز الصحابة (لابن حجر) بهامشه (الاستيعاب لابن عبد البر) ط . مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي) القاهرة ، الطباعة المنيرية ١٣٤٦ هـ . الطبعة الأولى .

---

(1) لم نسرد هنا إلا الكتب التي رجعنا إليها ولو مرة واحدة . ورمزنا بـ (*) قبل عنوان الكتاب إلى ما كثر رجوعنا إليه من المصادر .

إغاثة اللهفان لابن القيم ، ط . الميمنية بالقاهرة .
الأغاني (لأبي الفرج الاصفهاني) ط . بولاق ١٢٨٥ ، ٢٠ مجلداً .
* ألفية السيوطي في مصطلح الحديث (بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد) ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، وإليها رجعنا غالباً (ورجعنا أيضاً إلى شرح شاكر لهذه الألفية ط . القاهرة ١٣٥٣) .
* الالماع في أصول السماع (للقاضي عياض) **مخطوطة الظاهرية** ، حديث ٤٠٦ .
الأموال (لأبي عبيد ، القاسم بن سلام) القاهرة ١٣٥٣ .
* الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث) تأليف أحمد محمد شاكر ، ط . ثانية ، القاهرة ١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م .
* تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي) ط . الخانجي بالقاهرة ١٣٤٩هـ-١٩٣١م .
التاريخ الصغير (للامام البخاري) ط . الهند ١٣٢٥ .
تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) ط . دي غويه ١٨٧٩-١٩٠١م ، ليدن
تاريخ الكامل (لابن الاثير) = انظر الكامل .
التاريخ الكبير (للامام البخاري) ط . حيدر آباد ١٣٦٠ — ١٣٦١ هـ .
* تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، مصر ١٣٢٦ هـ .
* التدريب = تدريب الراوي شرح « تقريب » النواوي (للسيوطي) ط . مصر ١٣٠٧ .
* تذكرة الحفاظ (لشمس الدين الذهبي) ط . ٣ (١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥م ، حيدر آباد) . (وانظر أيضاً ط ١٣٣٤ ، وقد استعملناها خاصة من أول الكتاب حتى ص ٤٩) .
* تذكرة الموضوعات للفتني (محمد بن طاهر بن علي الهندي) ، وفي ذيلها (قانون الموضوعات والضعفاء) للعلامة المذكور . الطباعة المنيرية بالقاهرة .
التصحيف والتحريف ، وشرح ما يقع فيه (لأبي أحمد العسكري) طبعة ناقصة (نصف الكتاب) القاهرة ١٣٢٦ .

تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) القاهرة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م ٣٠ جزءاً في ١٠ مجلدات .

تفسير ابن كثير ، طبعة المنار .

تقريب التهذيب (لابن حجر) طبع حجر بدهلي ١٣٢٠ هـ .

* تقييد العلم (للخطيب البغدادي) بتحقيق الدكتور يوسف العش ، دمشق ١٩٤٩ م

* التهذيب = تهذيب التهذيب (لابن حجر) حيدر آباد ١٣٢٧ هـ .

* التوضيح = توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، جزءان ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦ هـ .

* جامع بيان العلم (لابن عبد البر) القاهرة ، إدارة الطباعة المنيرية ، بلا تاريخ .

* جامع الترمذي = انظر سنن الترمذي .

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (للخطيب البغدادي) **مخطوطة البلدية بالاسكندرية** (برقم ٣٧١١ ج) . وقد رجعنا إلى النسخة المصورة عن هذه المخطوطة التي تفضل باعارتنا إياها الدكتور يوسف العش .

الجرح والتعديل (لابن أبي حاتم) طبع منه الجزء الثالث في مجلدين بحيدر آباد ١٣٦٠ هـ .

جمع الجوامع (للسيوطي) **مخطوطة الظاهرية** ، حديث ١٩٦ ، والموجود منه الجزء ٣ .

* حاشية لقط الدرر ، بشرح متن نخبة الفكر (لعبد الله بن حسين خاطر السمين العدوي) ط ١ مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

حجة الله البالغة (لولي الله الدهلوي) القاهرة ، المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ .

* الحفاظ = انظر تذكرة الحفاظ للذهبي .

خصائص المسند (لأبي موسى المديني) في مقدمة طبعة أحمد محمد شاكر لمسند أحمد ج ١/ص ١٩ - ٢٧ = انظر مسند أحمد .

خطط المقريزي ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ .

* ذم الكلام (للهروي) **مخطوطة الظاهرية** ، حديث ٢٣٧ .

* الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (لمحمد بن جعفر الكتاني) ط ١/ ١٣٣٢ ﻫ . (عنيت بنشرها مكتبة عرفة بدمشق وطبعت في بيروت) .

* رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين (للنووي) بتعليق رضوان محمد رضوان ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ط ٣ بدون تاريخ .

* سنن الترمذي ، طبعة بولاق ١٢٩٢ (وانظر هذه السنن بشرح أحمد محمد شاكر ، صدر منه جزءان فقط ، ط . الحلبي سنة ١٣٥٦ ﻫ .)

* سنن الدارمي ، دمشق ١٣٤٩ ﻫ .

* سنن أبي داوود، ط ٢ (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٣٩ ﻫ .) ٤ أجزاء

* سنن ابن ماجه (بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ١٣٧٣ ﻫ .

* سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي) المطبعة المصرية بالأزهر .

السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث (لمحمد زبير الصديقي) حيدر آباد ١٣٥٨ ﻫ .

* شذرات الذهب (لابن العماد الحنبلي) ط . القدمي ١٣٥٠ ﻫ . وما بعدها .

شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث (لمنلاحنفي) بتصحيح علي محفوظ ، ط . صبيح بالقاهرة .

* شرح العراقي على علوم الحديث = انظر علوم الحديث لابن الصلاح .

* شرح النخبة = شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (لابن حجر) القاهرة ١٣٥٢ ﻫ - ١٩٣٤ م .

* صحيح البخاري ، الطبعة السلطانية ببولاق ١٣١٣ ﻫ .

* صحيح مسلم ، دار الطباعة العامرة ١٣٢٩ - ١٣٣٢ ﻫ . وانظر أيضاً هذا الصحيح بشرح النووي ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

* صحيفة همام بن منبه (بتحقيق الدكتور محمد حميد الله) ط ٢ من مطبوعات

المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ ﻫ - ١٩٥٣ م .

ضحى الاسلام (لأحمد أمين) ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٦ م .

* طبقات الحفاظ = انظر الحفاظ للذهبي .

طبقات الحنابلة (لابن أبي يعلى) مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٥٠ ﻫ (صححها وعلق عليها أحمد عبيد) .

طبقات الزبيدي = طبقات النحويين واللغويين .

* طبقات ابن سعد = انظر الطبقات الكبرى .

طبقات الشافعية الكبرى (لابن السبكي) القاهرة ، طبعة الحسينية ١٣٢٤ ﻫ .

* الطبقات الكبرى (لابن سعد) ليدن ١٩٢٥ - ١٥ مجلداً .

عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن (للاستاذ عبدالصمد صارم) بالهندية . ط . دلهي ١٣٥٩ .

* علل الحديث (للامام أحمد بن حنبل) **مخطوطة الظاهرية** ، مجموع ٤٠ .

* علوم الحديث (لأبي عمرو بن الصلاح) بشرح العراقي ، المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠ ﻫ - ١٩٣١ م .

* فتح الباري (شرح ابن حجر على صحيح البخاري) بولاق ١٣٠١ ﻫ .

فتح المغيث (شرح السخاوي على ألفية العراقي في مصطلح الحديث)طبع حجر بدلهي .

الفهرست (لابن النديم) ط . فلوجل Fülgel ، ليبسيك ١٨٧١ - ١٨٧٢ جزءان في مجلد واحد .

* قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (لعلامة الشام السيد جمال الدين القاسمي) مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣ ﻫ - ١٩٢٥ م .

* القول المسدد في الذب عن المسند (لابن حجر) ط . حيدر آباد ١٣١٩ ﻫ .

الكامل لابن الأثير الجزري ، ١٢ جزءاً . القاهرة ١٣٠٣ ﻫ .

* الكفاية في علم الرواية (للخطيب البغدادي) ط . دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٣٥٧ هـ .

كليات أبي البقاء ، طبعة الأميرية ١٣٨٠ .

* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (للمتقي الهندي) ٨ أجزاء في ٤ مجلدات ، ط . حيدر آباد ١٣١٣ هـ .

* اللسان = لسان الميزان (لابن حجر) ط . حيدر آباد ١٣٣١ هـ .

* لقط الدرر – انظر حاشية لقط الدرر .

اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع (لأبي المحاسن القاوقجي) وبذيله « الموضوعات للصغاني » و « منظومة البيقوني » القاهرة ، المطبعة البارونية .

* مباحث في علوم القرآن (لمؤلف هذا الكتاب) مطبعة جامعة دمشق الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م . والطبعة الثانية ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م .

* مجلة المنار – انظر المنار .

* مجمع الزوائد (لابن حجر الهيتمي) ط . حسام الدين القدسي ١٣٥٢ هـ .

* المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (للرامهرمزي) **مخطوطة الظاهرية** حديث ٤٠٠ .

المختصر في علم رجال الأثر (لعبد الوهاب عبد اللطيف) ط ٣ ، القاهرة ١٣٨١ هـ – ١٩٥٢ م .

المستدرك (للحاكم النيسابوري) ط . حيدر آباد ١٣٣٤ هـ . وما بعدها .

* المستطرفة = انظر الرسالة المستطرفة .

* مسند أحمد بن حنبل ، القاهرة ١٣١٣ هـ – ١٨٩٥ م ، ٦ أجزاء (ورجعنا أيضاً إلى شرح أحمد محمد شاكر على المسند ، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩ م ، وقد أعجلته منيته عن إتمامه رحمه الله) .

مسند أبي داوود الطيالسي ، ط . حيدر آباد ١٣٢١ هـ .

المشتبه في أسماء الرجال (للذهبي) ليدن ١٨٦٣ م .

معادن الجوهر (للأمين العاملي) دمشق ١٣٤٧ هـ .

* معالم السنن (للخطابي البستي) حلب ١٣٥١ هـ .

* معجم البلدان (لياقوت الحموي) نشر وستنفلد Wüstenfeld ليبسيك ١٨٦٦ م .

* معرفة علوم الحديث (للحاكم النيسابوري) نشر الدكتور معظم حسين ، القاهرة ١٩٣٧ م .

* مفتاح السنة (لمحمد عبد العزيز الخولي) ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

مقدمة ابن خلدون ، ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .

* المنار (مجلة) = المجلد العاشر ، بحث للسيد الامام محمد رشيد رضا حول كتابه الحديث .

* المنهل الحديث في علوم الحديث (لمحمد عبد العظيم الزرقاني) القاهرة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ .

* الموضوعات (للفتني) = انظر تذكرة الموضوعات .

* الميزان = ميزان الاعتدال (للذهبي) ط . الخانجي ١٣٢٥ هـ .

* الوثائق السياسية في العهد النبوي (للدكتور محمد حميد الله) القاهرة .

ب — باللغات الأجنبية

Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 62 (Wüstenfeld).

Arabic books and librairies in the Omayad period (Ruth Mackenson), in AJSL, vol. LII - LIV, 245-253; vol. LIII, 239-349 : vol LIV, 41-91.

Die aramaischen Fremdworter im Arabischen, (Frankel) . 188.

Berliner Katalog (Ahlwardt) II, p. 165, n° 1362.

Cultur - Statistik von Damascus (Michaël Meschâka) remanié par Fleischer, Z. D. M. G. VIII. p. 356.

Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taymiya, (Henri Laoust) Le Caire, 1939.

Essai sur l'Histoire de l'Islamisme (Dozy) tr. par V. Chauvin.

Essay on Mohammedan Tradition (Ahmed Khân Bahâdur) in Huges, Dictionary of Islam (London, 1885) p. 639 b-642a. art. Tradition.

* Encyclopédie de l'Islam, art. Ummi, IV, 1070, (Paret).

* Etudes sur la Tradition islamique, (Goldziher) tr. en français par Léon Bercher, Paris 1952.

Geschichte des Arabischen Litteratur (Brockelmann) Weimar et Berlin, 1898-1902, 2 vol.

Koranische Untersuchungen (Horovitz) Berlin, 1924.

La Mecque à la veille de l'Hégire, (H. Lammens) Beyrouth 1924.

Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklick keit (Zeitschrift f. vergleich). Goldziher. Rechtswissenschaft, VIII, 409 sq.

Origin and progress of writing, in the Journal of the Asiatic society of Bengal, (Sprenger) XXV, 303-329.

Das Traditionswesen bei den Arabern (Sprenger) 1856.

Verzeichniss der Landbergschen Sammlung (Ahlwardt) Handschriften de la bibliothèque royale de Berlin n° 149.

Z. D. M. G. = Zeitschrift des Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, X, p 1 à 17 (Uber das Traditionswesen bei den Arabern (Sprenger).

Zâhiriten (Goldziher).

مسرد الأعلام[1]

(الأشخاص فقط)

– أ –

---

(١) أسقطنا في ترتيب الاسماء الأحرف التالية : ال . أبو . ابن . ورمزنا بحرف (ح) إلى الحاشية . وأشرنا بنجمة (❁) قبل رقم الصفحة إلى الموضع الذي تُرجم فيه العلم المبحوث عنه .

— ب —

— ح —

— ذ —

— ر —

— ز —

— ش —

— ص —

— ض —

— ل —

— م —

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

الحديث والسنة واصطلاحات أخرى ٣ ــ ١٣

الفصل الخامس

تحمل الحديث وصوره ٨٨ — ١٠٤

ثانياً : القراءة ، وتسمى عرضاً ٩٣ - وهي دون السماع ، على الأرجح
٩٤ - العبارات التي تقيد بها القراءة ٩٥ .

ثالثاً : الاجازة ٩٥ - اعتراض ابن حزم عليها وعدها « بدعة غير جائزة »
٩٥ - بعض الصور المقبولة من الاجازة عند الجمهور ٩٦ - الأرجح مساواة
الكتابة للنطق في الإجازة ٩٦ .

رابعاً : المناولة ٩٧ - تعدد صورها وتفاوتها وغلو بعضهم في « المناولة
مع الاجازة » ٩٧ .

خامساً : المكاتبة ٩٧ - اشتراط بعض العلماء اقترانها بالاجازة ٩٨ - غلو
الذين رجحوا المكاتبة المقرونة بالاجازة حتى على السماع نفسه ٩٨ .

سادساً : الاعلام ٩٩ - الاجازة مفهومة من الاعلام ضمناً وإن لم
يذكرها الشيخ صراحة ٩٩ - منع الرواية بالاعلام إن لم يسمح الشيخ لتلميذه
بها ، واعتراض القاضي عياض على هذا المنع ٩٩ - الظاهرية ورأيهم في هذا
المنع ١٠٠ .

سابعاً : الوصية ، وهي صورة نادرة من صور التحمل ١٠٠ - فيها شبه من
الاعلام وضرب من المناولة ١٠٠ - اعتراض ابن الصلاح على هذا التشابه ١٠١ -
الوصية بالعلم كالوصية بالمال ، تلتزم فيها عبارة الموصي ١٠١ .

ثامناً : الوجادة أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة
١٠١ - عبارات لا يجوز استعمالها في الوجادة لأن فيها تدليساً وإيهام السماع
١٠٢ - لولا الوجادة لانسد باب العمل بالمنقول ١٠٣ - دليل مأثور على جواز
العمل بالوجادة ١٠٣ - ثقة المكلف بأن ما وصل إليه علمه صحت نسبته الى رسول
الله ﷺ هي الدليل القاطع على وجوب العمل بالوجادة ١٠٣ .

صور الاداء امتداد لصور التحمل ، لأن المؤدي إلى من دونه كان متحملاً
حديث من هو فوقه ١٠٤ .

۱۲٤ - المستدركات ۱۲٤ - المستخرجات ۱۲٥ - الأجزاء ۱۲٥ - من علم شروط العمل بالحديث جاز له أن يرويه ۱۲٥ .

الفصل الثالث

شروط الراوي ۱۲٦ ـــ ۱۳۸

العقل والضبط والعدالة والاسلام شروط لا بد منها لقبول الرواية ۱۲٦ - تدقيق المتأخرين في وضع المصطلحات وتوسعهم في التبويب والتقسيم ۱۲٦ - شرط العقل يرادف مقدرة الراوي على التمييز ۱۲۷ - صحابة كثرت الرواية عنهم ، وكان سماعهم في الصغر ۱۲۷ - مبلغ السن الذى يستحسن التحديث معه ۱۲۷ - الحد في السماع خضع لبعض الاعتبارات الاقليمية ۱۲۸ - الطريق إلى معرفة الضبط ۱۲۸ - مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ ۱۲۸ - التحذير من كتابة الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ۱۲۹ - عدالة الراوي والتفرقة بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد ۱۳۰ - المقاييس الخلقية الانسانية المشتركة في العدالة ۱۳۰ - من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله ۱۳۱ - حسن الظن بالراوي والرواية عن مستور الحال ۱۳۱ - تزكية الخبر المروي من خلال تزكية المخبر الراوي ۱۳۲ - التساهل في الرواية عن المشاهير ۱۳۲ - مناهج المحدثين في الجرح أشد منها في التعديل ۱۳۳ - مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ۱۳۳ - التشدد في رواية مرتكب المباحات ۱۳۳ - فائدة كتب الجرح والتعديل في إثارة الريبة حول من جرحوه والتوقف في أمره ۱۳٤ - شعور النقاد بقيمة المروي « ان هذا الأمر دين ! » ۱۳٤ - تخير الشيوخ وكراهة النقل عن الضعفاء ۱۳٥ - ترجيح الاخذ ممن علا إسناده وقرب من النبي صلى الله عليه وسلم أو من الصحابة أو التابعين أو الأئمة الاعلام ۱۳٥ - تفضيل النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات ۱۳٥ - الاجتهاد في أحوال رواة النازل أكثر ، فكان الثواب فيه أوفر ۱۳٦ - اصطلاحات القوم في

الباب الثالث ـ مصطلح الحديث ١٣٩ — ٢٨٨

الفصل الأول ـ أقسام الحديث ١٣٩ — ١٤٤

الفصل الثاني

القسم الأول : الحديث الصحيح ١٤٥ — ١٥٥

الفصل الثالث

القسم الثاني : الحديث الحسن ١٥٦ ـــ ١٦٥

ألقاب تشمل الصحيح والحسن ١٦١

الفصل الرابع

القسم الثالث : الحديث الضعيف ١٦٥ ـــ ٢١٤

الفصل الخامس

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ٢١٥–٢٦٢

ضرب من المقطع ؟ ٢٢٥ - الحكم على هذه الأنواع الثلاثة بالضعف الخالص ليس من الدقة في شيء ٢٢٥

ج - ٧ و ٨ - الفرد والغريب ٢٢٦ - التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ٢٢٦ - الفرد المطلق والفرد النسبي ٢٣٩ - الفرد النسبي هو الغريب كما يسمى في الاصطلاح ٢٢٧ - أنواع الغريب متكاثرة ، وإنما تضبط بنسبة التفرد فيه إلى شيء معين ٢٢٧ - تفرد شخص عن شخص ٢٢٧ - تفرد أهل بلد عن أهل بلد آخر ٢٢٨ - التقيد الاضافي في الحديث الغريب هو الذي سوغ تسميته « فرداً نسبياً » ٢٢٩ .

د - ٩ و ١٠ و ١١ - العزيز والمشهور والمستفيض ٢٢٩ - توسط هذه المصطلحات الثلاثة بين التفرد النسبي والتواتر المعنوي ٢٢٩ - هذه الأنواع ألصق بالغريب منها بالمتواتر ٢٣٠ - مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها قيمي لا كمي ٢٣٠ - حتى في المتواتر ، لا يبالي النقاد بتعيين عدد الجمع الراوي له ٢٣٠ - حين اشترط الحاكم تعزيز الصحيح لم يحكم بتصحيح العزيز ٢٣١ - المشهور من الحديث غير الصحيح ٢٣١ - مثال المشهور الصحيح ٢٣٢ - مثال المشهور الحسن ٢٣٢ - أمثلة المشهور الضعيف والباطل ٢٣٢ - اشتهار الحديث أمر نسبي ٢٢٣ - أكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض فهما مترادفان على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ٢٣٤ - لكن الأصح التفرقة بينهما ٢٣٨ - ادعاء ابن حبان أن لا وجود أصلاً للحديث العزيز والرد عليه ٢٣٤ - ربما جمع الحديث بين وصفي العزة والشهرة ٢٣٥

هـ - ١٢ و ١٣ - العالي والنازل ٢٣٦ - الاسناد العالي المطلق ٢٣٦ - والاسناد العالي النسبي ٢٣٦ - الاسناد العالي النسبي على أربعة أنواع : الموافقة ، والبدل ، والمساواة والمصافحة ٢٣٧ - أمثلة على كل منها ٢٣٧ - ٢٣٨ - من صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي ٢٣٩ - ومنها تقدم السماع ٢٣٩ -

الفصل السادس

« الموضوع » وأسباب « الوضع » ٢٦٣ — ٢٧٣

الفصل السابع

الحديث بين الشكل والمضمون ٢٧٥ — ٢٨٨

* * *

استدراك

وقع سهو ص ٣٣ س ٩ في تسمية المستشرق سوفاجيه بدلاً من شبونجر ، فيرجى تصحيحه . وليس فيما بقي من التطبيع شيء يستحق الذكر .

آثار المؤلف المطبوعة

في

مطبعة جامعة دمشق

١ ـ مباحث في علوم القرآن	الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م
٢ ـ علوم الحديث ومصطلحه (عرض ودراسة)	الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م
٣ ـ دراسات في فقه اللغة	الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م والثانية في بيروت ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م
٤ ـ أحكام أهل الذمة (لابن القيم) تحقيق ودراسة	الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م